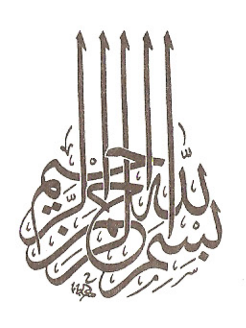


جهود المعاصرين في خدمة السنة المشرفة

تأليف

محمد عبد الله أبو صعيليك

دار القلم
دمشق

الدار الشامية
بيروت

الطبعة الأولى
١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - حلبوني - ص. ب: ٤٥٢٣ - هاتف: ٢٢٢٩١٧٧

الدار الشامية للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - ص. ب: ١١٣/٦٥٠١ - هاتف: ٣١٦.٩٢

دار البشير للطباعة والنشر والتوزيع
جدة: ٢١٤٦١ - ص. ب: ٢٨٩٥ - هاتف: ٦٦٥٧٦٢١

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين وبعد:

فقد توالت على خدمة السنة جهود مخلصة من أبناء هذه الأمة، وقد تنوعت هذه الخدمة، وتفنن هؤلاء في خدمة السنة، حتى أصبحت المكتبة الحديثية من الضخامة بمكان، وتعددت فيها المصنفات، ولقد وصف علماؤنا خدمة أهل العلم للسنة في كتبٍ معرِّفةٍ بهذه الخدمة، أمثال: (الرسالة المستطرفة) للعلامة محمد بن جعفر الكتاني، و (الحطة في ذكر الكتب الستة) للعلامة صديق حسن خان، و (مفتاح السنة) للشيخ عبد العزيز الخولي، و (صلة الخلف بموصول السلف) للإمام الروداني وغيرها، وقد بدا لي التأريخ للسنة وخدمتها في العصر الحديث، وتقويم هذه الخدمة، بقصد النصح للأمة، والتحذير من تسوّر جدار العلم، والتوجيه إلى حسن خدمة السنة وعلومها، وقد أسميت هذا الكتاب باسم: (جهود المعاصرين في خدمة السنة النبوية الشريفة)، وقد كانت خطتي في هذا البحث ما يلي:

الباب الأول: خدمة المعاصرين للسنة.

وفيه المباحث التالية:

١ - معنى المعاصر لغة واصطلاحاً.

٢ ـ المقصود بخدمة السنة، وفيه المطالب التالية:

(أ) معنى خدمة السنة.

(ب) اتجاهات خدمة السنة:

١ ـ اتجاهات جماعية.

٢ ـ اتجاهات فردية.

(ج) أنواع خدمة السنة.

(د) جوانب خدمة السنة في العصر الحديث.

(هـ) نبذة عن خدمة السنة في العالم الإسلامي في العصر الحديث.

الباب الثاني: تحقيق كتب السنة.

وفيه المباحث التالية:

١ ـ معنى التحقيق في اللغة والاصطلاح.

٢ ـ تاريخ التحقيق.

٣ ـ واقع التحقيق في العصر الحديث.

٤ ـ خطوات التحقيق.

٥ ـ شروط المحقق.

٦ ـ غاية التحقيق.

٧ ـ أقسام المحققين في العصر الحديث.

الباب الثالث: خدمة السنة تصنيفاً.

وفيه المباحث التالية:

١ ـ معنى التصنيف.

٢ ـ مبررات التصنيف.

٣ ـ جوانب التصنيف في السنة في العصر الحديث.

٤ ـ واقع التصنيف في السنة في العصر الحديث.

الباب الرابع: خدمة السنة في الميزان.

وفيه المباحث التالية:

١ ـ مآخذ على خدمة السنة:

(أ) في مجال التحقيق.

(ب) في مجال التصنيف.

٢ ـ مزايا خدمة السنة في العصر الحديث في مجالي التحقيق والتصنيف.

٣ ـ مقترحات لتحسين خدمة السنة.

٤ ـ الخاتمة.

ومن الله أرجو العون والسداد، وأسأله قبوله هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه، وأن يكتب لصاحبه أجره، وأن يجعله في ميزان حسنات والدتي رحمها الله، إنه على ما يشاء قدير.

والحمد لله رب العالمين.

وكتب:

محمد عبد الله أبو صعيليك

في صبيحة يوم الإثنين السابع من ذي القعدة

من سنة ١٤١٤ للهجرة

— ١ —

معنى المعاصر لغة واصطلاحاً

العصر في اللغة: الدهر واليوم والليلة والعشاء إلى احمرار الشمس[1].

والمعاصر في اللغة: «هو الذي يكون معك في عصرٍ واحدٍ، أو في العصر الحاضر»[2].

المعاصر في الاصطلاح:

أقصد بالمعاصر في بحثي هذا: «هو كل عالمٍ عاش أثناء القرن الرابع عشر الهجري أي (القرن العشرين الميلادي)، وكان له جهدٌ في خدمة السنة المشرفة.

العلاقة بين المعنيين:

إذا نظرت في المعنيين، وجدت أن المعنى اللغوي يتناول من عاشا في عصرٍ واحدٍ، أو من عاش في العصر الحاضر، ووجدت أن تعريفنا للمعاصر، ينطبق على المعنى الثاني منهما، مع التنصيص على وجود جهد علمي في خدمة السنة؛ إذ لا يعنيني كل من عاش في هذا الزمان، ولم تكن صناعته العلم.

---

(١) الكليات ٣/ ٢٧٥.

(٢) الهادي إلى لغة العرب ٣/٢١٩، تأليف حسن الكرمي، طبعة دار لبنان للطباعة والنشر ط. أولىٰ، سنة ١٩٩٢.

— ٢ —

المقصود بخدمة السنة

وفيه المطالب التالية:

(أ) معنى خدمة السنة

أقصد بخدمة السنة: «الجهود التي تبذل لتعليم السنة ونشرها، ودفع الشبه عنها، وطبع كتبها، وإحياء الدارس منها».

(ب) اتجاهات خدمة السنة

عند النظر في خدمة السنة في العصر الحديث، فإننا نلحظ فيها الاتجاهين التاليين:

(١) اتجاهات جماعية:

وهي الجهود الجماعية، التي تبذل لخدمة السنة، وذلك عن طريق:

١ — جمعيات العلماء وتجمعاتهم.

٢ — كليات الشريعة وأقسام الحديث فيها.

٣ — المؤسسات العلمية، التي تعنى بخدمة السنة النبوية المشرفة، أمثال مكاتب تحقيق التراث التابعة لدور النشر.

٤ — مراكز السنة التابعة لبعض الجامعات أمثال: مركز السنة والسيرة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ومركز السنة والسيرة بجامعة قطر.

(٢) اتجاهات فردية:

وهي الجهود التي يقوم بها أفراد من أهل العلم، لخدمة السنة النبوية الشريفة.

وحتى تكتمل الصورة عند القارىء الكريم نوضح هذا الكلام المجمل بما يأتي:

قام المعاصرون بخدمة السنة النبوية الشريفة، وكانت خدمتهم للسنة المشرفة من خلال اتجاهين: اتجاه جماعي، واتجاه فردي.

أما عن الاتجاه الجماعي: فقد وجدت مؤسسات وتجمعات تخدم السنة، وكانت هذه التجمعات والمؤسسات كالتالي:

أ — كليات الشريعة:

حيث أسست في كليات الشريعة أقسامٌ متخصصة في الحديث النبوي الشريف، وتمنح درجات علمية عليا في هذا التخصص كالدكتوراة، والماجستير، كما هو الحال في جامعة الأزهر الشريف بمصر، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وجامعة أم القرى بمكة المكرمة بالسعودية، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، والجامعة الزيتونية بتونس، وجامعة محمد الخامس بالمغرب، والجامعة الأردنية وغيرها، ولقد أعد طلبة هذه الأقسام في هذه الجامعات مئات الرسائل في الحديث النبوي الشريف وعلومه، تقعيداً وتأصيلاً، وتخريجاً، وتحقيقاً، ودراسة نقدية، ولا يستطيع أحد من الناس إنكار هذا الدور الذي لهذه الأقسام في خدمة السنة المشرفة، وتحقيق كتب الحديث.

ب ـ مراكز السنة والسيرة التابعة لبعض الجامعات:

حيث تعنى هذه المراكز بخدمة السنة، ونشر كتبها، وإدخال التقنيات الحديثة في مجال خدمة السنة، كاستعمال الحاسوب في فهرسة كتب السنة، وتيسير الوصول إليها بسهولة ويسر، وهذا مثل صنيع مركز السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ومركز السنة والسيرة بجامعة قطر.

جـ ـ تجمعات العلماء وجمعياتهم:

من صور الخدمة الجماعية للسنة النبوية، تجمع العلماء لخدمة السنة في جمعيات علمية، أو تجمعات تجمع ثلة من أهل العلم للتعاون في خدمة السنة، وإليك تعريف ببعض تلك التجمعات:

١ ـ **دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند:** وهي مؤسسة علمية متخصصة، عنيت بطباعة كتب التراث بعامة، وكتب الحديث بخاصة، وفي التعريف بها يقول الشيخ أبو الحسن الندوي: «ومن المؤسسات العلمية الكبيرة التي كان لها فضلٌ كبيرٌ في إحياء الكتب الدينية والعلمية، وبعثها من مدافنها في المكتبات العتيقة، ونشرها بتصحيح وتحقيق في العالم الإسلامي، دائرة المعارف العثمانية في حيدر أباد التي تأسست عام ١٣٠٦هـ، بتوجيه العلامة الشيخ حسين البلكرامي، ومولانا عبد القيوم، ومولانا أنوار الله خان أستاذ عمر النظام. وقد نشرت أكثر من مائة وخمسين كتاباً قيماً من كتب الحديث وأسماء الرجال والتاريخ والعلوم الرياضية والحكمية حُرِمَها العالم الإسلامي والأوساط العلمية من عهدٍ بعيد»[١]. وحول الاعتراف بفضل تلك الدائرة يقول أيضاً: «وقد اعترف بجهود هذه المؤسسة العظيمة وجلالة عملها وقيمة ما تنشره من التراث العلمي كبار العلماء، ورجال الثقافة في الشرق وأوروبا»[٢]. ثم عدَّد بعضاً من منشوراتها فقال: «من أهم

---

(١) الإسلام والمستشرقون ص ٥٥.

(٢) الإسلام والمستشرقون ص ٥٥.

مطبوعاتها: (مسند أبي داود الطيالسي)، و (السنن الكبرى) للبيهقي، و (المستدرك) للإمام الحاكم، و (معرفة علوم الحديث) للحاكم في الحديث وعلومه، و (الاستيعاب في معرفة الأصحاب) لابن عبد البر، و (تذكرة الحفاظ) للذهبي[١]، و (تهذيب التهذيب) لابن حجر في علم الرجال، و (التاريخ الكبير) للإمام البخاري، و (المنتظم في تاريخ الأمم) لابن الجوزي في التاريخ، و (كتاب البيروني في (تحقيق ما للهند)، و (الإكمال) لابن ماكولا، و (الأزمنة والأمكنة) لأبي علي المرزوقي في علومٍ مختلفة»[٢].

٢ ـ **مجمع دار المصنفين:** وقد أنشأه العلامة شبلي العثماني سنة ١٣١٤هـ، وكان أول مجمع علمي شعبي ينشأ في العالم الإسلامي، وقد تولاه بعده تلميذه الشيخ سليمان الندوي، وقد عني بدفع الشبه التي أثيرت حول الإسلام وسيرة النبي ﷺ، وصدر عنه مجموعة من المؤلفات الجيدة في هذا الباب[٣].

٣ ـ **ندوة المصنفين في دلهي:** وقد أنشأها الشيخ عتيق الرحمن العثماني سنة ١٩٣٨، وتصدر مجلة علمية شهرية هي مجلة البرهان، ولها مطبوعات قيمة زادت على مائة كتاب في علوم القرآن والسنة والفقه وغيرها[٤].

٤ ـ **إدارة القرآن والعلوم الإسلامية:** وهي هيئة علمية متخصصة أسسها في باكستان فضيلة الشيخ نور أحمد، وقد قامت بنشر وطبع كتب قيمة منها: (إعلاء السنن) للشيخ ظفر أحمد العثماني، و (مصنف أبي بكر بن أبي شيبة)، وكتاب (الآثار) للإمام محمد بن الحسن الشيباني، ومعه كتاب (الإيثار برجال الآثار) للحافظ ابن حجر العسقلاني... وغيرها[٥].

---

(١) الإسلام والمستشرقون ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٢) الإسلام والمستشرقون ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٣) الإسلام والمستشرقون ص ٣٩ ـ ٤٥ بتلخيص.

(٤) الإسلام والمستشرقون ص ٤٥ ـ ٤٦ بتلخيص.

(٥) مقدمة كتاب الآثار لمحمد ص (ج).

٥ ـ **المجمع الإسلامي العلمي في ندوة العلماء بلكنو بالهند**: وقد تأسس سنة ١٩٥٩، وقد تأسس بقصد إعادة الثقة للشباب المسلم المثقف، بجدارة الإسلام لقيادة البشرية، وقد قام بنشر ١٥٥ كتاباً بلغات مختلفة، وفي مواضيع مختلفة، وقد نالت منشوراته رضى وإعجاب الأوساط العلمية(١).

٦ ـ **لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن بالهند**: وقد كان رئيسها الشيخ أبو الوفاء الأفغاني(٢)، وقد حدد رئيسها غرضها فقال: «فإن لجنتنا (إحياء المعارف النعمانية) التي غرضها إشاعة كتب المتقدمين من أئمتنا»(٣).

٧ ـ **إدارة العلوم الأثرية بفيصل أباد بباكستان**: وهي هيئة علمية متخصصة، وقد عَرَّف بها رئيسها الأستاذ محمد إسحاق فقال: «لا يخفى على إخواننا السلفيين وغيرهم في ديارنا أن إدارة العلوم الأثرية إدارة تأليفية تدريسية، قد تأسست سنة ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م لدراسة علوم الكتاب والسنة، وإحياء مآثر السلف في علوم الحديث، فالحمد لله أنَّ الإدارة قد قطعت في طفولتها مسافة ثلاثين(٤) سنة، ونشرت مقالاتٍ علمية، ورسائل مهمة، قد تلقت من أهل العلم القبول والترحيب، ونظروا إلى مساعي الإدارة وأعمالها الخيرية بعين التقدير، فالحمد لله على ذلك»(٥).

٨ ـ **المجلس العلمي بالهند**: وهو إدارة تأليفية، أنشأها الحاج محمد بن موسى السملكي ثم الإفريقي، وقد صدرت عنه عدة كتب من منشوراته منها: (نصب الراية لأحاديث الهداية) للزيلعي، (نيل الفرقدين في مسألة رفع اليدين) للكشميري، و (كشف الستر في مسألة الوتر) له أيضاً(٦).

---

(١) الإسلام والمستشرقون ص ٣٥ ـ ٣٨ بتلخيص.

(٢) مقدمة الآثار لمحمد ص (ب).

(٣) مقدمة الآثار لأبي يوسف ص (أ).

(٤) كيف يتفق هذا مع تاريخ تأسيسها الذي ذكره قبل قليل؟

(٥) مقدمة تحقيق كتاب العلل المتناهية ١/ (أ).

(٦) نصب الراية ١/ ٢/ ٤ المقدمة بتلخيص.

وبعد: فهذه أهم التجمعات العلمية التي عنيت بخدمة السنة المشرفة، ولا شك أنَّ هناك تجمعات أخرىٰ لا يتسع المقام لذكرها، فنقتصر على ما ذكرناه.

(٤) مكاتب البحث والتحقيق التابعة للمكتبات ودور النشر:

أسست دور النشر مكاتب للبحث والتحقيق بغرض العناية بالكتب التي تصدر عنها، وقد جمعت مجموعات من العلماء في هذه المكاتب، وقد خدمت هذه المكاتب السنة، فحققت مجموعة من كتبها، ومن هذه المكاتب:

مكتب التحقيق التابع لمؤسسة الرسالة، ومكتب التحقيق التابع للمكتب الإسلامي، ومكتب التحقيق التابع لدار المأمون للتراث وغيرها.

تلكم هي المؤسسات التي تخدم السنة، وذلك ضمن الاتجاه الجماعي في خدمة السنة، وبهذا ننتهي من هذا المبحث بعون الله تعالى.

(ج) أنواع خدمة السنة

يمكن تصنيف خدمة السنة النبوية الشريفة في هذا العصر تحت الأنواع التالية:

١ ـ **خدمة رسمية**: وهي الخدمة التي تتولاها المراكز العلمية المتخصصة التابعة لجهات رسمية أمثال كليات الشريعة، وأقسام الحديث فيها، ومراكز السنة التابعة للجامعات الحكومية.

٢ ـ **خدمة شعبية**: وهي الخدمة التي تعتمد على جهود أفرادٍ أو جماعات غير رسمية، ويدخل في هذا ما يلي:

(١) الجهود الفردية لأهل العلم.

(٢) جمعيات العلماء وتجمعاتهم.

(٣) الحركات الإسلامية المعاصرة.

(٤) مراكز الأبحاث والتحقيق، التابعة لدور النشر والمكتبات التجارية.

(د) جوانب خدمة السنة في العصر الحديث

لقد خدم العلماء المعاصرون السنة النبوية خدمة عظيمة، وقد تمثلت هذه الخدمة في الأمرين التاليين:

(١) التحقيق:

وهذا يشمل ما يلي:

أولاً ــ تحقيق كتب الأحاديث الأمهات:

وهذه تقسم إلى ما يلي:

١ ــ **كتب الصحاح**: وهي الكتب التي اعتنت بجمع الأحاديث الصحيحة، وهذه أمثال: (صحيح البخاري)، و (صحيح مسلم)، و (صحيح ابن خزيمة)، و (صحيح ابن حبان)[1].

٢ ــ **كتب السنن**: وهي الكتب التي اعتنت بجمع أحاديث الأحكام، وهذه أمثال: سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والدارقطني، والدارمي، والشافعي، وسعيد بن منصور، والبيهقي.

٣ ــ **كتب المسانيد**: وهي الكتب التي تجمع الأحاديث وفق مسانيد الصحابة، وهذه أمثال: مسند أحمد، والحميدي، وعبد بن حميد، والطيالسي، وأبي يعلى، وعلي بن الجعد، والفردوس، والشهاب وغيرها.

٤ ــ **المصنفات**: وهي الكتب التي تجمع الحديث المرفوع والموقوف والمقطوع. وهذه أمثال: مصنف ابن أبي شيبة، ومصنف عبد الرزاق.

(١) هذا يصدق على الصحيحين فقط، وأما كتاب ابن خزيمة، وكتاب ابن حبان فلا يصدق عليهما هذا النص، إذ فيهما الصحيح والحسن والضعيف.

٥ ــ **الموطآت**: وهذه أمثال: موطأ مالك بن أنس بروايات: الليثي، ومحمد بن الحسن، والزبيري، وابن زياد، وابن القاسم وغيرها.

٦ ــ **الأجزاء الحديثية**: وهي الكتب التي تجمع أحاديث موضوع معين، أو راوٍ معين، وهذه أمثال: جزء القراءة للبخاري، وجزء رفع اليدين له، وغيرها.

٧ ــ **كتب المعاجم**: وهي الكتب التي تجمع مرويات مشايخ معينين، مرتبة على حروف المعجم، وهذه أمثال: المعاجم الكبير والصغير والأوسط للطبراني، ومعجم ابن الأعرابي، ومعجم الإسماعيلي وغيرها.

* * *

ثانياً ــ تحقيق كتب الرجال:

وهذه تشمل ما يلي:

١ ــ **كتب الرجال العامة**: وهي التي لا تختص برجال فترة معينة، ولا بلدٍ معين، وهذه أمثال: (التاريخ الكبير) للبخاري، و (التاريخ الصغير) له، و (الجرح والتعديل) للرازي، وغيرها.

٢ ــ **تواريخ البلدان**: وهي الكتب المختصة برجال بلدان معينة، وهذه أمثال: (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي، و (تاريخ جرجان) للسهمي، و (تاريخ داريا) للخولاني، و (تاريخ واسط) لبحشل، و (تاريخ أصبهان) لأبي نعيم وغيرها.

٣ ــ **كتب الرجال المختصة برجال كتب معينة**: وهذه أمثال: (تهذيب الكمال) للمزي، و (تهذيب التهذيب) لابن حجر، و (تقريب التهذيب) له، و (الكاشف) للذهبي، و (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال) للخزرجي وغيرها.

٤ ــ **كتب الثقات**: وهي الكتب المختصة بالرواة الثقات، وهذه أمثال: (ثقات ابن حبان)، و (الثقات) لابن شاهين، و (الثقات) للعجلي.

٥ ــ **كتب الضعفاء والمجروحين**: وهي الكتب التي تجمع الضعفاء من الرواة والمجروحين، وهذه أمثال: (الضعفاء) للبخاري، والنسائي، والدارقطني، والعقيلي؛ و (الكامل) لابن عدي، و (المجروحين لابن حبان، و (الميزان) للذهبي، و (لسان الميزان) لابن حجر، وغيرها.

٦ ــ **كتب السؤالات**: وهي الكتب التي تجمع سؤالات تلاميذ عالم معين عن رجال عصره، وهذه أمثال: (سؤالات الآجري) لأبي داود، و (سؤالات البرذعي) لأبي زرعة الرازي، و (سؤالات الحاكم للدارقطني، و (سؤالات البرقاني) له، و (سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، وغيرها.

٧ ــ **كتب الطبقات**: وهي الكتب التي تجمع الرواة حسب طبقاتهم، وهذه أمثال: (طبقات ابن سعد)، و (طبقات خليفة بن خياط)، و (طبقات مسلم بن الحجاج) وغيرها.

٨ ــ **كتب الضبط**: وهي الكتب التي تعنى بضبط أسماء الرواة، وهذه أمثال: (الإكمال) لابن ماكولا، و (تبصير المنتبه) لابن حجر، و (المشتبه) للذهبي، و (توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين الدمشقي وغيرها.

٩ ــ **كتب الكنى**: وهي الكتب التي تعنى بذكر أصحاب الكنى من الرواة، وهذه أمثال: (الكنى) للبخاري، و (الكنى والأسماء) لمسلم، و (الكنى والأسماء) للدولابي، و (المقتنى في سرد الكنى) للذهبي، و (المنى في الكنى) للسيوطي، وغيرها.

ثالثاً ــ تحقيق كتب شروح الحديث:

وهي الكتب التي تعنى بشرح كتابٍ معينٍ، أو كتب معينة، وهذه تشمل ما يلي:

١ ــ **شروح صحيح البخاري**: وهذه أمثال: (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) لابن حجر، و (عمدة القاري) للعيني، و (شرح الكرماني)، و (أعلام السنن) للخطابي، و (إرشاد الساري) للقسطلاني، و (شرح النووي)، وغيرها.

٢ ــ **شروح صحيح مسلم**: وهذه مثل: (شرح النووي)، و (شرح الأبي)، و (شرح السندي)، و (شرح القرطبي)، و (شرح القاضي عياض)، و (شرح السيوطي) وغيرها.

٣ ــ **شروح سنن أبي داود**: وهذه مثل: (معالم السنن) للخطابي، و (تهذيب السنن) لابن القيم، و (عون المعبود) لشمس الحق العظيم أبادي، و (بذل المجهود) للسهارنفوري، وغيرها.

٤ ــ **شروح سن الترمذي**: وهذه مثل: (عارضة الأحوذي) لابن العربي، و (تحفة الأحوذي) للمباركفوري، و (العرف الشذي) للكشميري وغيرها.

٥ ــ **شروح سنن النسائي**: وهذه مثل: (زهر الربى) للسيوطي، و (حاشية السندي على سنن النسائي).

٦ ــ **شروح رياض الصالحين**: وهو كتاب (دليل الفالحين إلى طرق رياض الصالحين) لابن علان الصديقي، وهو الشرح الوحيد القديم لهذا الكتاب.

٧ ــ **شرح الأذكار للنووي**: وهو (الفتوحات الربانية بشرح الأذكار النووية) لابن علان الصديقي، وهو الشرح الوحيد القديم لهذا الكتاب.

٨ ــ **شروح كتب أحاديث الأحكام**: وهذه مثل: (الإحكام بشرح عمدة الأحكام) لابن دقيق العيد، و (نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار) للشوكاني، و (سبل السلام بشرح بلوغ المرام) للصنعاني، و (طرح التثريب شرح التقريب) للعراقي.

٩ ــ **شرح مشارق الأنوار للصاغاني**: وهذا مثل: كتاب (بوارق الأزهار لشرح مشارق الأنوار) لابن الملك.

١٠ ــ **شروح الجامع الصغير**: (فيض القدير) للمناوي، و (التيسير) له، و (السراج المنير) للعزيزي، وغيرها.

١١ ــ **شروح الأربعين النووية**: (شرح ابن دقيق العيد)، و (شرح النووي)، و (جامع العلوم والحكم) لابن رجب، و (فتح المعين) لابن حجر الهيثمي، وغيرها.

١٢ ــ **شروح مشكاة المصابيح**: مثل: (مرقاة المفاتيح) لعلي القاري، و (مرعاة المفاتيح) للمباركفوري، و (شرح الطيبي).

١٣ ــ **شروح الموطأ**: أمثال، (التمهيد) لابن عبد البر، و (شرح الزرقاني)، و (المنتقى) للباجي، و (تنوير الحوالك) للسيوطي، وغيرها.

وبعد: تلكم أهم كتب الشروح التي طبعت.

* * *

رابعاً ــ تحقيق كتب الأحاديث الفرعية:

وهي الكتب التي لا تعنى بذكر الإسناد، وهذه تشمل ما يلي:

١ ــ **كتب التخريج**: وهي الكتب التي تعنى بتخريج أحاديث كتب معينة، وهذه أمثال: (نصب الراية) للزيلعي؛ و (التلخيص الحبير)، و (الدراية)، و (الكاف الشاف) كلها للحافظ ابن حجر، وغيرها.

٢ ــ **كتب الموضوعات**: وهي الكتب التي تعنى بجمع الأحاديث الموضوعة، وهذه أمثال: (الموضوعات) لابن الجوزي، و (اللآلىء المصنوعة) للسيوطي، و (تنزيه الشريعة) لابن عراق، و (موضوعات الصاغاني)، وغيرها.

٣ ــ **كتب الأحاديث المشهورة على الألسنة**: وهي الكتب التي تجمع الأحاديث المشهورة على ألسنة الناس، ثم تبيِّن درجتها، وهذه أمثال: (المقاصد الحسنة) للسخاوي، و (كشف الخفا) للعجلوني، و (الدرر المنتثرة) للسيوطي، وغيرها.

٤ ــ **الكتب المصنفة على أوائل الأحاديث**: وهي الكتب التي تجمع الأحاديث مرتبة حسب أول حرف فيها، وهذه أمثال: (الجامع الصغير) للسيوطي، وغيره.

٥ ــ **كتب أحاديث الأحكام**: وهي الكتب التي تجمع أحاديث الأحكام التي استدل بها الفقهاء، وهذه أمثال: (منتقى الأخبار) لابن تيمية، و (بلوغ المرام) لابن حجر، و (الإلمام) لابن دقيق العيد، و (عمدة الأحكام) للمقدسي، وغيرها.

٦ ــ **كتب الأذكار والأدعية**: وهي الكتب التي تجمع الأدعية والأذكار، وهذه أمثال: (عمل اليوم والليلة) للنسائي، و (عمل اليوم والليلة) لابن السني، و (الأذكار) للنووي، و (تحفة الذاكرين) للشوكاني، و (الكلم الطيّب) لابن تيمية، و (الوابل الصيّب) لابن القيم، وغيرها.

٧ ــ **الكتب الجوامع**: وهي الكتب التي تجمع أحاديث عدة كتب، وهذه أمثال: (جامع الأصول) لابن الأثير، و (مشكاة المصابيح) للتبريزي، و (مصابيح السنة) للبغوي، و (كنز العمال) للهندي، وغيرها.

٨ ــ **كتب الزوائد**: وهي الكتب التي تجمع الأحاديث الزائدة في كتاب معين على كتاب آخر، وهذه أمثال: (مجمع الزوائد) للهيثمي، و (كشف الأستار) له، و (موارد الظمآن) له أيضاً، و (المطالب العالية) لابن حجر؛ و (مصباح الزجاجة) للبوصيري؛ وغيرها.

٩ ــ **كتب الأحاديث القدسية**: وهي الكتب التي تجمع الأحاديث القدسية، وهذه أمثال: (الإتحافات السنية) للمناوي، و (الإتحافات السنية) للمدني، وغيرهما.

١٠ ــ **كتب الأحاديث المتواترة**: وهي الكتب التي تجمع الأحاديث المتواترة، وهذه أمثال: (قطف الأزهار المتناثرة) للسيوطي، و (نظم المتناثر) للكتاني، وغيرهما.

١١ ــ **كتب الأحاديث المسلسلة**: وهي الكتب التي تجمع الأحاديث المسلسلة، وهذه أمثال: (المناهل السلسلة) للأيوبي، وغيره.

١٢ ــ **كتب الأطراف**: وهي الكتب التي تقتصر على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته، وهذه أمثال: (تحفة الأشراف) للمزي، و (ذخائر المواريث) للنابلسي، وغيرهما.

١٣ ــ **كتب الناسخ والمنسوخ**: وهي الكتب التي تجمع الأحاديث الناسخة والمنسوخة، وهذه أمثال: (الناسخ والمنسوخ في الحديث) لابن شاهين، و (الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الأخبار) للحازمي، و (أخبار أهل الرسوخ) لابن الجوزي وغيرها.

١٤ ــ **كتب المراسيل**: وهي الكتب التي تجمع الأحاديث المرسلة، وهذه أمثال: (المراسيل) لأبي داود، و (جامع التحصيل) للعلائي، و (المراسيل) لابن أبي حاتم، وغيرها.

وبعد: فهذا أهم ما تيسر لنا ذكره من الكتب الفرعية التي طبعت.

* * *

خامساً ــ تحقيق كتب العلل:

وهي الكتب التي تعنى بجمع علل الأحاديث وهي جمع علة: «وهي عبارة عن سبب غامض خفي قادح في الحديث، مع أنَّ الظاهر السلامة منه»[1].

وهذه أمثال: (العلل) للإمام أحمد بن حنبل، و (العلل) لعلي بن المديني، و (العلل) لابن أبي حاتم الرازي، و (العلل الكبير) للترمذي، و (العلل) للدارقطني، وغيرها.

* * *

سادساً ــ تحقيق كتب المصطلح:

وهذه أمثال: (معرفة علوم الحديث) للحاكم، و (المحدث الفاصل) للرامهرمزي، و (الكفاية في أصول الرواية) و (الجامع لآداب الشيخ وأخلاق السامع) للخطيب البغدادي، و (الإلماع) للقاضي عياض، وغيرها.

* * *

سابعاً ــ تحقيق كتب التفسير بالمأثور:

وهذه أمثال: (تفسير الطبري)، و (تفسير مجاهد)، و (تفسير ابن كثير)، و (معالم التنزيل) للبغوي، و (الدر المنثور) للسيوطي، و (تفسير عبد الرزاق)، و (تفسير النسائي)، و (تفسير سفيان الثوري)، وغيرها.

* * *

---

(١) الرسالة المستطرفة ص ١١٠، ١١١.

وبعد: تلكم هي أهم الأبواب التي تقع تحتها كتب الحديث التي عني المعاصرون بتحقيقها وخدمتها، وننتقل بعد هذا إلى مقام آخر بعون الله تعالى.

(٢) التصنيف في الحديث وعلومه:

ومن جوانب خدمة المعاصرين للسنة النبوية، التصنيف في الحديث وعلومه، فقد صنف المعاصرون في الحديث وعلومه، وجهدهم هذا يمكن تصنيفه حسب الموضوعات التالية:

١ ـ **كتب التخريج**: فقد صنف بعض المعاصرين كتباً في تخريج أحاديث كتب معينة، وهذا أمثال: (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل) للألباني، و (غاية المرام في تخريج أحاديث كتاب الحلال والحرام) له، و (تخريج أحاديث كتاب مشكلة الفقر) له أيضاً، و (طريق الرشد في تخريج أحاديث بداية ابن رشد) للشيخ عبد اللطيف آل الشيخ، و (الهداية في تخريج أحاديث البداية) للشيخ أحمد بن الصديق الغماري، و (تخريج أحاديث اللمع) للشيخ عبد الله الغماري، وغيرها.

٢ ـ **مصطلح الحديث**: صنف المعاصرون كتباً في مصطلح الحديث، بقصد تبسيط هذا العلم وتيسيره للطلبة في الجامعات والمعاهد العلمية، وهذا أمثال: (منهج النقد في علوم الحديث) للدكتور نور الدين عتر، و (لمحات في أصول الحديث) للدكتور محمد أديب الصالح، و (أصول الحديث) للدكتور محمد عجاج الخطيب، و (الوسيط في علوم الحديث) للدكتور محمد أبو شهبة رحمه الله تعالى، وغيرها.

٣ ـ **الدفاع عن السنة، ودفع الشبه عنها**: صنف المعاصرون كتباً في الدفاع عن السنة، ودفع الشبه عنها، ومن هذه الكتب: (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي) للدكتور مصطفى السباعي، و (السنة قبل التدوين) للدكتور محمد

عجاج الخطيب، و (الدفاع عن السنة) للدكتور محمد أبو شهبة، و (الحديث والمحدثون) لأبي زهو، و (الأنوارالكاشفة عما في كلمات أبي رية من المجازفة) للمعلمي اليماني، وغيرها.

٤ ـ **تاريخ السنة**: صنف المعاصرون في تاريخ السنة النبوية، ومن هذه الكتب: (الرسالة المستطرفة) للشيخ محمد بن جعفر الكتاني، و (مفتاح السنة) للشيخ محمد بن عبد العزيز الخولي، و (الحطة في ذكر الصحاح الستة) لصديق حسن خان، و (دراسات في الحديث) للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، و (بحوث في تاريخ السنة المشرفة) للدكتور أكرم العمري، وغيرها.

٥ ـ **شرح الأحاديث**: صنف المعاصرون كتباً في شرح الأحاديث، وهذه الكتب يمكن تصنيفها كما يلي:

١ ـ **شرح صحيح البخاري**: وهذا مثل (فيض الباري بشرح صحيح البخاري) للكشميري، و (النظر الفسيح عند مضائق الجامع الصحيح) لابن عاشور، و (لامع الدراري شرح صحيح البخاري) للشيخ الكاندهلوي، وغيرها.

٢ ـ **شرح صحيح مسلم**: وهذا مثل (فتح المنعم بشرح صحيح مسلم) للدكتور موسى لاشين، و (السراج الوهاج في حل أسرار صحيح مسلم بن الحجاج) للشيخ صديق حسن خان، وغيرهما.

٣ ـ **شرح سنن أبي داود**: وهذا مثل: (المنهل العذب المورود في شرح سنن أبي داود) للشيخ محمود خطاب السبكي، و (عون المعبود بشرح سنن أبي داود) للشيخ شمس الحق العظيم أبادي، و (بذل المجهود) للسهارنفوي، وغيرها.

٤ ــ **شرح سنن الترمذي**: وهذا مثل: (العرف الشذي بشرح سنن الترمذي) للكشميري، و (تحفة الأحوذي) للمباركفوري، و (شرح سنن الترمذي) للشيخ أحمد شاكر، وغيرها.

٥ ــ **شرح سنن النسائي**: وهذا مثل: (بذل الإحسان بشرح سنن النسائي أبي عبد الرحمن) للحويني، و (شرح سنن النسائي) للشنقيطي، و (التعليقات السلفية على سنن النسائي) للراشدي، وغيرها.

٦ ــ **شرح الموطأ**: وهذا مثل: (أوجز المسالك بشرح موطأ مالك) للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي، و (التعليق الممجد بشرح موطأ محمد) للشيخ اللكنوي، وغيرهما.

٧ ــ **شرح الأربعين النووية**: وهذا مثل: (الوافي بشرح الأربعين) للدكتور الخن ورفاقه، و (شرح الأربعين) لمحيي الدين مستو، وغيرهما.

٨ ــ **شرح مسند أحمد**: وهذا مثل: (الفتح الرباني) للساعاتي، و (شرح مسند أحمد) للشيخ أحمد شاكر، وغيرهما.

٩ ــ **شرح أحاديث الأحكام**: وهذا مثل: (فتح العلام بشرح بلوغ المرام) للشيخ صديق حسن خان، و (تيسير العلام بشرح عمدة الأحكام) للشيخ عبد الله البسام، و (الإلمام بشرح عمدة الأحكام) للشيخ إسماعيل الأنصاري، و (الموجز في أحاديث الأحكام) للدكتور محمد عجاج الخطيب، و (دراسات تطبيقية في الحديث النبوي) للدكتور نور الدين عتر، وغيرها.

١٠ ــ **شروح رياض الصالحين**: وهذه مثل: (نزهة المتقين) للدكتور الخن ورفاقه، و (منهل الواردين) للدكتور صبحي الصالح، و (شرح رياض الصالحين) للدكتور عبد المجيد هاشم الحسيني، وغيرها.

وبعد: تلك هي أهم شروح الحديث التي صنفها المعاصرون، وذلك ضمن جهودهم في خدمة السنة المشرفة في مجال التصنيف.

٦ ــ **الدراسة الأدبية للحديث**: عمد بعض الباحثين المعاصرين إلى تجلية بلاغة الحديث الشريف، وقد كان من دراساتهم تلك ما يلي:

(التصوير الفني في الحديث الشريف) للدكتور محمد لطفي الصباغ، و (البيان النبوي) للدكتور عدنان زرزور، و (روائع من أقوال الرسول) للدكتور عبد الرحمن الميداني، و (من كنوز السنة) للشيخ محمد علي الصابوني، و (المختار من كنوز السنة) للدكتور محمد عبد الله دراز، و (الألْف المختارة من صحيح البخاري) للأستاذ عبد السلام هارون، وغيرها.

٧ ــ **الفهرسة**: قام بعض المعاصرين بإسداء خدمة جليلة للسنة وأهلها، وذلك بوضع فهارس لكتب الحديث لتيسير الوصول إلى البغية منها، ومن ذلك ما يلي:

فهارس: (صحيح مسلم)، و (موطأ مالك)، و (سنن ابن ماجه) كلها للأستاذ المرحوم فؤاد عبد الباقي؛ و (البغية في ترتيب أحاديث الحلية) للشيخ عبد العزيز الغماري؛ و (مفتاح الترتيب في ترتيب أحاديث تاريخ الخطيب) لأحمد بن الصديق الغماري؛ وغيرها.

٨ ــ **تجلية مناهج بعض أصحاب الكتب الأصلية**: قام بعض الكتاب المعاصرين بدراسة بعض كتب الحديث الأصلية، وتجلية مناهج أصحابها فيها، وهذا مثل: (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين) للدكتور نور الدين عتر، و (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للدكتور محمد عبد الرحمن الطوالبة، و (الإمام مسلم بن الحجاج) لعبد الرحمن فاخوري، و (الإمام أبو داود وكتابه السنن) للدكتور محمد الصباغ، وغيرها.

٩ ــ **الدفاع عن الصحابة الرواة:** ظهر بعض المعاصرين ممن وقع في بعض الصحابة المكثرين للرواية، فطعن في رواياتهم، كما هو حال المدعو محمود أبو ريَّة في كتابه (أضواء على السنة المحمدية)، وقد رد عليه وعلى أمثاله بعض علماء هذا العصر بكتب منها: (دفاع عن أبي هريرة) للأستاذ عبد المنعم صالح العلي، و (أبو هريرة راوية الإسلام) للدكتور محمد عجاج الخطيب، و (أبو هريرة في ضوء مروياته) للدكتور ضياء الدين الأعظمي، وغيرها.

١٠ ــ **ترتيب كتب الحديث:** قام بعض المعاصرين بتقريب بعض كتب الأحاديث الأمهات وترتيبها وتيسيرها لطلبة العلم، وهذا مثل: (الفتح الرباني بترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني) للشيخ أحمد عبد الرحمن الساعاتي، و (منحة المعبود بترتيب مسند الطيالسي أبي داود) له، و (بدائع المنن بترتيب مسند الشافعي) و (السنن) له أيضاً.

١١ ــ **تجميع أحاديث كتب معينة:** جمع بعض المعاصرين مجموعات الأحاديث، ورتبها في مصنف واحد، وذلك إما بجمع أحاديث كتب معينة، أو موضوعات معينة، وهذا مثل: (التاج الجامع للأصول) للشيخ منصور ناصيف حيث جمع فيه الأحاديث التي في (صحيح البخاري)، و (صحيح مسلم)، و (سنن أبي داود)، و (سنن الترمذي)، و (سنن النسائي) مرتبة على الأبواب، و (الأساس في السنة والسيرة) حيث جمع فيه الشيخ سعيد حوى الأحاديث الواردة في العقائد والسيرة والعبادات في صعيد واحدٍ، وغيرها.

١٢ ــ **تيسير الوصول إلى الأحاديث في مظانها الأصلية:** وهذا يكون باستخدام الحاسب الآلي في فهرسة السنة، وتقريبها للناس، وقد وجدت في العالم الإسلامي الآن عشرات من المراكز العلمية المهتمة بهذا الموضوع، ومنها: (مشروع موسوعة الحديث الشريف) بالأردن، والتي يشرف عليها الدكتور همام سعيد، و (مركز الشيخ صالح كامل لخدمة السنة) بالقاهرة، وغيرهما من المراكز المهتمة.

وبعد: فتِلْك هي أهم جوانب خدمة المعاصرين للسنة النبوية، ولا شك أن أن هناك أبواباً أخر في هذا المقام لا يتسع المجال لذكرها، وفي غيرها ما يفي بمقصود الكلام فيها، والله أعلم.

(هـ) نبذة عن خدمة السنة في العالم الإسلامي في العصر الحديث

وبعد هذا لا بد لنا من إيراد نبذة عن خدمة السنة في العصر الحديث، وذلك حتى نلمَّ إلمامة سريعة بما كان من جهد في خدمة السنة في هذا الزمان، وهذا ما نعرف له كما يلي:

١ ــ جهود علماء الهند في خدمة السنة:

مما لا شك فيه أنَّ الله يصطفي لخدمة دينه أقواماً، إذا تخلف عن خدمته آخرون، ولذا لما حصل الضعف في المسلمين في هذا الزمان، وكان من مناحي الضعف ضعف العلم، أكرم الله أهل الهند من المسلمين بخدمة السنة النبوية، فقد سبقوا سواهم في خدمة السنة، وتفوّقوا عليهم، ولقد شهد لهم أفاضل أهل العلم بهذا الجهد، وذلك السبق، إليك شهادة أحدهم، وهو العلامة محمد رشيد رضا رحمه الله، حيث يقول: «ولولا عناية إخواننا علماء الهند بعلوم الحديث في هذا العصر، لقضي عليها بالزوال من أمصار الشرق، فقد ضعفت في مصر والشام والعراق والحجاز، منذ القرن العاشر الهجري، حتى بلغت منتهى الضعف في أوائل القرن الرابع عشر الهجري»[١].

ويقول العلامة المرحوم عبد الرحمن المعلمي اليماني: «ومن تتبع ما أنتجته النهضة العلمية في القرن الرابع عشر بالهند ومصر والشام وغيرها، من المعارف والمؤلفات والرسائل وغيرها، علم أنَّ للهند ولا سيما حيدر أباد الدكن الفضل

---

(١) مقدمة مفتاح كنوز السنة بقلم رشيد رضا، صفحة (ق).

الأكبر في ذلك بما نشرته من كتب الحديث وكتب الرجال»[1]، ويقول الشيخ الكوثري رحمه الله: «وكان حظ إقليم الهند من هذا الميراث ــ منذ منتصف القرن العاشر ــ هو النشاط في علوم الحديث، فأقبل علماء الهند عليها إقبالاً كلياً، بعد أن كانوا منصرفين إلى الفقه المجرد والعلوم النظرية، ولو استعرضنا ما لعلماء الهند من الهمة العظيمة في علوم الحديث من ذاك الحين ــ مدة ركود الأقاليم ــ لوقع ذلك موقع الإعجاب الكلي، والشكر العميق»[2]. تلكم شهادات كبار علماء هذا العصر لأهل الهند وجهودهم في خدمة السنة، بما يحفز على التعرف على جهدهم في هذا الباب، ولقد لخص الكوثري جهودهم في خدمة السنة فقال: «وكم لعلمائهم من شروح ممتعة، وتعليقات نافعة على الأصول الستة وغيرها، وكم لهم من مؤلفات واسعة في أحاديث الأحكام، وكم لهم من أيادٍ بيضاء في نقد الرجال، وعلل الحديث، وشرح الآثار، وتأليف مؤلفات في شتى الموضوعات»[3].

وبعد هذا الإجمال أقول: لقد كان لعلماء الهند جهد في خدمة السنة النبوية، وذلك كما يلي:

أولاً ــ مجال التحقيق: فقد قام علماء الهند بتحقيق كتب الحديث، وذلك كما يلي:

١ ــ **كتب الحديث الأصلية:** وتلك مثل: (مسند الطيالسي)، و (مستدرك الحاكم)، و (سنن البيهقي)، و (مسند أبي عوانة)، وغيرها.

٢ ــ **كتب الرجال:** وتلك مثل: (التقريب)، و (الخلاصة)، و (الميزان)، و (تهذيب التهذيب)، و (التاريخ الصغير)، و (التاريخ الكبير)،

(١) علم الرجال ص ٥٨ ــ ٥٩.
(٢) مقالات الكوثري ص ٧٣.
(٣) المقالات ص ٧٣.

و (الجرح والتعديل)، و (الكنى والأسماء) للدولابي، و (تذكرة الحفاظ)، وغيرها.

٣ ــ **كتب التخريج:** وهذه مثل (التلخيص الحبير)، و (الدراية) كلاهما لابن حجر، و (نصب الراية) للزيلعي، و (مناهل الاصطفاء) للسيوطي، وغيرها.

٤ ــ **كتب علوم الحديث:** وهذه مثل: (معرفة علوم الحديث للحاكم)، و (ظفر الأماني) للإمام اللكنوي، و (الرفع والتكميل) له، و (فتح المغيث) للسخاوي، وغيرها.

٥ ــ **الأجزاء الحديثية:** وهذه مثل: (رفع اليدين) للبخاري، و (القراءة خلف الإمام) له، و (القراءة خلف الإمام) للبيهقي، وغيرها.

٦ ــ **كتب العلل:** وهذا مثل: (العلل المتناهية) لابن الجوزي، و (العلل لأحمد) رواية المروزي، وغيرهما.

هذه أهم مجالات تحقيق السنة عندهم.

ثانياً ــ التصنيف: فقد صنف علماء الهند في الحديث وعلومه، ويمكن إجمال أهم تصانيفهم بما يلي:

١ ــ **كتب الشروح:** وهذه أمثال: (العرف الشذي) للكشميري، و (عون المعبود) لشمس الحق العظيم أبادي، و (تحفة الأحوذي) للمباركفوري، وغيرها.

٢ ــ **كتب علوم الحديث:** وهذه أمثال: (الأجوبة الفاضلة) للإمام اللكنوي، و (الرفع والتكميل) له، و (قواعد في علوم الحديث) للتهانوي، وغيرها.

٣ ـ إنشاء جمعيات لخدمة السنة: وقد ألمحنا إلى بعضها في اتجاهات خدمة السنة، فلا نكرر الكلام، فنحيل إلى هناك.

٤ ـ إحياء مجالس الحديث: وذلك بإقراء كتب الحديث، وتدريسها، وروايتها، وهذا شائع مشهور في المعاهد العلمية في الهند.

هذا وقد ظهر في الهند من علماء الحديث المعاصرين نخبة نذكر منها: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، الشيخ أبو الوفا الأفغاني، الشيخ بديع الدين الراشدي، الشيخ إرشاد الحق الأثري، الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي، وغيرهم.

وبعد: تلكم هي نبذة عن جهود علماء الهند في خدمة السنة النبوية، والحمد لله رب العالمين.

٢ ـ جهود علماء مصر في خدمة السنة النبوية:

لقد كان لمصر وعلمائها دور في خدمة السنة النبوية في العصر الحديث، فقد ظهر فيها علماء أفذاذ منهم من كان من مصر أصلاً، ومنهم من استقر بها، وقد خدم هؤلاء السنة النبوية، وقد كان من هؤلاء الشيخ محمد بن زاهد الكوثري، وقد استقر بمصر آخر حياته، وقد حقق بعض الرسائل في علوم الحديث، وهذه مثل: (أحاديث الموطأ) للدارقطني، و (شروط الأئمة الخمسة) للحازمي، و (شروط الأئمة الستة) لابن طاهر، وغيرها. والشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي الذي رتب مسانيد أحمد والشافعي والطيالسي على الأبواب الفقهية، والشيخ أحمد محمد شاكر الذي حقق ثلث (مسند أحمد)، وقسماً من التحقيق لابن الجوزي، وقسماً من (سنن الترمذي)، وشارك في تحقيق (تفسير الطبري)، و (شرح كتاب ابن كثير في علوم الحديث)، و (ألفية السيوطي في علوم الحديث)، وغيرها من الأعمال العلمية، والشيخ محمد فؤاد عبد الباقي الذي حقق (الموطأ) للإمام مالك، و (صحيح مسلم)، و (سنن ابن ماجه)، ورقمها لتوافق (المعجم المفهرس

لألفاظ الحديث الشريف)، وترجم كتاب (مفتاح كنوز السنة)، وغيرها من الجهود العلمية، ومنهم الشيخ محب الدين الخطيب صاحب المكتبة السلفية الذي حقق مجموعة من الكتب الحديثية منها: (العلل) لابن أبي حاتم الرازي، و (فتح الباري) لابن حجر، وغيرها من الكتب العلمية، وما ذكرت هنا أمثلة لعلماء مصر الذين خدموا السنة، وإلاَّ فهناك علماء كثر بمصر لهم أيادٍ بيضاء على السنة وأهلها. ولا يفوتني أن أذكر أن هناك مكتبات كان لها دور في خدمة السنة بمصر، ومن هذه المكتبات: مطبعة بولاق، ودار الكتب المصرية، والمكتبة الميمنية، ومكتبة البابي الحلبي، والمكتبة السلفية، ومكتبة الخانجي، وغيرها[1].

وبعد فهذه نبذة عن خدمة السنة في مصر، ولم نقصد فيما ذكرنا الاستيعاب بل قصدنا ضرب الأمثلة فقط.

٣ ـ جهود علماء الشام في خدمة السنة المشرفة:

لقد كان للشام وعلمائها دور في خدمة السنة في العصر الحديث، فقد خرج فيها علماء أفاضل قاموا بخدمة السنة، وكان من هؤلاء العلماء ما يلي:

١ ـ الشيخ محمد راغب الطباخ: وقد حقق في مكتبته العلمية بحلب: (معالم السنن) للخطابي، و (التقييد والإيضاح) للعراقي، و (المدخل إلى كتاب الإكليل) للحاكم، وغيرها.

٢ ـ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: وقد حقق كثيراً من كتب السنة، ومن أمثلة ذلك: (المنار المنيف) لابن القيم، و (الأجوبة الفاضلة)، و (الرفع والتكميل) للشيخ اللكنوي، و (قواعد في علوم الحديث) للتهانوي، وغيرها.

(١) انظر كتاب قطوف أدبية لعبد السلام هارون ص ٣٩ ـ ٤٥ وما بعدها.

٣ ـ **الشيخ محمد ناصر الدين الألباني**: وقد حقق عدة من كتب السنة أمثال: (مشكاة المصابيح) للتبريزي، و (السنة) لابن أبي عاصم، و (اقتضاء العلم والعمل) للخطيب البغدادي، وغيرها، وصنف بعض الكتب في التخريج أمثال: (إرواء الغليل)، و (غاية المرام)، و (تخريج أحاديث مشكلة الفقر)، وغيرها من الجهود العلمية.

٤ ـ **الدكتور نور الدين عتر**: وقد حقق عدة من كتب السنة منها: (الرحلة) للخطيب البغدادي، و (المغني في الضعفاء) للذهبي، و (الإرشاد) للنووي، وغيرها من الجهود العلمية.

٥ ـ **الدكتور محمود الطحان**: وقد حقق عدة من كتب السنة منها: (المعجم الأوسط) للطبراني، و (الجامع) للخطيب البغدادي، وغيرها من الأعمال العلمية.

٦ ـ **الشيخ شعيب الأرناؤوط**: الذي حقق عدة من كتب السنة منها: (شرح السنة) للبغوي، و (مسند أبي بكر) للمروزي، و (المراسيل) لأبي داود، وغيرها.

تلك نبذة عرفنا بها جهود أهل الشام في خدمة السنة، وقد قصدنا التمثيل لا الحصر، والحمد لله رب العالمين.

٤ ـ جهود علماء العراق في خدمة السنة:

برز في العراق علماء وكان لهم جهد في خدمة السنة خدمة جليلة، فأسهموا في تحقيق كتبها، ولا غرو في ذلك، فالعراق بلد علم، وحاضرة فضل، ولقد كان من هؤلاء ما يلي:

١ ـ **الشيخ صبحي السامرائي**: وقد قام بتحقيق مجموعة من كتب السنة منها: (شرح العلل) لابن رجب، و (المنتخب من مسند عبد بن

حميد)، ومجموعة رسائل في علوم الحديث للإمام النسائي والإمام الخطيب البغدادي، وغيرهما.

٢ ـ **الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي**: وقد قام بتحقيق مجموعة من كتب السنة منها: (المعجم الكبير) للطبراني، و (مسند الشهاب) للقضاعي، و (نتائج الأفكار في تخريج الأذكار) لابن حجر، وغيرها.

٣ ـ **الدكتور أكرم ضياء العمري**: وقد قام بتحقيق مجموعة من كتب السنة منها: (المعرفة والتاريخ) للفسوي، و (طبقات خليفة بن خياط)، و (مسند خليفة بن خياط)، وغيرها.

وأكتفي بما ذكرت هنا فليس قصدنا الاستيعاب والحصر، إنما هو ضرب الأمثلة فقط، وإلاّ ففي العراق سوى هؤلاء من الفضلاء المشتغلين بالسنة وعلومها.

٥ ـ جهود علماء المغرب العربي في خدمة السنة:

ما كان المغرب العربي في معزل عن خدمة السنة، فقد ظهر فيه علماء خدموا السنة، وكانت لهم أيادٍ في خدمتها، وكان من هؤلاء ما يلي:

١ ـ **الشيخ أحمد بن الصديق الغماري رحمه الله**: والذي كان له جهد لا ينكر في خدمة السنة، فمن تصانيفه: (فتح الوهاب بتخريج مسند الشهاب)، و (الهداية في تخريج أحاديث البداية)، وغيرهما.

٢ ـ **الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري**: وقد كان له جهد واضح في خدمة السنة، ومن تصانيفه: (تخريج أحاديث اللمع)، وابن الحاجب في (الأصول)، و (الكنز الثمين من حديث سيد المرسلين)، و (تحقيق رسالة ابن الصلاح في وصل البلاغات التي لم يصلها ابن عبد البر في الموطأ)، وغيرها.

٣ ـ **الشيخ محمد الشاذلي النيفر**: والذي له خدمة للسنة، ومن جهوده في ذلك: تحقيق قطعة من الموطأ رواية ابن زياد، وغيرها.

٤ ـ **الدكتور فاروق حمادة**: وقد كان له جهد واضحٌ في خدمة السنة، ومن أعماله العلمية ما يلي: تحقيق كتاب (عمل اليوم والليلة) للنسائي، و (فضائل الصحابة)، و (فضائل القرآن) للنسائي أيضاً، وتحقيق كتاب (مكارم الأخلاق) للطبراني، و (تحقيق كتاب الرد على ابن القطان) للذهبي، وغيرها، وغير هؤلاء، ولا شك أن في المغرب العربي من يشتغل بالسنة، ويخدمها سوى هؤلاء، لكن عذرنا ضرب المثال لا حصر الرجال.

٦ ـ جهود علماء السعودية في خدمة السنة:

ظهر في السعودية علماء كان لهم دور في خدمة السنة المشرفة، وقد أسدوا للسنة خدمات جليلة، فمنهم من خرَّج تلامذة برزوا في خدمة السنة، ومنهم من كان لهم جهد واضح في خدمة السنة وعلومها تصنيفاً وتأليفاً.

وهؤلاء وإن كان بعضهم لم يترك أثراً علمياً مطبوعاً يخص السنة وعلومها إلاَّ أن هؤلاء قد خرجوا جيلاً يخدم السنة، ويسعى لنشر علومها، وتحقيق كتبها، وقد كان ممن له جهود في خدمة السنة في السعودية ما يلي:

١ ـ **الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة**: فقد كان له دور في خدمة السنة وكتبها، وقد ظهرت له بعض الأعمال العلمية منها: تحقيق كتاب (موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان) للهيثمي، و (اختصار علوم الحديث) لابن كثير، وغيرهما.

٢ ـ **الشيخ المعلمي اليماني**: وقد كان له دور في خدمة السنة، وتحقيق كتبها، ومن تحقيقاته: (التاريخ الكبير) للبخاري، و (الجرح

والتعديل) للرازي، و (تاريخ جرجان) للسهمي، و (الإكمال) لابن ماكولا، وغيرها.

٣ ـ **الشيخ حماد الأنصاري**: حيث كان له دور في خدمة السنة، تدريساً وتأليفاً، وتحقيقاً، وقد كان من أعماله العلمية: تحقيق كتاب (ديوان الضعفاء والمتروكين) للذهبي، و (كتاب تحريم المتعة) للمقدسي، و (المستفاد من مبهمات المتن والإسناد) للعراقي، وغيرها، وله من المصنفات في الحديث وعلومه، و (فتح الباب في الألقاب)، و (تعليق الأنواط في ذكر من عرف بالاختلاط)، و (أخبار أهل الرسوخ ممن عرف بالتدليس من الشيوخ)، وغيرها.

٤ ـ **الدكتور أحمد محمد نور سيف**: وقد كان له جهد في خدمة السنة، ومن أعماله العلمية: تحقيق (تاريخ ابن معين في الرجال) روايات الدوري والدقاق والدارمي، وابن الجنيد، وغيرها من الأعمال العلمية.

٥ ـ **الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري**: وقد كان له دور في خدمة السنة، تعليماً وتصنيفاً، ومن آثاره العلمية: تحقيق كتاب (الأحكام الكبرى) لعبد الحق، وتحقيق (رسالة ابن حزم في نقد أحاديث في الصحيحين)، وغيرها.

٦ ـ **الدكتور مصطفى الأعظمي**: وقد كان له دور في خدمة السنة، وكان من جهوده العلمية: تحقيق كتاب (صحيح ابن خزيمة)، وتحقيق (سنن ابن ماجه)، وتحقيق كتاب (التمييز) للإمام مسلم، وتحقيق كتاب (العلل) لعلي بن المديني، وغيرها من الأعمال العلمية، وغير هؤلاء من المشتغلين بخدمة السنة، وتحقيق كتبها في السعودية بما ينشر نهضة علمية في خدمة السنة المشرفة، وبما يحقق نمو علوم السنة، وازدهارها.

وبعد: فهذه نبذة عن خدمة السنة في العصر الحديث، وقد ذكرت تلك البلاد ولم أعرج على سواها، ولا يعني هذا خلو غيرها من المشتغلين بخدمة السنة من أهل العلم، لكن هذه أم الأماكن التي تخدم فيها السنة، وإلاَّ ففي الأردن مثلاً توجه مبارك لخدمة السنة، ففيها الجمعية الفتية جمعية الحديث الشريف وإحياء التراث، وهي جمعية علمية متخصصة تعنى بنشر علوم السنة وإشاعة حفظها، وتشجيع الناس على التعرف عليها، ولها طموحات وآمال عظيمة نسأل الله أن يحققها، ومن هذه الآمال: إنشاء معهد لتعليم السنة، وإنشاء مركز لتحقيق التراث، وفتح دور للحديث الشريف، وعقد دورات في علوم الحديث والتخريج، وفتح مركز للحاسوب لخدمة السنة، وغيرها من الآمال[1]، وكذا الحال في الكويت ففيها جمعية التراث، وهناك طلبة علمٍ مهتمون بخدمة السنة في الكويت، وقطر، والبحرين، ولبنان، وباكستان، وغيرها من البلاد، ولا يتسع المقام لذكر هؤلاء، فهذا يحتاج إلى جهد علمي كبير، لاستقصاء خبر هؤلاء، وإنما غرضنا هنا التأريخ، وضرب الأمثلة، والعناية بالمشهورين أكثر من عنايتنا بحصر طلبة العلم، والله أعلم.

• • •

---

(١) المؤلف عضوٌ مؤسس في هذه الجمعية، وهو أمين سرها، ويقوم على إدارتها مجموعة من طلبة العلم الفضلاء.

الباب الثاني

تحقيق كتب السنة

١ ــ معنى التحقيق في اللغة والاصطلاح.

٢ ــ تاريخ التحقيق.

٣ ــ واقع التحقيق في العصر الحديث.

٤ ــ خطوات التحقيق.

٥ ــ شروط المحقق.

٦ ــ غاية التحقيق.

٧ ــ أقسام المحققين في العصر الحديث.

— ١ —

معنى التحقيق في اللغة والاصطلاح

١ — التحقيق في اللغة:

قال الزمخشري: «حققتُ الأمرَ وأحققته: كنتُ على يقين منه، وحققت الخبر، فأنا أحقه وقفت على حقيقته، ويقول الرجل لأصحابه إذا بلغهم خبرٌ فلم يستيقنوه: أنا أحق لكم هذا الخبر أي: أعلمه لكم، وأعرف حقيقته»[١]. ويقول العلامة ابن منظور: «وحقَّق الرجل إذا قال هذا الشيء هو الحق كقولك صدَّق، ويقال: أحققت الأمر إحقاقاً إذا أحكمته وصححته»[٢]. ويقول أيضاً: «وثوبٌ محقق إذا كان محكم النسج»[٣]. وقال صاحب ترتيب القاموس: «وحققه تحقيقاً: صدَّقه»[٤]. وبعد هذا الذي نقلناه عن أهل اللغة نلاحظ أنَّ معنى التحقيق عندهم يدور حول الأمور التالية:

(١) تصديق القول.

(٢) الإحكام والإصلاح.

---

(١) أساس البلاغة ص ١٣٥.

(٢) لسان العرب ١٠/ ٤٩.

(٣) لسان العرب ١٠/ ٥٥.

(٤) ترتيب القاموس المحيط ١/ ٦٨١.

(٣) الوقوف على حقيقة الشيء.

٢ ـ التحقيق في الاصطلاح:

استعمل علماؤنا كلمة التحقيق في كتبهم القديمة، وقد كانوا يعنون بذلك: «إثبات المسألة بدليل»[١]. وفي وصف استعمالهم هذا يقول الدكتور هلال سرحان: «وتحقيق المخطوطات اصطلاح معاصر، وتسمية حديثة، إذ كانت لفظة التحقيق عند أهل العلم تعني إثبات المسألة بدليل»[٢]. هذا اصطلاح القدماء، وأما المعاصرون، فقد أرادوا به معنى آخر، وإليك شذرة من تعريفاتهم للتحقيق، وهذا ما نذكره كما يلي:

١ ـ قال الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله: «التحقيق هذا هو الاصطلاح المعاصر الذي يقصد به بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبت من استيفائها لشرائط معينة»[٣].

٢ ـ وقال الدكتور عبد الهادي الفضلي: «هو دراسة قواعد نشر المخطوطات»[٤].

٣ ـ وقال الدكتور محمد الخراط: هو تقديم النص المخطوط كما يريده مؤلفه[٥].

وبعد: فهذا بعض تعريفات أهل العلم للتحقيق فيما وقعت عليه، وقد بدت لي ملحوظات على تعريفات هؤلاء، وهذا ما أذكره كما يلي:

---

(١) التعريفات ص ٥٣.

(٢) تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية ص ١٧١.

(٣) تحقيق النصوص ص ٣٣.

(٤) تحقيق التراث ص ٣٦.

(٥) محاضرات في تحقيق النصوص ص ٨.

١ ـ أما تعريف الفضلي، فقد عرّف فيه النتيجة وهي التحقيق، بالمقدمة، وهي دراسة قواعد نشر المخطوطات، وللسائل أن يقول: هل يسمى من درس قواعد نشر المخطوطات محققاً؟ وهل تسمى دراسة قواعد نشر المخطوطات تحقيقاً؟

٢ ـ وأما تعريف الدكتور الخراط فيمكن الاعتراض عليه في قوله كما يريده مؤلفه، فهذا في نظري قيد يمكن أن يستعاض عنه بقولنا: في أقرب صورةٍ إلى مايريده مؤلفه.

٣ ـ وأما تعريف الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله، فيمكن الاعتراض عليه من وجوه:

١ ـ التعريف طويل، والأصل في التعريفات الاختصار.

٢ ـ يمكن اختصار تعريفه بالعبارة التالية: بذل عناية خاصة بالمخطوطات بقصد تحقق شروط معينة فيها.

هذه اعتراضاتي على تعريفات هؤلاء الأعلام، وبعد هذا فيبدو لي أنَّ التحقيق هو: «جهد علمي يقصد به إخراج المخطوط في أقرب صورة إلى ما يريده مؤلفه»، والله أعلم.

العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي:

الناظر في تعريف أهل اللغة للتحقيق يجد أنه تصديق القول وإحكامه، وهذا منسجم مع تعريف التحقيق عند المعاصرين، فالأصل أنْ يخرج الباحث المخطوط في أقرب صورة وضعها المؤلف، وهذا تصديق له، إذ الصدق مطابقة الخبر الواقع، ولا بد له من إحكام هذا الكتاب بخدمته بما يكمل نقصه، ويسدُّ عوزه، وهذا إحكامٌ كإحكام النسيج، ولا بد له من توثيق نصوصه ونُقُوله، وهذا تيقنٌ، وعليه فيبدو لنا مما مَرَّ تطابق المعنيين، والله أعلم.

— ٢ —

تاريـخ التحقيـق

لئن[١] كان التحقيق بالمعنى الذي ذكرنا عند المعاصرين أمراً جديداً، فإن المسلمين قد عرفوا التحقيق، ومارسوه، وقاموا به خير قيام قبل غيرهم، فقد نقلوا العلوم الشرعية من فقهٍ وحديثٍ، وتفسير، وتاريخ وغيرها بالرواية والسماع مشافهة حتى انتشر التدوين، وشاعت الكتابة، وقد اقترن ذلك بالتثبت والتمحيص والضبط، وقد التزموا في الرواية قواعدها المعروفة في كتب مصطلح الحديث، حتى إنه ليصح لنا أن نقول: إنَّ التحقيق قد ظهر في ثنايا كتب المحدثين، وأخذ قواعده منهم، حتى إنَّ بصماتهم تظهر جلية على هذا العلم، وهذا ما يحفز إلى لزوم معرفة مناهج المحدثين في التحقيق، وفي هذا المعنى يقول الدكتور موفق عبد القادر: «وحري لمن يتصدر لتحقيق كتب التراث أن يطلع على منهج التحقيق وتوثيق النصوص عند المحدثين، بغض النظر عن ثقافته أو اتجاهه، حفاظاً منه على دقة الأداء، وسلامة المنهج الذي يجب أن يسير عليه في تحقيق وتوثيق النصوص»[٢].

(١) استفدت أصل هذه الفكرة من كتاب محيي الدين هلال، (تحقيق كتب العلوم الشرعية ص ١٧٤ فما بعدها، ولخصته وزدت عليه.

(٢) توثيق النصوص ص ١٠.

ولم يكن هذا الذي ذكرناه أمراً نظرياً فقط، بل تعدى ذلك إلى ميدان التطبيق، فعندما صنفت الكتب، أعمل العلماء فيها طرائقهم في التوثيق بالسماع والعرض والإجازة، وطرق التحمل وغيرها، وعملوا على ضبطها، بل قد وضعوا قواعد لإصلاح الخطأ في تلك الكتب، حتى ندر أن يخلو كتاب من كتب علوم الحديث من كلام حول الرواية وطرقها، وإصلاح الخطأ في النسخ، وغيرها من المباحث التي هي من قواعد التحقيق بالمعنى المعاصر؛ كل هذا يؤكد على أنَّ هذه الأمة قد عرفت التحقيق كعلم وعمل قبل غيرها من الأمم، كيف لا وقد خاطبها ربها سبحانه وتعالى فقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ۝٣٦﴾[١]. وقد حفز هذا بعض الباحثين إلى أن يقول: «لقد سبق العرب علماء أوروبا إلى الاهتداء للقواعد التي يقابلون بها بين النصوص المختلفة لتحقيق الرواية، والوصول بتلك النصوص إلى الدرجة القصوى من الصحة»[٢].

نعرف مما قدمنا تاريخ التحقيق عند قدمائنا، وبه نعرف سبق أمتنا وتفوقها على غيرها من الأمم في هذا المقام، وإن كان للمعاصرين جهدٌ في هذا المقام فيجب أنْ يكون على هدي علمائنا المحدثين، وذلك لأننا بمصابيحهم قد عرفنا الطريق، وبسلاحهم قد خضنا الخطوب، فهو علم السلف يتناقله الخلف، نقول هذا لأنَّ بعض من غلب التقليد على قلوبهم يعطي محاسننا لغيرنا، ويتنازل عن جهود علمائنا لسوانا، فيدعي أنَّ لأوروبا قصب السبق في معرفة التحقيق، وتوثيق النصوص، والعناية بالكتب دوننا، وهذا والله إجحاف في حق هذه الأمة، وبخسٌ لحقها، فمتى عرفوا هذه القواعد؟! ومتى مارسوا تلك الصنعة؟ ومتى كان لهم هذا البراز في هذا الميدان، مع أنهم ما عرفوا هذا إلَّا عن طريق المسلمين، وفي فترة

(١) سورة الإسراء: الآية ٣٦.

(٢) مناهج تحقيق التراث ص ١٣.

متأخرة، وفي التأريخ لنشأة التحقيق في أوروبا يقول الدكتور سرحان: «ذلك أنَّ هذا العلم لم تعرفه أوروبا إلاَّ في وقتٍ متأخر، وأغلب الظن أنَّ ذلك يرجع إلى تاريخ اختراع الطباعة في القرن الخامس عشر حين اهتموا بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية، فكانوا يطبعون الكتاب كما هو دون البحث عن النسخ الأخرى له، ولمَّا تقدم علم الآداب القديمة اضطرتهم الحاجة إلى الاستفادة من النسخ الأخرىٰ للكتب، لكن دون أنْ يكون هناك منهجٌ أو ضوابط للتصحيح أو للتحقيق حتى منتصف القرن التاسع عشر حيث وضعوا أصولاً علمية لنقد النصوص، ونشر الكتب القديمة»[١].

وبعد: فهذه لمحة سريعة أردنا بها إلقاء الضوء على تاريخ التحقيق، ومدى سبق المسلمين لغيرهم فيه حتى يعرف الحق لصاحبه، ولا يُنكر فضل صاحب الفضل.

• • •

(١) تحقيق مخطوطات ص ١٧٩ ـ ١٨٠ بتصرف.

ـ ٣ ـ

واقع التحقيق في العصر الحديث

وبعد هذا الموجز الذي عرفنا به تاريخ التحقيق عند المسلمين، ثم عند غيرهم! لا بد لنا من أن نعرف شيئاً عن التحقيق في العصر الحديث، وهذا ما نذكره كما يلي:

مع بدايات هذا القرن العشرين، عني المعاصرون بالتحقيق، وقد كانت عنايتهم به عبر مسلكين:

١ ـ **التأصيل لقواعد التحقيق**: فقد أفردت كتب متخصصة، في قواعد تحقيق المخطوطات، ومن هذه الكتب: (تحقيق النصوص ونشرها) للأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله، و (مناهج تحقيق التراث) للدكتور رمضان عبد التواب، و (قواعد تحقيق المخطوطات) للدكتور صلاح الدين المنجد، وغيرها.

٢ ـ **نشر كتب محققة**: وهذا جانب تطبيقي في هذا الباب، فقد طبعت كتب منها: (خزانة الأدب) التي طبعت سنة ١٢٩٩هـ بالقاهرة، و (ألفية ابن مالك)، التي طبعت سنة ١٢٨٨هـ، وغيرها[١].

(١) تحقيق التراث ص ٩ ـ ١٦ بتصرف.

ــ ٤ ــ

خطوات التحقيق

لا بد لأي عملٍ من مراحل وخطوات حتى يؤتي أكله وثماره، وقضية تتعلق بالفكر والثقافة كهذه، لا بد لها من خطوات. ولقد ذكر العلماء خطواتٍ للتحقيق كما يلي:

١ ــ تحرير النص:

ويشمل ما يلي[١]:

(أ) تقديم النص كما وضعه مؤلفه دون أي تحسين أو تعديل، ويشمل هذا:

١ ــ جمع النسخ المخطوطة للنص[٢]: لا بد من جمع النسخ المخطوطة للنص المراد تحقيقه، ويمكن الوصول إلى هذا بالاطلاع على المصادر التالية:

١ ــ تاريخ الأدب العربي: لكارل بروكلمان.

٢ ــ تاريخ التراث العربي: للدكتور فؤاد سزكين.

---

(١) محاضرات في تحقيق النصوص ص ١١ ــ ١٢ بتصرف.

(٢) مناهج تحقيق ص ٦٠ ــ ٦١ بتصرف.

٣ ــ فهارس المكتبات العربية التي تتوفر فيها مخطوطات.

٤ ــ سؤال أهل العلم والخبرة[١].

٢ ــ دراسة النسخ المخطوطة[٢]: وذلك لأمور:

١ ــ معرفة الجدوى العلمية من دراسة النسخ.

٢ ــ اختيار النسخة الأم التي يعتمد عليها في التحقيق.

٣ ــ إثبات الفروق بين النسخ.

٤ ــ إصلاح الخطأ، وتكميل النقص.

٣ ــ اختيار النسخة الأم: وهي النسخة التي تعتمد أصلاً في التحقيق، ويكون ذلك وفق المحددات التالية:

١ ــ قدم النسخة: فتعتمد أقدم النسخ، ويعرف ذلك من التاريخ المُدوّن على آخرها[٣].

٢ ــ علم الناسخ: يدل هذا علىٰ دقة النسخة، وتحري الصواب في كتابتها[٤].

٣ ــ كمال النسخة: يعني أنها تامة، وليس فيها نقص أو خرم[٥].

(ب) ضبط النص حسب الحاجة التي يراها المحقق، وإثبات ما يناسبها من علامات الترقيم[٦]، وهذا يُلزم بالأمور التالية:

---

(١) مناهج تحقيق ص ٦١ ــ ٦٥ بتصرف.

(٢) مناهج تحقيق ص ٦٥ بتصرف وزيادة.

(٣) مناهج تحقيق ص ٦٦ بتلخيص.

(٤) مناهج تحقيق ص ٦٧ بتلخيص.

(٥) مناهج تحقيق ص ٦٨ بتصرف.

(٦) محاضرات في تحقيق التراث ص ١١ ــ ١٢ بتصرف.

١ ـ تنظيم مادة النص: ورسمه بما هو متعارف عليه في عصرنا بما يظهر معانيه، ويوضح دلالاته.

٢ ـ التقييد بما يفيد تقييد النص بالحركات، والتقييد بالحروف عند الضرورة، لإظهار المعاني الصحيحة، ودفع الإبهام والإيهام الذي قد يقع فيه القارىء، ودفع أي اشتباه عنه[١].

٣ ـ العناية بعلامات الترقيم: حيث يراعى وضع علامات الترقيم في النص الذي يراد تحقيقه وإخراجه إلى عالم الطباعة.

٢ ـ خدمة النص[٢]:

وتشمل ما يلي:

(أ) **توثيق النص**: وهذا يشمل:

١ ـ تحقيق عنوان المخطوط: وذلك بالرجوع إلى الكتب المختصة في هذا الباب.

٢ ـ تحقيق اسم مؤلفه: وذلك بالرجوع إلى كتب التراجم، وكتب الفهارس.

٣ ـ الترجمة لمؤلف المخطوط: وذلك بالرجوع إلى كتب التراجم، وهي كثيرة بحمد الله.

٤ ـ توثيق مادة الكتاب: وذلك بالرجوع إلى:

١ ـ مصادر الكتاب التي أخذ منها.

٢ ـ الكتب التي جاءت بعد هذا الكتاب واقتبست منه.

---

(١) ضبط النص ص ٢٩.

(٢) محاضرات في تحقيق التراث ص ١١ ـ ١٢ بتصرف.

٣ ـ الكتب المؤلفة في هذا العلم المعين.

٤ ـ كتب المصنف لأخرى: فقد يكرر فيها بعض أفكاره وآرائه.

(ب) **تخريج النص**: وهو إعادة النقول التي في المخطوط إلى مصادرها الأصلية، وتوثيقها منها، وعزو الأقوال إلى أصحابها، وهذا يشمل ما يلي:

١ ـ **توثيق الآيات القرآنية**: من المصحف الشريف، ويستعان في هذا بالمعاجم المفردة في هذا الباب مثل: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم للأستاذ فؤاد عبد الباقي، ومعجم ألفاظ القرآن الصادر عن مجمع اللغة بالقاهرة، بالإضافة إلى كتب القراءات.

٢ ـ **توثيق الأحاديث النبوية الشريفة**: وذلك بعزوها إلى مصادرها الأصلية المسندة التي وردت فيها، ويستعان في هذا الباب بالكتب التالية:

١ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الشريف لونسنك.

٢ ـ مفتاح كنوز السنة، له.

٣ ـ تحفة الأشراف في معرفة الأطراف للحافظ جمال الدين المزي.

وغيرها، وألفت النظر هنا إلى أن تخريج الحديث علم قائم بذاته، يحسن أن يطلع على أصوله كل مشتغل بالتحقيق، ومن الكتب التي وضعت في هذا:

١ ـ كتاب أصول التخريج ودراسة الأسانيد: للدكتور محمود الطحان، وهو أجودها على ملحوظات عليه.

٢ ـ طرق تخريج الحديث: للدكتور عبد الهادي عبد المهدي.

٣ ـ التأصيل لعلم التخريج: للدكتور بكر عبد الله أبو زيد.

ولا بد بعد تخريج الحديث من الحكم عليه صحة وضعفاً، وفق قواعد المحدثين.

٣ ــ **توثيق الأشعار والأرجاز**: وذلك بالعودة إلى مجاميع الشعر أمثال: (جمهرة أشعار العرب) للقرشي، و (المفضليات) للضبي، و (خزانة الأدب) للبغدادي، وكتب المعاجم أمثال: (لسان العرب) لابن منظور، و (معجم المقاييس) لابن فارس، وغيرها.

٤ ــ **توثيق الأمثال العربية**: وذلك بالرجوع إلى كتب الأمثال مثل: (مجمع الأمثال) للميداني، و (المستقصى في الأمثال) للزمخشري، و (أمثال العرب) لمؤرج السدوسي، و (الأمثال) لأبي عبيد، وغيرها.

٥ ــ **توثيق مادة الكتاب**: وذلك بالعودة إلى مصادر الكتاب التي أخذ عنها، والكتب المشابهة في الموضوع.

(ج) **شرح غامضه شرحاً موجزاً**: كلما دعت الحاجة حسب المنهج الذي اختطه المحقق[1]، وهذا يشمل ما يلي:

١ ــ شرح الكلمات الغريبة في النص المحقق، وذلك بالرجوع إلى معاجم اللغة.

٢ ــ شرح المصطلحات العلمية في النص المحقق، وذلك بالرجوع إلى الكتب المختصة بذلك.

٣ ــ التعريف بالمغمور من الأعلام[2]، وذلك بالرجوع إلى كتب التراجم، لكن بدون إطالة.

---

(١) محاضرات ص ١١ ــ ١٢ بتصرف.

(٢) استفدت هذه الفكرة من كلام الدكتور بشار عواد في كتابه ضبط النص ص ٢٥ وشرحها.

٤ ــ نقد النص[1]: وذلك بالتعقيب على ما يحتاج إلى تعقيب من أفكار المؤلف، وذلك إما بتوضيح مشكل، أو بتصحيح خطأ، أو غير ذلك. وذلك في حدود الضرورة التي تستدعيها حاجة البحث.

(د) **مكملات**: وهذا يكون بإضافة الأمور التالية:

١ ــ دراسة حول الكتاب ومنهجه، وأماكن مخطوطاته، وجدواه العلمية.

٢ ــ الفهرسة: وهذه تشمل: (١) فهرس الأعلام. (٢) فهرس الأحاديث. (٣) فهرس الآيات. (٤) فهرس الأشعار. (٥) فهرس الأماكن والبلدان. (٦) فهرس المصادر والمراجع.

وبعد: فهذه في تصوري خطوات التحقيق التي لا بد للمحقق من القيام بها، والله أعلم.

• • •

---

(١) استفدت هذه الفكرة من كلام الدكتور بشار عواد في كتابه ضبط النص ص ٢٣ وشرحها.

— ٥ —

شـروط المحقـق

التحقيق مهمة صعبة، ذلك أنها متعلقة بكتب العلماء نفياً وإثباتاً، وخدمة وفهرسة، وغير ذلك من أمور، ولا بد للمحقق من شروط يجب توافرها فيه حتى يتمكن من تحقيق كتب أهل العلم على الوجه المرضي، وهذه الشروط كما يلي:

١ ــ **سعة الاطلاع والتضلع في العلم**[١]: لا بد للمحقق من أن يكون واسع الاطلاع متضلعاً في العلم حتى يتمكن من العناية بكتب أهل العلم، وإذا عدم ذلك فلنْ يكون له أنْ يخرج كتب العلماء كما أرادها، أو على الأقل في أقرب صورة إليها، ومن نقص عنده هذا الشرط، فيجب عليه أنْ يقلع عن الولوج في ميدان التحقيق، وليدع الناس وكتبهم. وتتأكد سعة العلم والتضلع فيه بالاطلاع على المجالات التالية:

(أ) **قواعد تحقيق المخطوطات، وأصول نشر الكتب**: لا بد لمن يتصدى للتحقيق من معرفة القواعد التي وضعها أهل العلم للتحقيق حتى لا يحيد عنها، فيأتي عمله مخالفاً للمعهود والمعروف عند أهل العلم، كما أنه لا بد له من معرفة بأصول نشر الكتب، ليكون على بينة عندما

(١) تحقيق التراث ص ٣٧ بتصرف، ومحاضرات في تحقيق النصوص ص ٢٠ بتصرف، وقد أخذت أصل الفكرة، وزدت عليها.

يعمد إلى كتاب من كتب أهل العلم، فلا يقع فيما يستقبح في هذا الباب.

(ب) **العلم بالخطوط العربية وأطوارها التاريخية**: لا بد للمحقق من معرفة كافية بالخطوط العربية، وأطوارها التاريخية حتى يتسنى له معرفة الخطوط التي كتبت بها المخطوطات التي يسعى لتحقيقها.

(ج) **العلم باللغة العربية ألفاظها وأساليبها**: لا بد للمحقق من العلم باللغة العربية نحواً، وصرفاً، وبلاغةً، وأساليب، وألفاظ، وذلك حتى يتيسر له خدمة كتب أهل العلم التي يريد تحقيقها، وإخراجها للناس.

(د) **العلم بفهارس وقوائم الكتب العلمية**: لا بد للمحقق من اطلاع واسعٍ على فهارس المخطوطات في المكتبات المشهورة، وقوائم الكتب العلمية، ذلك لأن هذا يساعده في معرفة نسخ الكتاب الذي يريد تحقيقه، ويعينه على وصفه، وخدمته الخدمة اللائقة به، ويلحق بهذا الاطلاع على الفهارس التي صنعها أهل العلم لمروياتهم التي رووها عن مشايخهم، وهذه تحوي مادة لا بأس بها تتعلق بالمصنفات وتوثيقها، وتقويمها، ورواياتها، والأسانيد التي وصلتنا منها، وهذا باب مهمٌ، لا يجوز إغفاله بحال من الأحوال لأهمية البالغة لمن رام تحقيق كتب أهل العلم.

(هـ) **العلم بكتب التراجم والتاريخ**: لا بد للمحقق من معرفة وإلمامٍ بكتب التراجم، وكتب التاريخ، ذلك لأنها مورد لا ينضب، يفيد في الترجمة لمؤلف الكتاب الذي هو بصدد تحقيقه، فتوثق له كتب التراجم الكتاب، وتصفه بما يحبب المرء فيه، وتذكر رواته، وتحدد وصف أجزائه، وتذكر عناية الناس به، وهكذا، وهذا يدفع المحقق إلى

تجوالٍ كثير في مكتبة التراجم، وهي بحمد الله مكتبة ضخمة، وكم جمعت من فرائد، وكم قيّدت من شوارد! وأي خسارة قد وقع فيها من ابتلى الله به كتب أهل العلم إذا لم يجعل هذه الكتب مظنته؟

(و) **العلم بالموضوع الذي يريد تحقيق المخطوط فيه**: لا بد للمحقق من معرفة بالعلم الذي ينسب المخطوط المراد تحقيقه إليه، فلا بد من إلمام بالفقه لمن يريد تحقيق كتاب في الفقه، ولا بد من معرفة بالحديث لمن يريد تحقيق كتابٍ في الحديث وهكذا، وإذا انتفى هذا وقع المرء في كتب أهل العلم، وألقى على الناس وكتبهم جهله، وأزرى بنفسه، وآذى غيره من حيث يدري، ولا يدري.

٢ ـ **حسن المقصد**[1]: الأصل أن يقصد العالم بعلمه وجه الله عز وجل، ثم النفع العام بالعلم الذي تعلمه، فيعلم الناس كما علمه الناس دون نظرٍ إلى مكسبٍ مادي أو نحوه، وعلى هذا فلا بد أن يكون مقصد المحقق في تحقيقه الاحتساب لله تعالى، ثم خدمة العلم ونشره، وهذا يدفعه إلى التضحية في خدمة العلم، وبذل الغالي والرخيص فيه، أما إذا انحرف مقصد المحقق من التحقيق، فقصد محض التجارة والربح المادي، فإنَّ لهذا من الآثار السلبية على العلم وأهله وعلى التحقيق، والكتاب المحقق، على ما نذكره عند تقويم جهود المحققين في العصر الحديث بعون الله تعالى.

٣ ـ **صحة المعتقد**[2]: الأصل أن يكون المرءمعتقداً لصحة ما يكتب مؤمناً به، ولما كان الأمر كذلك كان لا بد للمحقق من أن يكون صحيح المعتقد، فلا

(١) تحقيق التراث ص ٣٧ بتصرف، ومحاضرات في تحقيق النصوص ص ٢٠ بتصرف، وقد أخذت أصل الفكرة منهما، ثم شرحتها وأضفت عليها.

(٢) تحقيق التراث ص ٣٧، ومحاضرات في تحقيق النصوص ص ٢٠ بتصرف، والشرح مني.

يعقل أن يكتب المرء في أمرٍ، ويحقق فيه، وهو مخالف للمبادىء الأساسية لذلك الفن، ولعل هذا الشرط يخص التحقيق في العلوم الشرعية من فقه وحديث وتفسير وتوحيد، وغيرها، ذلك لأن من لا يؤمن بالشيء لا يجوز له أنْ يكتب فيه، وإنْ كان منه في ذلك جهد، فلا يخلو من دَخَنٍ، ومن كان هذا حاله، فالأصل أنه لا ثقة بعلمه، ولا بتحقيقه، وأين هو من قول الإمام محمد بن سيرين رحمه الله: «إنَّ هذا الأمر دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم»[1]. وأين هو من قول الله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾[2]: فهذا حال الفاسق فكيف بحال الكافر أو الباطني أو الملحد الذي يريد الكتابة في علوم الإسلام، ثم يقبل الناس على نتاجه ليأخذوا عنه.

٤ ـ **سعة الصدر وتحري الحق**[3]: لا بد للمحقق من التحلي بسعة الصدر وتحري الحق وهو أحوج الناس إلى هذا الوصف، ذلك لأنَّ مَنْ تَصَدَّر لنشر كتب العلماء لا بد أنْ يتحلى ببعض صفاتهم، وهذه من صفاتهم، ذلك لأن من شيمة البشر الخطأ والوهم، وما لم يكن في المرء تحرٍّ للحق، وسعة صدر، فلن يعود عن خطأ وقع فيه إلى صواب نبّه إليه، وأحوج الناس إلى نصح الناصحين المحقق، وإذا عَدِم هذا المحقق فاته من الخير الشيء الكثير، وبقي مصراً على خطئه، فحرم بهذا من نصح غيره له، وتكميلهم لنقصه، ووقع فيما لا يحمد من جمودٍ على رأيه، وبعدٍ عن الحق وأهله، ولم يسع بصدره الناس.

٥ ـ **الصبر والجلد**[4]: لا بد لمن يتصدى لتحقيق كتب أهل العلم من

(١) صحيح مسلم.

(٢) سورة الحجرات: الآية ٦.

(٣) محاضرات في تحقيق النصوص ص ١٩ بتصرف، وتحقيق مخطوطات ص ١٩٣ بتصرف، وقد أخذت منهما الفكرة وشرحتها.

(٤) نفس المصدرين السابقين بتصرف، وقد أخذت منهما الفكرة، وشرحتها.

الصبر والجلد، ذلك لأن العلم لا يتأتى إلاّ بعد شدة وكلفة ومشقة، وتحقيق المسائل العلمية من أشق الأمور، وأحوجها إلى الصبر والجلد، ولا بد من توفر هاتين الصفتين عند المحقق، لأن التحقيق يحتاج إلى صبر وجلدٍ في الحصول على أدوات التحقيق من نسخ مخطوطة، ومن مصادر يحتاج إليها المحقق، وفي قراءة المخطوط وحَلّ مشكل ألفاظه، وفي مقابلة نسخه، وإثبات ما بينها من فروق، وفي نسخ المخطوط وضبطه وترقيمه، ثم في تخريج نصوصه والتعليق عليها، حتى يخرج لطالبه في أحسن حلة قشيبة، وإذا عدم الصبر داخلته العجلة، فأفسدت عمل المحقق، وأذهبت فضله، وحرمت الناس من خيرٍ يمكن أن يجدوه في هذا العمل، وأزرت بقدر من وضع اسمه على كتب الناس، فأصبح مثار استغراب الناس، كل هذا بسبب العجلة، وعدم الصبر، ولئن جازت العجلة في شيء فإنها لا تجوز في العلم والتحقيق ، فكم من عبارةٍ مستغلقة محرفةٍ يصادفها الباحث، ولا يجد لها أثراً فيما تيسر بين يديه من المراجع، فيمضي في سبيل تقويمها أياماً، وكم من قولٍ لأحد العلماء يحاول إخراجه من كتبه الأخرى المطبوعة، فلا يجد له فيها أثراً وقد قطع الأيام والليالي في البحث عنه دون جدوى؟!

٦ ـ **الأمانة**[١]: الأمانة مطلبٌ شرعي، يجب على المسلم في كل شؤون حياته ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾[٢]، ويحاسب المسلم على تقصيره في ذلك، ومن الأمور التي تطلب فيها الأمانة تحقيق الكتب، فلا بد للمحقق من اتصاف بالأمانة في عمله وتحقيقه، والأمانة في التحقيق تعني أداء النص المحقق صحيحاً بلا زيادة ولا نقصان، وهذا يقتضي من المحقق سخاءً بجهده ووقته، وصبراً على العمل بلا حساب، ودقة في التحقيق، وهكذا، وإذا خرمت هذه الصفة عند المحقق رأينا منه العجب. حتى عاد غير أمينٍ على التحقيق وكتبه.

(١) في منهج تحقيق المخطوطات ص ٣١ بتصرف، والشرح مني.
(٢) سورة النساء: الآية ٥٨.

٧ ـ **حسن الفهم لما يقرؤه**[١]: لا بد للمحقق من أن يكون حسن الفهم لما يقرأ، وهذا يجنبه أن ينسب إلى غيره ما لم يقولوه، أو ينفي عنهم ما قالوه، وقد انتبه علماؤنا لهذا، فحكوا شرائط للاحتجاج برواية الراوي، وأدخلوا هذه الصفة فيها، فمن ذلك قول الإمام أبي حاتم بن حبان في مقدمة صحيحه: حيث ذكر من شروط الاحتجاج برواية الراوي: «الصدق في الحديث، والعقل بما يحدِّث، والعلم بما يحيل من معاني ما يروي»[٢]. والصفة التي نحن بصددها داخله في معنى العلم بما يحيل من معاني ما يروي، فلا يفهم من النص ما لا يدل عليه، ولا يخرج من النص ما دل عليه، وقد انتبه هؤلاء لهذا، وقعدوا هذه القواعد من أجل حفظ هذا العلم من انتحال المنتحل، وسوء فهم الجاهل، وقصر نظره، ولهذا فقد احتاطوا في ذلك، وبنوا كتبهم ومروياتهم على هذه القواعد، ولا بد لمن يتصدر اليوم لتحقيق كتب هؤلاء العلماء من ترسم خطاهم في كتبهم، منها حسن الفهم عنهم فيما يقرأ، وذلك لأنَّ من ساء فهمه لما يقرؤه ربّما حَمّل الكتاب ومؤلفه ما ليس فيه، وربّما قَوّل المؤلف ما لم يقل، وربما رماه بعجزه هو، وهو لا يدري، وهكذا.

وبعد: فهذه هي الشروط التي ذكرها أهل العلم في المحقق، ليتم له دخول هذا الميدان، وليكتب القبول عند أهل العلم، وقد عملت على تجليتها بالشرح والتوضيح قدر الاستطاعة وحسب الوسع، ولا أدعي فيها الكمال، بل هي محترزات يحترز بها عن دخول هذا الميدان من غير فرسانه، والله المستعان.

• • •

(١) في منهج تحقيق المخطوطات ص ٣١ بتصرف، والشرح مني.
(٢) صحيح ابن حبان ١/١٢١.

— ٦ —

غاية التحقيق

لا بد لكل عمل من غاية، والتحقيق عمل متعلق بكتب أهل العلم، ولا بد له من غاية، ولا بد لمن يعمل في التحقيق من معرفة بغايته، وقد أجمل أهل العلم غاية التحقيق في النقاط التالية:

١ — **تقديم المخطوط صحيحاً كما وضعه مؤلفه دون شرحه**: يقول الدكتور صلاح الدين المنجد: «غاية التحقيق هي: تقديم المخطوط صحيحاً كما وضعه مؤلفه دون شرحه»[١]. وقد عقب الأستاذ مطاع الطرابيشي على كلام المنجد هذا فقال: «وهذا أمرٌ متفقٌ عليه صرح به الباحثون في هذا الفن والعاملون به، بل قد يكون المطلب الوحيد حين يكون النص المحقق أصلاً، أو مرجعاً في بابته، كالأمهات في الدواوين الحديثية والمعاجم اللغوية»[٢].

٢ — **تقديم النص صحيحاً مطابقاً للأصول العلمية**[٣].

٣ — **توضيح النص وضبطه**[٤]: لا بد للمحقق من توضيح النص المخطوط الذي يريد تحقيقه ونشره للناس، وهذا يستلزم ما يلي:

---

(١) قواعد تحقيق المخطوطات ص ١٣.

(٢) في منهج تحقيق المخطوطات ص ١١.

(٣) في منهج تحقيق المخطوطات ص ١١.

(٤) في منهج تحقيق المخطوطات ص ١١.

١ — الترجيح بين النسخ والروايات: قد تتيسر للمحقق عدة نسخ مختلفة من المخطوط الذي يريد تحقيقه، فلا بد من ترجيح بين هذه الروايات، فما رآه راجحاً صحيحاً اعتمده، وما رآه مرجوحاً استبعده، وفي هذا يقول الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله: «تجلب إلينا مخطوطات المؤلف الواحد صوراً شتى من الروايات، وفي كثيرٍ من الأحيان نجد بعض النسخ قد انفردت بزياداتٍ لا نجدها في النسخ الأخرى، فهذه الزيادات مما ينبغي أنْ يوضع تحت الفحص والخبرة ليحكم المحقق بمدى صحتها وانطباقها على سياق النسخة وأسلوب المؤلف، ولينظر فيها طويلاً فقد تكون نتيجة لخطأ النساخ، فبعض المسرفين من النسّاخ يمزج صلب الأصل الذي نقل عنه بالحواشي التي أضيفت عليه من قبل القراء أو المالكين»[١].

ويقول أيضاً: «وأما العبارات الأصلية التي تزيد بها بعض النسخ على الأخرى، ويؤيدها الفحص، فهي جديرة بالإثبات»[٢]. ويلتفت إلى قضية الخطأ النحوي في النسخ فيقول: «والعبارات المعتلة التي تحمل الخطأ النحوي مرجوحة، وأجدر بالإثبات منها عبارة النسخة التي لا تحمل هذا الخطأ، كما أنَّ التي تحمل الخطأ اللغوي، أو يستحيل معها المعنى، أو ينعكس، أو يستغلق فهمه، هي رواية مرجوحةٌ أحق منها بالإثبات رواية النسخة السالمة من هذه العيوب»[٣].

أقول: وهذا يحتاج من الباحث التعليل عند الترجيح بين الروايات، وفي هذا يقول الدكتور بشار عواد: «والمهم في كل هذه الأحوال التي ذكرناها أن المحقق مطالبٌ دائماً بتعليل الترجيح، وبيان الأدلة التي دفعته إلى هذا الاختيار حيث تصبح المقارنة بغير هذا التعليل خالية من أية فائدة، ولا تقدم أي توثيق أو دعمٍ لصحة

---

(١) تحقيق النصوص ص ٧٢.

(٢) تحقيق النصوص ص ٧٢.

(٣) تحقيق النصوص ص ٧٢.

النص، أما الترجيح بغير تعليل فإنه يوقع في الوهم، ولا يقدم قراءة صحيحة للنص»[1].

٢ ــ **تصحيح الأخطاء**[2]: يحدث أن يقع المؤلف في خطأ في اسمٍ، أو غيره، فهل من واجب المحقق أن يصحح هذا الخطأ؟ الحق أن هذه قضية خلافية عند أهل العلم، فقد طرقها القدماء، وتابعهم المعاصرون في طرقها، وفي وصف الخلاف فيها يقول الأستاذ الطرابيشي: «الحق أن المسألة خلافية قديمة أثارها المحدثون فلم ينتهوا فيها إلى رأي جامع. لكنهم مع ذلك ذكروا قواعد دقيقة في هذا الباب»[3]، ومن كلام المحدثين في هذا الباب ما يلي:

١ ــ قال القاضي عياض: «الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم، وسمعوها، ولا يغيرونها في كتبهم حتى اطردوا في ذلك في كلماتٍ من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها، ولم يجىء في الشاذ من ذلك في الموطأ والصحيحين، وغيرها، حماية للباب، لكن أهل المعرفة ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة، وفي حواشي الكتب، ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم، ومنهم من يجسر على الإصلاح... وحماية باب الإصلاح والتغيير أولىٰ، لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن، ويتسلط عليه من لا يعلم»[4].

٢ ــ وقال ابن الصلاح: «وإذا وقع في الرواية لحن أو تحريف فقد اختلفوا: فمنهم من كان يرى أنه يرويه على الخطأ كما سمعه، وذهب

(١) ضبط النص ص ١١.

(٢) تحقيق النصوص ص ٧٣.

(٣) في منهج تحقيق المخطوطات ص ١٢.

(٤) الإلماع ص ١٨٥ ــ ١٨٦.

إلى ذلك من التابعين: محمد بن سيرين، وأبو معمر عبد الله بن سخبرة، وهذا غلوٌّ في مذهب اتّباع اللفظ، والمنع من الرواية بالمعنى، ومنهم من رأى تغييره إصلاحه وروايته على الصواب، روينا ذلك عن الأوزاعي وابن المبارك، وغيرهما، وهو قول المحصلين والعلماء من المحدثين»[1]، ويقول أيضاً: «وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله، فالصواب تركه وتقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه مع التضبيب عليه، وبيان الصواب خارجاً في الحاشية، فإن ذلك أجمع للمصلحة، وأنفىٰ للمفسدة»[2].

مما سبق يمكن تحديد قواعد إصلاح الخطأ كما يلي:

١ ــ انتفاء الشبهة، وظهور الخطأ واضحاً كالشمس.

٢ ــ التفريق بين اختيار المؤلف وسهوه، فيصلح السهو، ويترك الاختيار.

٣ ــ التفريق بين كون المؤلف منشئاً للنص من ذات نفسه، أو راوياً له عن غيره[3].

٤ ــ يجب تغيير الغلط في رسم الآيات القرآنية الكريمة[4].

٥ ــ أن يكون من قام بإصلاح الخطأ ثقة في دينه، أميناً في علمه: وهذه قد زدتها محترزاً بها عما يمكن أن يقع من الأغلاط المتوهمة عند بعض من لا ثقة بدينه ولا علمه.

٦ ــ إصلاح الخطأ ضرورة تقدر بقدرها: وهذا يحدد أمراً قد يغفل عنه بعض المشتغلين بتحقيق التراث، فيقع منهم تصرفٌ في نصوص

(١) علوم الحديث ص ٢٣٩.

(٢) علوم الحديث ص ٢٣٩.

(٣) في منهج تحقيق المخطوطات ص ١٤ ــ ١٧ بتصرف وتلخيص.

(٤) في منهج تحقيق المخطوطات ص ١٦.

الأقدمين حذفاً وإثباتاً وإصلاحاً مما يحيل تصرف القدماء عن مراد أصحابها منها، ويقلب الحق فيها باطلاً.

في تصوري هذه أهم القواعد التي يجب الالتزام بها في قضية إصلاح الخطأ في كتب الأقدمين، والله المستعان.

٣ ــ **الضبط**: لا بد للمحقق من ضبط المادة التي يقوم بتحقيقها، وفي هذا يقول الدكتور بشار عواد: «وينبغي للمحقق أن يقيد النص، ويضبطه بالحركات، ولا سيما فيما يشتبه من الألفاظ وأسماء الناس وكناهم وأنسابهم وألقابهم، وأسماء المواضع والبلدان، فضلاً عن تقييد ما يراه حَرِيّاً بالتقييد من اللغة والنحو بغية توضيح المعنى ودفع الاشتباه عنه»[١].

أقول: ويعاد في الضبط إلى الكتب المصنفة في ذلك أمثال: (الإكمال) لابن ماكولا، و (تبصير المنتبه) لابن حجر، و (توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين الدمشقي، و (المشتبه) للذهبي، وغيرها.

٤ ــ **نقد النص**: إذا رأى المحقق خطأ في كلام مؤلف المخطوط، فلا بد له من التنبيه على هذا الخطأ في الحاشية، وفي هذا يقول الدكتور بشار: «لكن هذا لا يمنع في الوقت نفسه من أنّ ينبه المحقق على المدقق إلى بعض الأوهام التي وقع فيها مؤلف النص، ويبيِّن هذا الوهم، ويدفعه بالدليل، فالمؤلف من آحاد الناس يخطىء ويصيب، وينبغي للمحقق إنْ كان قادراً أن يكشف عن هذا الخطأ»[٢].

٥ ــ **التعليق**: لا بد للمحقق من التعليق على النص المحقق، وفي هذا يقول الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله: «لا ريب أنَّ الكتب القديمة بما تضمنت

(١) ضبط النص ص ١٧ ــ ١٨.

(٢) ضبط النص ص ٢٦.

من معارف قديمة، محتاجة إلى توضيح يخفف ما بها من غموض، ويحمل إلى القارىء الثقة بما يقرؤه، والاطمئنان إليه»[١].

ولا بد أن يتضمن هذا التعليق الأمور التالية:

١ ــ ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعضٍ بالإشارة إلى الإحالات.

٢ ــ التعريف بالأعلام الغامضة أو المشتبهة.

٣ ــ التعريف بالبلدان التي تحتاج إلى تحقيق لفظي أو بلداني.

٤ ــ توضيح الإشارات التاريخية والأدبية والدينية، وغيرها.

٥ ــ بيان أماكن الآيات من السور القرآنية، ومظان الأحاديث النبوية من مصادرها، ومظان الأشعار والأرجاز والأقوال[٢].

وبعد: تلك هي الأمور التي ذكرها أهل العلم في موضوع غاية التحقيق، وقد عملنا على توضيحها بما يخدم المقام حسب الوسع والطاقة، والله المستعان.

• • •

(١) تحقيق النصوص ص ٨١.

(٢) تحقيق النصوص ص ٨١ ــ ٨٢ بتلخيص.

ـ ٧ ـ

أقسام المحققين في العصر الحديث

وفي هذا الخضم الكبير من الجهود المبذولة في التحقيق حيث كثر عدد العاملين في خدمة التراث، مما أدى إلى وجود خلل في ميدان خدمة التراث بعامة، وما يتعلق بالسنة بخاصة، ولهذا لا بد من معرفة أقسام المحققين المشتغلين بخدمة السنة من أجل معرفة المحسن، فيحرص على علمه وتحقيقه، والمسيء فيجتنب نتاجه، وينبه على خطئه، لذا فقد بدا لي أنَّ المحققين المشتغلين بتحقيق كتب السنة المشرفة في العصر الحديث يمكن تقسيمهم إلى قسمين هما:

١ ـ **كبار المحققين**: وهم من العلماء المعروفين بالعلم بالسنة، والمشهود لهم بالاطلاع، وإذا دخلوا ميداناً من ميادين العلم تركوا آثاراً واضحة تدل عليهم، وهؤلاء أمثال الشيخ أحمد محمد شاكر، والشيخ محمد بن زاهد الكوثري، والشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني، والشيخ عبد الفتاح أبو غدة، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني، والشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، وعبد السلام هارون، ومحمود شاكر، وغيرهم.

٢ ـ **صغار المحققين**: وهؤلاء هم من قلَّت بالتحقيق خبرتهم، وظهروا على السطح فجأة، حتى أنك لو أردت أن تعرف سنداً لبعضهم

لوجدت أنه صاحب المطبعة، ولو سألت عن المقصد الذي دفعه إلى العلم لقيل لك الربح التجاري، اللهم إلاَّ ما رحم الله، وهؤلاء معروفون لأهل العلم، وإني لأجل هذا البحث عن أن أعرض لذكر نماذج منهم، ذلك لأن المسيء لا يكافأ بالذكر الحسن، وتخليد الذكر في الصحائف، وحسب طالب العلم أن يعرف أمثلة من نتاجهم، وسوق الكتاب يجأر إلى الله من سوء صنيعهم، والله المستعان.

بهذا ننتهي من الباب الثاني لننتقل إلى الباب الثالث بعون الله تعالى.

• • •

— ١ —

معنى التصنيف في اللغة والاصطلاح

١ — **في اللغة**: قال في القاموس: «وصنَّفَه تصنيفاً: جعله أصنافاً، ومَيَّزَ بعضها من بعض»[١].

٢ — **التصنيف في الاصطلاح**: «هو جمع المادة العلمية، مع الربط بين مفرداتها برابطٍ مناسبٍ».

هذا تعريف التصنيف بشكل العام، وأما التصنيف في السنة فهو: «جمع المادة العلمية في موضوعٍ متعلقٍ بالسنة، مع الربط بين مفرداتها برابط مناسب».

● ● ●

(١) القاموس المحيط ص ١٠٧١ ؛ ومثله في مختار الصحاح ص ٣٧١.

ـ ٢ ـ

مبـررات التصنيـف

لا بد لمن يصنف من مبرر لتصنيفه الذي صنف، وقد ذكر أهل العلم مبررات للتطبيق، ونحن هنا نبحث في التصنيف في السنة، ويعنينا مبررات التصنيف في السنة، وقد أجمل الإمام أبو بكر الخطيب البغدادي مبررات التصنيف في الحديث فقال: «قلَّ من يتمهَّر في علم الحديث. ويقف على غوامضه، ويستثير الخفي من فوائده إلاَّ من: جمع متفرقه، وألَّفَ مشتته، وضم بعضه إلى بعضٍ، واشتغل بتصنيف أبوابه، وترتيب أصنافه»[1].

ويقول الدكتور نور الدين عتر: «وينبغي لمن يتصدى للتصنيف أن يلحظ في عمله فائدة جديدة، إما باشتمال مصنفه على ابتكار فكرةٍ أو نظريةٍ جديدة، توصل إليها باجتهاده، أو حسن ترتيب وتنسيق، أو حلِّ لمشكلٍ وإيضاحٍ لغامض، أو تجديد أسلوب يقدم به المادة العلمية في ثوبٍ يناسب عصره»[2]. مما تقدم نقله عن الخطيب والعتر يمكننا إجمال مبررات التصنيف في السنة في العصر الحديث بما يلي:

---

(١) الجامع ٢/ ٢٨٠.

(٢) منهج النقد ص ١٩٧.

١ ـ جمع الفوائد المتفرقة.

٢ ـ شرح المصطلحات الغامضة، والمفردات الغامضة.

٣ ـ تيسير المادة العلمية وتوضيحها وتقريبها للقارىء المعاصر.

٤ ـ دفع شبهة التعارض بين النصوص.

٥ ـ الدفاع عن الشخصيات العلمية التي نقلت العلم.

٦ ـ الترتيب والتبويب الجديد للمادة العلمية.

تلك هي مبررات التصنيف في السنة في تصوري، والله أعلم.

• • •

ـ ٣ ـ

جوانب التصنيف في السنة في العصر الحديث

صنف المعاصرون في السنة، وقد تعددت مصنفاتهم، وقد عرضنا لها في بحثنا لجوانب خدمة السنة، ويمكن أن نجمل الجوانب التي جرى التصنيف في السنة من خلالها بما يلي:

١ ـ التصنيف في تخريج أحاديث كتب معينة: أمثال: (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل) للشيخ الألباني، و (الهداية في تخريج أحاديث البداية) للشيخ أحمد الغماري، وغيرها.

٢ ـ التصنيف في علم مصطلح الحديث: وهذا مثل: (منهج النقد في علوم الحديث) للدكتور العتر، و (لمحات في أصول الحديث) للدكتور محمد أديب الصالح، و (أصول الحديث) للدكتور محمد عجاج الخطيب، وغيرها.

٣ ـ الدفاع عن السُّنَّة، ودفع الشبه عنها: سواء كانت هذه الشبه لمستشرقين أو غيرهم ممن اغتر بهم، وهذا مثل: (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي) للسباعي، و (السنة قبل التدوين) للدكتور محمد عجاج الخطيب، و (دراسات في الحديث) للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، وغيرها.

٤ ـ التأريخ للسنة: وهذا مثل: (الرسالة المستطرفة) للكتاني، و (مفتاح السنة) للخولي، و (الحطة في ذكر الكتب الستة) لصديق حسن خان.

٥ ـ شرح الأحاديث: فقد صنف المعاصرون شروحاً لكتب الأحاديث النبوية الشريفة، وقد عرضنا لذكرها عند كلامنا على جوانب خدمة السنة في العصر الحديث، فتُنظر هناك.

٦ ـ الدراسة الأدبية للحديث: وهذا مثل: (التصوير الفني في الحديث الشريف) للدكتور الصباغ، و (البيان النبوي) للدكتور عدنان زرزور، و (المختار من كنوز السنة) للدكتور دراز، وغيرها.

٧ ـ الفهرسة: حيث قام المعاصرون بعمل فهارس لكتب السنة، وهذه أمثال: (فهارس صحيح مسلم) و (سنن ابن ماجه)، و (الموطأ) للأستاذ فؤاد عبد الباقي رحمه الله تعالى.

٨ ـ تجلية مناهج أصحاب الكتب الأصلية: عمل بعض الكتاب المعاصرين على تجلية مناهج بعض الكتب الأصلية، وهذا مثل: (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين) للدكتور العتر. و (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للدكتور محمد عبد الرحمن الطوالبة، و (الإمام أبو داود وكتابه السنن) للدكتور الصباغ.

٩ ـ الدفاع عن الصحابة والرواة: دافع بعض الكتاب المعاصرين عن بعض الصحابة الذين وقع لبعض الكتاب هجومٌ على عدالتهم وحديثهم، وهذا مثل: (دفاع عن أبي هريرة) للأستاذ عبد المنعم صالح العلي، و (أبو هريرة راوية الإسلام) للدكتور محمد عجاج الخطيب، وغيرهما.

١٠ ـ ترتيب كتب الحديث: رتب بعض المعاصرين بعض الكتب الحديثية الأصلية على الأبواب الفقهية، وهذا مثل: (الفتح الرباني بترتيب مسند أحمد بن

حنبل الشيباني)، و (منحة المعبود بترتيب مسند الطيالسي أبي داود)، و (بدائع المنن بترتيب مسند الشافعي والسنن)، ثلاثتها للشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي رحمه الله.

١١ ــ تجميع أحاديث كتب معينة: جمع بعض المعاصرين مجموعات من الأحاديث، ورتَّبها في مصنف واحدٍ، وهذا مثل: كتاب (التاج الجامع للأصول) للشيخ منصور علي ناصف، و (الأساس في السنة والسيرة) للشيخ سعيد حوىٰ و (إعلاء السنن) للشيخ التهانوي، وغيرها.

١٢ ــ إفراد زوائد بعض الكتب الحديثية: قام بعض المعاصرين بإفراد زوائد كتب معينة على كتب أخرى، وهذا مثل: (الحوض المورود في زوائد منتقى ابن الجارود) للشيخ الألباني، و (زوائد سنن الدارمي على الكتب الستَّة) للأستاذ سيف الرحمن الهندي، وغيرها[١].

١٣ ــ تمييز الصحيح من الضعيف في بعض الكتب الحديثية: قام بعض المعاصرين بتمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة في بعض الكتب الحديثية؛ وهذا مثل: (صحيح أبي داود)، و (صحيح الترمذي)، و (صحيح النسائي)، و (صحيح ابن ماجه)، و (ضعيف أبي داود)، و (ضعيف الترمذي)، و (ضعيف النسائي)، و (ضعيف ابن ماجه) كلها للشيخ الألباني.

١٤ ــ التقعيد لعلم التخريج: كتب بعض المعاصرين في أصول التخريج وقواعده، ومن هذا: (أصول التخريج) للدكتور الطحان، و (كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث النبي عليه السلام) للدكتور رفعت فوزي، و (التأصيل لعلم التخريج) للدكتور بكر عبد الله أبو زيد، وغيرها.

---

(١) ينظر في هذا كتابنا: كتب الزوائد، وهو من منشورات دار القلم بدمشق.

١٥ ــ جمع أحاديث موضوع معين: وهذا مثل: (مرويات اللعن) للدكتور باسم جوابرة، و (إثبات تواتر أحاديث النصيحة) لراقم هذا البحث، و (المهدي المنتظر) للشيخ عبد الله الغماري، وغيرها.

١٦ ــ جمع مسانيد بعض العلماء: جمع بعض أهل العلم ممن المعاصرين مسانيد لبعض أهل العلم من كانت لهم مسانيد، لكنها فقدت، وهذا مثل: (مسند خليفة بن خياط) جمع الدكتور أكرم العمري.

تلك في تصوري هي أهم الجوانب التي صنف فيها المعاصرون في السنة، في حدود اطلاعي القاصر.

• • •

ــ ٤ ــ

واقع التصنيف في السنة في العصر الحديث

صنف المعاصرون في السنة وعلومها على ما عرفت في المبحث السابق، وإذا نظرت إلى الكتب التي صنفت وجدت أنها تشكل مكتبة لا بأس فيها، ووجدت مجموعة من المشتغلين بالتصنيف، وهذا يبشر بالخير، فعلى الرغم من ضعف حال المسلمين إلاَّ أنَّ جوانب خدمة السنة التصنيفية قد تعددت، وأثمرت، وآتت ثمارها، وَدَلَّت على أنَّ الخير لا زال موجوداً في هذه الأمة، ومهما يكن فإنَّ تلك الجهود في التصنيف في السنة وعلومها قد أدت دورها فيما وضعت له، وقرّبت السنة للدارس المعاصر، وأعانته على مزيد من الفهم الصحيح، وأبعدت الشبهة عن نفسه، وكانت سُلَّماً يصل به الدارس إلى الكتب الأصلية في علم الحديث ليعتاد على أسلوبها، وليسلم له قيادُها، وكانت مقدمة لا بد منها للدارس المعاصر للولوج إلى بطون الكتب القديمة في هذا العلم، ورغم هذا ما كان لتلك الجهود أن تكون بديلاً لتلك الجهود الضخمة التي صنفها علماؤنا الأوائل، بل كانت مجرد ساقيةٍ تدلّ على ذاك البحر، ومجرد دليل إلى تلك الأمهات في الحديث وعلومه، ومع هذه الكثرة في خدمة السنة تصنيفاً إلاّ أن الباحث المدقق يمكن أن يلحظ على هذه الجهود المباركة السمات التالية:

١ ــ إن هذه الجهود في خدمة السنة لم تنحصر ببلدٍ معين، وإنما كانت في معظم

البلاد العربية والإسلامية لكنها قد تتفاوت قلة أو كثرة من بلدٍ لآخر بحسب وجود مراكز العلم الشرعي في تلك البلاد، وحسب توافر طلبة العلم الشرعي فيه.

٢ ــ إنَّ الذين يقومون بتلك الجهود التأليفية في السنة وعلومها ليسوا كلهم من أصحاب الاختصاص في الحديث الشريف وعلومه، بل بعضهم صاحب اختصاص في العلم الشرعي، وبعضهم الآخر صاحب عاطفةٍ دينية طيبة دفعته الغيرة للكتابة في السنة وتبسيطها وخدمتها دون أن يكون عدم اختصاصه الأكاديمي مانعاً من ذلك.

٣ ــ إنَّ كثيراً من تلك الجهود قد أوجدتها الحاجة المدرسية، فهي عبارة عن مقررات في الجامعات والمعاهد والمدارس الشرعية. وقد أملت الحاجة إلى كتابٍ ميسرٍ يخاطب الدارس المبتدىء على أولئك أن يقوموا بتلك الجهود في التصنيف في السنة وعلومها.

٤ ــ تكاد تكون كثيراً من هذه الجهود محصورة في البلد الذي كتبت فيه، ولذا يتأخر انتقالها إلى البلاد الأخرى، وهذا يؤدي إلى:

١ ــ حرمان طلبة العلم من تلك الجهود.

٢ ــ التكرار في الجهود.

وذلك لأنَّ الباحث إذا رأى جهداً لغيره اكتفى به، ولم يعمد إلى تأليف كتابٍ جديدٍ في موضوعٍ قد كتب فيه آخرون. وهذا يؤكد على أنَّ الرحلة في طلب العلم لم تنقطع، فكم من كتابٍ نحتاج إليه لا نصل إليه إلاَّ بشق النفس، إذا لم نرحل لأجل تحصيله.

٥ ــ بسبب دخول أصحاب العاطفة من غير أهل الاختصاص في هذا الميدان برزت في بعض تلك الجهود أوهام وأغلاط عائدة إلى:

(أ) جهل الكاتب وعدم إحاطته بالمادة العلمية، وسوء فهمه للمادة العلمية.

(ب) تعجل الكاتب وعدم تريثه في البحث حتى يستوي البحث على عوده.

(ج) قلة المصادر التي عاد إليها الكاتب بسبب انحصاره بما توصل إليه، أو ما كان في بلده.

(د) ضغط الحاجة الماسة إلى مرجع في ذلك الموضوع المعين مما أفضى إلى سرعةٍ غير حميدةٍ في البحث والتأليف.

(هـ) ضغط المكتبات التجارية ودور النشر التي تعمد إلى إرهاق المؤلف بكثرة حثه على إخراج البحث العلمي قبل أوانه استعجالاً للسوق والربح المادي.

(و) الاستكثار من المصنفات: حيث إنَّ بعض المؤلفين يكون همُّهُ إكثار المؤلفات ليشار إليه بالبنان، وهذا يؤدي إلى ضعف المادة العلمية، ووقوع الأوهام في البحث.

٦ ــ غياب الحركة النقدية للكتب والمؤلفات في السنة وعلومها، مما أفضى إلى الإغضاء عن أخطاء المؤلفين، ووجود روح المحاباة بينهم، فيسكت الباحث عمن سكت عنه، وينقد من نقده؛ مما أدى إلى ضعف مستوى البحوث العلمية.

٧ ــ عدم الموائمة بين الواقع والمثال: وهذا يقع فيه الأكاديميون من المشتغلين بالحديث الشريف؛ فَهُمْ في قاعات الدرس والإشراف والمناقشة مثاليون في توثيق المادة العلمية، وبحثها، وإلزام الطالب بالبحث والتنقيب، حتى إذا خرجوا إلى ميدان التأليف وجدناهم واقعيين مكتفين بالقليل الذي تيسر لهم من المصادر والمظان دونما تعب أو بذل جهد، وهذا يؤدي إلى ضعف تلك

المؤلفات التي تصدر عنهم بما لعله لا يسرّ الصديق، ولا يُعين على تجلية الحقيقة العلمية، مع أنَّ في كلا الاتجاهين تطرف، فالمثالية الخيالية التي تلقي بظلالها على البحوث العلمية المحكمة كالرسائل الجامعية، وأبحاث الترقية، فيها تكليفٌ بما لا يطاق، فالمعلوم أنه يطلب منك الوسع، وما بعد ذلك ففضول قول، وقد كان منهج علمائنا بذل وسعهم ثم الكتابة مما تيسر حسب الوسع، وقد فاتتهم مظان، والواقعية من ذلك الذي لا يتابع سوق الكتاب، ولا حركة المصادر والمظان، ولا يجدد علمه غير مقبولة أيضاً، وبين هذين ضاع العلم، وضاع طلبة العلم.

وبعد: بهذا أحسب أنني قد وصفت وصوّرت واقع التصنيف في السنة في العصر الحديث، وآمل أنْ أكون قد أنصفت ولم أعتسف، وما هذا إلَّا من استقرائي لواقع التصنيف، والذي كان لنا معه جولة طويلة لا بأس بها؛ مطالعةً، واقتناءً، ودرساً، وتعلماً، وتعليماً، وتحقيقاً، وتأليفاً بما نحسب أننا نصور فيه الواقع كما هو من غير شططٍ، والله المستعان.

• • •

— ١ —

مآخذ على خدمة السنة

لقد خدمت السنة في العصر الحديث في مجالي التحقيق والتصنيف خدمة جلّى، وقد عرضنا لجوانب هذه الخدمة، واتجاهاتها، وواقعها فيما مضى من الأبحاث، ولا بد لمن يؤرخ للسنة وخدمتها من أن يقوِّم خدمة السنة، فيذكر ما لها من حسنات وإيجابيات، وما عليها من مآخذ وسلبيات، فإنَّ هذا عملٌ بشري، وعمل البشر محكوم عليه بالنقص، وقد أبى الله العصمة إلاَّ لكتابه كما قال الإمام الشافعي رحمه الله، ومن هنا فإن الناظر في الجهود التي خدمت بها السنة المشرفة في العصر الحديث يجد أنَّ ثمة مآخذ تؤخذ على هذه الخدمة، ولا يعني هذا التنقيص من قدر تلك الخدمة وأثرها، ومن قام بها، وإنما يقصد به التقويم والتصحيح والتوجيه إلى الأحسن في خدمة السنة، وتلافي العيوب، وذكر المحسن، وردع المسيء، وإحكام العمل، وتكاتف الجهود، وهكذا، ولذا فقد جعلت المآخذ على خدمة السنة عبر مسارين هما:

(أ) مجال التحقيـق.

(ب) مجال التصنيف.

وأسأل الله أن يرزقني العدل في الحكم، والإنصاف في التقويم، وعدم غَمط الناس حقوقهم.

(أ) في مجال التحقيق:

الناظر في الجهود التي بذلت في تحقيق كتب السنة المشرفة في العصر الحديث، وخاصة في الحقبة الأخيرة منه، لا بد له أن يلحظ مآخذ على مجرى التحقيق، يحسن أن يخلو التحقيق وأهله وأدواته منها، ومن هذه المآخذ ما يلي:

١ ـ الاهتمام بتكثير الطبعات، وترك تحقيق الأمهات:

من الآفات الدارجة في موضوع التحقيق في هذا الزمان اهتمام بعض الباحثين والناشرين بكثرة طبعات الكتب المتداولة، وخاصة إذا كان لها سوق، بين أيدي طلبة العلم، لغاية دراسية، وترك تحقيق الكتب الأمهات في الحديث الشريف وعلومه، ولا أبعد بك فلا بد لهذا من أمثلة، فأقول:

١ ـ كتاب رياض الصالحين للإمام النووي: كتاب نافع، وقد حقق أكثر من مرة من قبل: الألباني، شعيب الأرناؤوط، رضوان محمد رضوان، عبد الله أبو زينة، أحمد يوسف الدقاق، وغيرهم، عدا الطبعات التي مع شروح رياض الصالحين، أمثال: (دليل الصالحين)، (نزهة المتقين)، (منهل الواردين)، وغيرها.

٢ ـ سنن أبي داود: كتاب متداول، وقد كثرت تحقيقاته، فحققه كل من: الساعاتي، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، وأحمد سعد علي، وعزت الدعاس، ومصطفى محمد، وغيرهم، عدا الطبعات الهندية، والطبعات التي مع شروحه كـ(معالم السنن) للخطابي، و(عون المعبود) للعظيم أبادي، و(المنهل العذب المورود) للسبكي، و(بذل المجهود) للسهارنفوري، وغيرها.

٣ ـ كتاب الترغيب والترهيب للمنذري: كتاب متداول، وقد طبع بتحقيق كل من: محمد خليل هراس، منير الدمشقي، محمد محيي الدين عبد الحميد، مصطفى عمارة.

لو صرف هذا الجهد في تحقيق كتب جديدة لكان هذا أولى وأنفع لطلبة العلم، ولوفّر هذا علينا المال والجهد والوقت، ولست بأول من نادى بهذا، فقد سبقني إلى هذا الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري[١]، فنادى في برنامجه في شرح صحيح مسلم في إذاعة السعودية من سنواتٍ بالكف عن تكرار طبع الكتب المتداولة كـ(المقنع)، وغيره، ودعا إلى طباعة كتب العلم المهمة كـ(مسند عبد بن حميد) و(مسند البزار)[٢]، وغيرهما.

أقول: وهذا أمرٌ مهم لا بد أن ينبه إليه المشتغلون بالتحقيق، والناشرون، لا بد أن يوقف سيل تكرار الجهود التي لا طائل تحتها من أجل استغلال جهود الباحثين في خدمة كتبٍ مهمة لا بد من إخراجها.

٢ ـ أنه قد دخل في ميدان التحقيق من ليس من أهله:

تقدم منا كلامٌ حول شروط محقق الكتب، ولزوم توفر تلك الشروط فيمن يتصدر لتحقيق كتب أهل العلم بعامة، وعلم الحديث بخاصة، ولكن للأسف فقد تصدّر لهذا الفن قومٌ ليسوا من أهل هذه الصناعة، وليتهم تذكروا قول العلماء: من ألّف فقد استهدف، ورحم الله امرءاً عرف قدر نفسه، فوقف عند حده؛ بل لو تذكروا أن الأمانة العلمية تدفعهم للإحجام عن هذا المقام، ولكن الواقع سوى ذلك، فقد رأينا من يدخل ميدان التحقيق وهو من غير أهله، ومن غير بابه، من غير مراعاةٍ لشروط المحقق التي ذكرنا، فدخل بعض المستشرقين والكفرة ميدان التحقيق، فهذا سامي حداد يحقق الجزء المتبقي من كتاب (المسند المعلل) ليعقوب بن شيبة، وهذا (جامع ابن وهب) يحققه أحد المستشرقين وهكذا قل في (مكارم الأخلاق) لابن أبي الدنيا، و(الفنون) لابن عقيل، وغيرها.

---

(١) عالم سعودي موسوعي، وله اهتمام بتراث ابن حزم، يشغل الآن منصب مستشار وزارة الأشغال بالسعودية، وهو من أوسع من سمعت اطلاعاً، أسأل الله له دوام التوفيق.

(٢) قد طبع مسند عبد بن حميد، وطبعت أجزاء من مسند البزار.

هذا جانب ممن دخل التحقيق ممن ليس من أهله، وهناك جانبٌ آخر، فقد دخل هذا الميدان من ليس أهلاً له، ولم يلم بما يطلب منه في هذا المقام، ولم يطلع على ما يخص التحقيق الذي ابتلي به فهذا أحدهم يحقق كتاب الطب النبوي للإمام السيوطي، ويقول السيوطي في كتابه: «وقد ذكرنا ذلك في كتابنا في التفسير بالمأثور»[1]: «فيعقب عليه صاحبنا بقوله: لم نعلم للسيوطي كتاباً في التفسير غير تفسير الجلالين». وأمثال هذا الكثير، فقد ظهر محققون بُليت بهم الكتب، لعلك لو سألت عن مشايخهم وأسانيدهم لما كانت سوى دور النشر والمكتبات التجارية.

٣ ــ غلبة الدافع المادي على الهدف العلمي:

الأصل أن يكون هدف نشر الكتاب هو الاحتساب لوجه الله تعالى، بقصد النفع العلمي لا الربح المادي، وهذا يستلزم من المحقق أناةً وصبراً، وتمحيصاً ودَرْساً طالما أنَّ هدفه هو العلم، ولكن للأسف فقد دخل في هذا المقام في الآونة الأخيرة مَن غَلَّبَ الدافع المادي على الهدف العلمي، فوقع في كتب أهل العلم يُعْمِل يده فيها مسخاً وإفساداً، فهذا أحدهم يحقق كتاب (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان)، ولا يخرج أحاديثه معتذراً في ذلك بعذر أقبح من ذنب، فيقول: «ولم نخرج الأحاديث لأنا لو خرجنا الأحاديث لقيل لنا لماذا لم تخرجوا أحاديث البخاري ومسلم»[2]. ولم يقف أذاه عند هذا فقط، بل إنه ليحذف من أحاديث الكتاب بدعوى التكرار[3].

وقد سبق لي التنبيه على فعله هذا فقلت في بحث لي آخر: والجدير بالذكر أنَّ محقق هذه الطبعة حذف بعض الأحاديث عند التكرار، وهذا مثال: ص ١٣٣ ذكر حديث كعب وقال عقبه: بعده حديث مكرر بنفس الإسناد والمتن والعنوان

---

(١) مختصر الطب النبوي ص ٢٩، مكتبة القرآن، بتحقيق إبراهيم محمد الجمل.

(٢) الإحسان ١/ ٢٤، مقدمة التحقيق ط ١، دار الكتب العلمية بقلم كمال يوسف الحوت.

(٣) الإحسان ٢/ ١٣٥.

للبحث رقم ٩٠٣ يعني حديث أبي هريرة، فانظر الأمانة العلمية[1]، زد على هذا سوء تحقيقه لهذا الكتاب القيم.

مثال آخر: كتاب (دلائل النبوة) للإمام البيهقي، فقد نُكِبَ ممن وضع اسمه عليه، وقد أساء في تحقيقه، ومسخه، وأذهب بهاءه، وحَرَّفَ نصوصه؛ فالبيهقي مثلاً يقول: «واهٍ بمرةٍ»[2]، فتصبح عنده بتمرةٍ، ويعزو البيهقي الحديث إلى الصحيحين[3]: فيعزوه القلعجي إلى (سيرة ابن هشامٍ) وهكذا. هذا الأمر أفضىٰ إلى تسابقٍ مقيتٍ في إخراج الكتب، فأضاع الفائدة العلمية، وحرم الناس من جهود أهل العلم، وثبَّط الباحث الجاد عن العمل الذي بدأ به منذ سنوات، فيخرجه سواه في أسابيع، ويرى النور قبل أن يخرج هو بحثه وجهده. فأصبح عنوان تحقيق هؤلاء: نسخٌ، ومسخٌ، وسلقٌ، وإفسادٌ؛ ولم يبق مكانٌ لمن يمكث في تحقيق بعض المصادر عشرات السنين.

٤ ــ عدم دقة التحقيق:

من الأمور التي بدأت تطل برأسها في الآونة الأخيرة في ميدان التحقيق، ظاهرة عدم دقة التحقيق، والتي تظهر في:

١ ــ عدم استيفاء المخطوطات.

٢ ــ عدم اعتماد أوضحها أصلاً للتحقيق.

٣ ــ عدم مقارنة ومقابلة نسخ المخطوط.

٤ ــ عدم ممارسة النقد الداخلي لنصوص الكتاب المخطوط.

٥ ــ عدم الاستفادة من كتب المؤلف الأخرى.

---

(١) زوائد ابن حبان ص ٨١، الهامش.

(٢) دلائل النبوة.

(٣) دلائل النبوة.

٦ ـ عدم الاستفادة من ملاحظات المؤلفين الآخرين في ذات الموضوع الذي ينتمي المخطوط المحقق إليه، واستدراكاتهم، وتصحيحاتهم.

كل هذا بسبب إخراج الكتاب بسرعة، ومسابقة الغير في تحقيق الكتاب، وعدم تفويت فرصة الربح المادي من الكتاب، وهذا أمرٌ خطير يؤدي إلى عدم الثقة بكثير من الجهود التي تفرض نفسها على كتب أهل العلم، فإمّا أن تحسن إذا حققت، وإما أن تعتزل هذا الميدان، ولا داعي للإقدام على ميدانٍ بلا سلاح مُعَدٍّ له. وهذا الصنيع مخالف لما عليه أساطين هذا العلم في هذا الزمان، فالعلامة المرحوم عبد الرحمن المعلمي اليماني لما حقق كتاب الأنساب للسمعاني استفاد من كتاب اللباب لابن الأثير[١]. ولا يتسع المقام لذكر نماذج لحسنات المحسنين في ميدان التحقيق، لتدفع بها إساءات المسيئين في هذا الميدان في وقتٍ طفح فيه الكيل، وخَفَّ فيه الوازع في قلوب الناس، وإلى الله المشتكى.

٥ ـ نفخ الأعمال العلمية وتكبيرها:

يعمد بعض المحققين إلى تكبير حجم الكتاب المحقق بإطالة التعليقات، وتكبير الحواشي، وذلك بُغية الربح المادي، وهذا فيه إثقال على القارىء في ماله ووقته وجهده، بما يدفع إلى العزوف عن اقتناء تلك الأسفار الكبيرة التي نفخت بهذا الحجم الضخم، ولو توخى المحقق الاعتدال في التعليق لما كَبَّر ذلك الكتاب، ولما ملأ حواشيه بذكر جميع مظان ترجمة الرجل الرئيسي منها والثانوي، والمصادر التي ورد فيها الحديث المهم منها وغيره، حتى أدى هذا إلى استغراب لهذا الصنيع، ومن الأمثلة على هذا: (طبقات الإمام مسلم بن الحجاج)، فقد طبع في الهند في أربعين صفحة، ثم طبع حديثاً في السعودية في مجلدين كبيرين في حوالي ألف وأربعمائة صفحة، ما الداعي لهذا التكبير، وهذا النفخ؟ و (تهذيب الكمال) للمزي طبع حديثاً في خمسةٍ وثلاثين مجلداً، مع أنه قد يخرج في حدود

(١) ضبط النص ص ٣٧ بتصرف.

عشرين مجلداً، ما هو الداعي إلى هذا التكبير لحجم الكتاب، والذي يثقل كاهل طالب العلم بكلفته، ويزعجه في وقته، ولعله لا يجد له المكان المناسب في مكتبته، وقل هذا عن (سير أعلام النبلاء) للذهبي، و (مسند أبي يعلى الموصلي) طبعة دار المأمون للتراث، و (مسند الإمام أحمد بن حنبل) في الطبعة الجديدة التي ستصدر عن دار البشير، وغيرها من الأعمال العلمية المكبَّرة على حساب طلبة العلم.

٦ ـ التصرف في النصوص المخطوطة:

يعمد بعض المحققين إلى التصرف في النصوص المخطوطة التي يقومون بتحقيقها، وذلك إما بالحذف أو بالإضافة، أو بالتغيير، وهذا فيه إساءة للبحث العلمي وأهله، وفيه اعتداء على الأمانة العلمية التي يفترض أن تتوفر فيمن يقوم بتحقيق التراث وخدمته، ومن الأمثلة على هذا الصنيع ما يلي: ما فعله محقق كتاب (الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان) المدعو كمال يوسف الحوت، وقد تقدم ذكر بعض نماذج من تصرفاته، ومن هذا ما فعله محقق كتاب (غريب الحديث) لأبي عبيد القاسم بن سلام، حيث أثبت أسانيد الأحاديث التي أوردها أبو عبيد في حاشية الكتاب مع أن الأصل أن تُذكر في أصل الكتاب[١].

أكتفي بهذين المثالين على هذا المأخذ.

٧ ـ تغيير أسماء بعض الكتب المحققة:

يعمد بعض المحققين إلى تغيير أسماء بعض الكتب المحققة، ووضع أسماء جديدة لها، وقد حملهم على هذا الخطأ أو الوهم، أو القصد أحياناً، ومن الأمثلة على هذا ما يلي:

١ ـ (التاريخ الأوسط) للإمام البخاري، حيث طبع باسم (التاريخ الصغير)، وهذا خطأ[٢].

(١) لاحظ ١/١، ١/١، ٤/١، ٦/١، ٧/١ ـ الهوامش.

(٢) توثيق النصوص ص ٨٥ ـ ٩٢.

٢ ــ كتاب (منتخب معجم شيوخ السمعاني) حيث طبع باسم (التحبير في المعجم الكبير)، وهذا خطأ[١].

٣ ــ كتاب معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح حيث طبع وعرف خطأ باسم (مقدمة ابن الصلاح)[٢].

وهذا بلا شك فيه سطوٌ على كتب أهلِ العلم، وعبث بها، وفيه من الخطورة الكبيرة على كتب التراث، وفيه إساءة بالغة لجهود السابقين.

٨ ــ خلط الروايات المتعددة للكتاب الواحد بقصد تحصيل نسخة كاملة:

من المعروف أن كثيراً من كتب الحديث قد وصلتنا بروايات متعددة، وهذه الروايات تختلف من ناحية الترتيب، والزيادة والنقص، ولا بد من المحافظة على هذه الروايات، وعدم الجمع بينها، إذ الأمانة تقتضي أن تطبع كل رواية لوحدها دونما تلفيق، فالموطأ مثلاً وصلنا بأكثر من رواية: رواية القعنبي، ومحمد بن الحسن، والليثي، وابن القاسم، وابن زياد، وغيرها. فلا يجوز أن يدمج بين بعض هذه الروايات لتشكيل نسخةٍ متكاملة، وهكذا الحال بالنسبة لغير الموطأ من الأصول الحديثية كالصحيحين، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، هذا هو الأصل؛ لكن وقع من المعاصرين تلفيق للنسخ والروايات، فهناك سنن أبي داود المطبوعة هي نسخة ملفقة من عدة روايات، بل إنَّ صاحب عون المعبود قد لفَّق بين عدة روايات للكتاب، نحن لا نريد نسخاً ملفقة، لا بد من إفراد النسخ، فعندنا الآن قطعة من رواية ابن داسة لسنن أبي داود محفوظة في معالم السنن للخطابي، وهناك مخطوطات للكتاب بروايات أخرىٰ لا بد من طبعها دون تلفيق، وهكذا يقال في سنن الترمذي حيث إننا لا نملك إلاَّ قطعة يوثق بها هي ما حققه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، وهذه هي المتداولة، ولا تخلو من تلفيق

---

(١) توثيق النصوص ص ٩٢ ــ ١٠٢، وفي منهج تحقيق المخطوطات ص ١٦١.

(٢) توثيق النصوص ص ١٠٢ ــ ١٠٨.

النسخ، وكذا الحال في غيرها من الكتب، فإذا كان هذا الحال في الكتب الأصول، فما بالك بمن بعدها من الكتب والمصنفات الحديثية؟.

وبعد: تلك هي أهم المآخذ التي تؤخذ علىٰ خدمة السنة في مجال التحقيق، وأسأل الله أن يجعل الإنصاف رفيق دربنا، وأن يبعد عنَّا بخس الناس حقوقهم إنه هو الجواد الكريم.

(ب) في مجال التصنيف:

هناك مآخذ علمية يمكن للباحث أن يلحظها في الجهود التي بذلت في خدمة السنة المشرقة في مجال التصنيف في هذا الزمان، وهذا من باب التقويم والإصلاح، ولا بد لكل عمل بشري من وقوع الزلل فيه، ولا بد من تقويم الجهود لتستقيم، ولذا فإن هذه المآخذ تذكر كما يلي:

١ ــ قصور التخريج:

التخريج في اصطلاح المتأخرين هو: «الدلالة على موضع الحديث في مصادره التي أخرجته بسنده، ودراسة طرقه والحكم عليه»[١]. كذا عَرَّفه بعض الباحثين، وإن كنتُ أميلُ إلى أنَّ الحكم على الحديث ليس داخلاً في التخريج، لأنك قد تخرج الحديث ولا تريد الحكم عليه، فالتخريج شيءٌ والحكم عليه شيء آخر. والسؤال الذي يطرح: ماذا نعني بقصور التخريج؟

الناظر في كتب المعاصرين عامة في الثقافة الإسلامية، وبعض من كتب في الحديث وعلومه خاصة، يجد أنَّ هؤلاء يعزون الأحاديث النبوية الشريفة إلى كتبٍ متأخرةٍ ليست أصولاً في الحديث مع وجود الحديث في المصادر الأصلية، وهذا أمرٌ معيبٌ يعاب على من يشتغل بالحديث أن يفعله، وفي هذا يقول الدكتور موفق عبد القادر: «نرى البعض الآخر لا يعلق، وإذا عَلَّقَ كان عدمه خيراً له، فمثلاً يقول

---

(١) أصول التخريج ص ١٢، وتصنيف الحديث ص ٤٢.

المصنف في تخريج حديث: «رواه أبو داود في كتاب الطهارة باب التخلي عند قضاء الحاجة». نرى المحقق يقول في حاشية الكتاب: «انظر (نيل الأوطار)، أو (نصب الراية)[1]». ولذا نجد نماذج من الباحثين الذين يكثر هذا في كتبهم، وترى هذه العبارة فيها: رواه أبو داود انظر نيل الأوطار، رواه الترمذي انظر الجامع الصغير، وهكذا، ولا بد هنا من ضرب أمثلة لهذا الفعل من كتب المعاصرين، مع شديد الاعتذار لأصحابها، فإن بعضهم من أهل الحقوق علينا، لكن العلم لا يجامل فيه، فمثلاً يقول الدكتور محمد أديب الصالح: «فقال خالد: أحرامٌ الضَّب...» يقول في الهامش: «رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه، وانظر منتقى الأخبار مع نيل الأوطار ٨/ ١٢٢ ـ ١٢٣»[2].

مثال آخر: في كتاب (السنة قبل التدوين): «ويرويها العرباض بن سارية رضي الله عنه فيقول: وعظنا رسول الله...» وفي الهامش: «الحديث الثامن والعشرون من الأربعين النووية ص ٦٧» وقال: «رواه أبو داود والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح»[3].

هذه أمثلة على هذه الظاهرة المستشرية في أوساط المصنفين في علوم الإسلام عامة، وبعض المشتغلين بالتصنيف في الحديث وعلومه خاصة، وهو أمرٌ مثير للاستغراب، فهم يعلمون الطلبة أنه لا يقبل رأي شافعي نقلاً من كتابٍ حنبلي، وكذا العكس، فكيف يقبل أحدهم عزو الحديث إلى غير مظنته ومصدره الأساسي؟ ولربما جال في النفس سؤال: ما هو سبب هذه الظاهرة؟ فالجواب: إنَّ هذه الظاهرة يمكن إعادتها إلى الأسباب التالية:

---

(١) توثيق النصوص ص ٢٧٥.

(٢) لمحات في أصول الحديث ص ٢١٨.

(٣) السنة قبل التدوين ص ٧٨.

١ ـ الرغبة في إراحة النفس، وابتغاء السهولة واليسر، فالكتب الجامعة يسهل الرجوع إليها مباشرة، وهذه أمثال: نيل الأوطار، والترغيب، والجامع الصغير، أما كتب الحديث الأصلية فتحتاج إلى شيء من بذل جهدٍ وبحثٍ وتمحيص. وهذا لا يتيسّر بسهولة.

٢ ـ عدم العلم بأصول التخريج وطرقه: وهذا قد يكون في حق غير المختصين في علم الحديث الشريف، فَهُمْ حقيقةً لا يعرفون التخريج، ولا كيفية التعامل مع كتب الحديث الأصلية، ولذا يعمدون إلى الكتب الجامعة فيأخذون الحديث منها، ثم يعزونه إليها.

٣ ـ سلوك طريق الجادة: فإن هذه الطريقة قد سلكت في محيط جامعة الأزهر في الدراسات الأكاديمية الشرعية منذ فترة ليست بالقصيرة، وأخذ الناس عليها، ولهذا صعب عليهم تركها، والعودة إلى المصادر الأصلية.

٤ ـ عدم توفر المصادر الأصلية: الأصل أن العالم يكتب ويؤلف من مكتبته الخاصة التي تجمع أمهات الكتب في شتى فروع الثقافة الإسلامية، ومنها أمهات كتب الحديث الأصلية، كـ (الكتب الستة)، و (مُوَطأ الإمام مالك)، و (مسند الإمام أحمد)، وغيرها، فإذا احتاج إلى حديث عاد إليه في الكتب تلك، ولكن الذي يدعو إلى الاستغراب هو عدم وجود هذه المصادر الأصلية في مكتبة ذلك المتخصص في الشريعة، ولذا فإنه إذا احتاج للتخريج فإما أن يذهب إلى مكتبة عامة كمكتبات الجامعات، ويزاحم طلبته في البحث عن بعض الأحاديث، وإما أن يكتب من بيته، ومن مكتبته الهزيلة، وعندئذٍ يجد نفسه مضطراً للتوثيق من أمثال (نيل الأوطار)، و (جامع الأصول)، و (الجامع الصغير)، وغيرها.

٢ ـ **عدم الحكم على الحديث:**

من المآخذ العلمية على المشتغلين بالتصنيف في السنة وعلومها، إهمالهم لذكر درجة الحديث الذي أوردوه في كتبهم، وقد نبه إلى هذا المأخذ الشيخ الألباني فقال: «ولا يعفيهم من المسؤولية ما جرى عليه جمهورٌ كبيرٌ من الكتّاب اليوم، وفيهم بعض من ينتسب إلى الحديث، ألا وهو تخريجهم الحديث في حاشية الكتاب بعزوه إلى كتابٍ من كتب السنة، دون بيان مرتبته من الصحة أو الضعف، ولو بالنقل عن بعض الأئمة، متوهمين أنهم قد قاموا بما يجب عليهم من التحقيق، والحق أنَّ هذا الصنيع لا يُسمن ولا يغني من جوعٍ»[١].

والحق أنهم غير معذورين في هذا، إذ كيف سيثق القارىء في حديث يقرؤه في كتابٍ، ولا يعرف درجته، ثمَّ إنَّ هذا الباحث لا بد له من إيراد الحكم على الحديث، وهذا بطريقتين: إما استقلالاً واجتهاداً فيحكم بنفسه وفق قواعد المحدثين، وإما تقليداً لغيره بنقل حكم عالمٍ ثقةٍ على هذا الحديث، وهذا أمرٌ ميسورٌ.

٣ ـ **الدوران في حلقة مفرغة:**

يجد الباحث في السنة وعلومها في العصر الحديث أنَّ بعض المصنفين في هذا العلم يعمد إلى كثرة الإحالة إلى كتبه، ولا تتحقق للباحث الفائدة إلاَّ بتحصيل جميع تلك الكتب، ولكأنما يريد هذا أن يلقي في روع الباحث أنَّ الفائدة لن تتحقق له إلاَّ باقتناء جميع مؤلفات ذلك المصنف، والحق أنَّ هذا إلزامٌ لم يقل به أحد، بل لك أن تأخذ المسألة العلمية من أي مصدرٍ تَيَسَّر لك، ولَستَ الوحيد في هذا الباب، فقد فات الأكابر أشياء، وتتبدى هذه الظاهرة السلبية في كتب الشيخ الألباني، فإننا نجده في بعض كتبه يحيل على كتبه الأخرى، مثال: قال في غاية المرام: حديث: «ليستحلنَّ طائفة من أمتي... صحيح أخرجه أحمد والنسائي

(١) غاية المرام ص ٤.

وابن ماجه بسند صحيح كما هو مبينٌ في سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم ٩٠»[١].

وهذا ديدنٌ له في كتبه، وخاصة المختصرة منها، والأخيرة منها، وهذه أمثال: صحيح الجامع وضعيفه، وصحاح الكتب الأربعة وضعافها، والحق أنَّ في هذا تضييق شديدٌ على طلبة العلم، وإلزامٌ لهم بما لا يلزم، وإلاَّ فما المانع من ذكر الفائدة في مكانها الذي ذكرت فيه، فإذا وقع هذا الكتاب في يد طالب العلم أخذ حاجته منه، ولم نلزمه بمراجعة مصدرٍ آخر نحيله إليه، وعندئذينتهي الأمر بسهولة ويسرٍ.

٤ ـ **حذف الأسانيد:**

من الظواهر السلبية في التصنيف في السنة في العصر الحديث، أن يعمد الباحث إلى حذف أسانيد الكتاب الذي اشتغل به أو عَلّقَ عليه، وفي هذا حرمان للباحث من إسناد الحديث حتى يتمكن من الحكم عليه، ومن أمثلة هذا الفعل ما يلي:

كتاب (ذم الملاهي) للإمام أبي بكر بن أبي الدنيا، فإنَّ النسخة المطبوعة منه محذوفة الأسانيد، وكتب الشيخ الألباني الأخيرة: (صحيح أبي داود)، و (ضعيفه)، و (صحيح الترمذي وضعيفه)، و (صحيح النسائي وضعيفه)، و (صحيح ابن ماجه وضعيفه)، فهذه الكتب محذوفة الأسانيد، وفي هذا تفويت للفائدة التي يرجوها طالب العلم، وتصرف في كتب العلماء، وعدم منهجية من وجوه:

١ ـ وضع الحديث في قسم الصحيح هو رأي للشيخ الألباني، فهلا أثبت السند ليتسنى لطالب العلم محاجته ومناقشته في هذا الرأي؟

٢ ـ يذكر الحديث في الكتاب المعني، ثم يحال على كتب المؤلف الأخرى،

(١) غاية المرام ص ٢٤، ٢٥.

مثلاً: صحيح انظر الإرواء برقم ...، ضعيف انظر الضعيفة برقم .... وهذا فيه إثقال على طالب العلم.

٣ ـ التصحيح والتضعيف أمرٌ اجتهادي، فما صححه عالم، قد لا يصححه الآخر، والسؤال هو: ماذا يفعل طالب العلم إذا اختلف قولي الشيخ في حديث ما؟ وبأي الرأيين يأخذ؟.

٥ ـ التناقض في الحكم على الحديث:

يجد الناظر في بعض كتب المعاصرين تناقضاً في الحكم على الحديث الواحد، فنراه يصححه في مكانٍ، ويضعفه في مكانٍ آخر، وهذا أمرٌ محيرٌ لطالب العلم، ومُرْبِكٌ له، فأي الرأيين يعتمد؟ وأي القولين يقبل؟ هذه الظاهرة تتبدى خاصة في كتب الشيخ ناصر الدين الألباني، وإنما مثلنا به لكونه كثير التصانيف، ولا نقصد انتقاص الرجل أو القدح فيه، فحادينا في العلم طلب الحق، ولا يضيره أن يلحظ الناس على كتبه أشياءً، ولا ينقص من قدره أنْ يقال قد وقع الشيخ في أمرٍ يؤخذ عليه، وقد كثرت هذه الظاهرة في كتبه، واستغلها بعض الناس في مآرب غير سليمةٍ في حق الرجل، ولما كان هذا مقامُ تقويم للسنة، وتأريخٍ لها، فلا يسعنا إلاَّ أن نذكر هذه الملاحظة باعتدالٍ دون إفراطٍ أو تفريط. ولذا، فإننا نضرب مثالين على هذه الظاهرة، فنقول:

١ ـ حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وطىء أحدكم بنعله الأذى، فإنَّ التراب لَه طهور»(١)، وقال الشيخ الألباني في حاشية المشكاة: «في سنده انقطاع، ووصله بعض الضعفاء، فصححه بعض المتساهلين، لكن الحديث صحيح لأنَّ له شاهدين»(٢).

(١) سنن أبي داود برقم ٣٨٧، وصحيح ابن خزيمة برقم ٢٩٤.

(٢) المشكاة ١/١٥٦ برقم ٥٠٣.

وقال الشيخ الألباني في حاشية صحيح ابن خزيمة عن الحديث نفسه: «وإسناده حسن. قاصر»(١)، ولطالب العلم أن يتسائل: بأي الرأيين نأخذ وعلى أي القولين نعتمد؟

مثال آخر: حديث محمود بن لبيد ـ رضي الله عنه ـ: «أيلعب بكتاب الله عَزَّ وجَلَّ، وأنا بين أظهركم»(٢).

قال الشيخ الألباني في حاشية المشكاة: «ورجاله ثقات لكنه من رواية مخرمة عن أبيه، ولم يسمع منه»(٣): وقال أيضاً في كتاب (غاية المرام) عن هذا الحديث: «وهذا إسنادٌ صحيح رجاله ثقات على خلافٍ في سماع مخرمة، وهو ابن بكير، عن أبيه...» إلى آخر كلامه(٤).

أكتفي بهذين المثالين لأنبه إلى هذه الظاهرة المستحقة للدرس في كتب هذا الرجل، والتي يمكن أنْ تشوش ذهن طالب العلم، وتوقعه في التردد والشك خاصةً من كان تابعاً للشيخ في مشربه، وأريد من هذا أيضاً أن أنبه الذين يكتبون لصيانة كتبهم من هذه الظاهرة المَرَضية، ولا أود الإطالة هنا، فالمقام مقام تقويم وتأريخ لا مقام استيعاب. والحق أنَّ دراسات بدأت تظهر في كشف هذا الأمر في كتب الشيخ، فقد طبعت عدة كتب بالسعودية في هذا المضمار، وظهر في الأردن كتاب لأحد طلبة العلم سماه (تناقضات الألباني) وقد اعتسف فيه صاحبه، وخلط حقاً بباطل، وآذى بلسانه، فسامحه الله تعالى، وعفا عن الشيخ بمنه وكرمه، والحق أنَّ وصف هذه الظاهرة بطريقة نزيهةٍ فيه خدمة للشيخ وكتبه، وأما تجاوز الحد فيه فمرفوض، وقد أفرط فيه اثنان، محبٌّ مفرطٌ لا يرى حقاً عند غيره، ومبغض مفرط

(١) صحيح ابن خزيمة ١/١٤٨.

(٢) سنن النسائي.

(٣) المشكاة ٢/٩٨١.

(٤) غاية المرام ص ١٦٥.

لا يرى عنده شيء من العلم، وهذا مرفوض، ودين الله يأمرنا بالعدل، فعند الرجل خيرٌ كثيرٌ، وله أخطاء كغيره من أهل العلم، ولا فرق.

٦ ـ ردود الفعل:

من تلكم المآخذ على الباحثين في السنة وعلومها في العصر الحديث، ظاهرة تستحق الدرس والبحث، ألا وهي ظاهرة ردود الفعل أمام تصرفات أناس، أو اجتهادات علماء، أو خلافٍ علمي أو شخصي في مسألة معينة، ومن الأمثلة على هذه الظاهرة ما يلي:

١ ـ كتاب (السنة النبوية بين فهم الفقهاء وفهم المحدثين): كتابٌ جديد، ألفه الشيخ محمد الغزالي الداعية المعروف، وانطلق فيه من ردة فعلٍ معاكسة لمواقف بعض طلبة العلم في السعودية والجزائر ومصر، فانفعل الرجل، وأخرج هذا الكتاب الذي أتعب فيه نفسه، وأتعب الناس معه، فخبط فيه خبط عشواء، وتصدى بردةِ فعلٍ إلى مقامٍ يحتاج إلى تأصيلٍ علمي، وعدة متينةٍ من فقه بالسنة، ولو رُزِقَ هذا العنوان رجلاً ملماً بالفقه والحديث لكان الكتاب من أجمل وأجود ما يقرأ، ولكنه بليَ بردة فعلٍ، مع خلفية أزهرية قَلَّ نصيبها من علم السنة، وبعد عهدها عن مظان العلم، مع توجيه جهةٍ غير أمينةٍ على العلم، فجاء هذا الكتاب خليطاً من قصور اطلاعٍ على السنة إلى أمور متوارثةٍ من المعتزلة، وغيرهم، إلى ردِّ فعلٍ معاكسٍ، فأذهب كل ذلك بهاء الموضوع، وأتعب الناس في الردِّ عليه، ولقد اطلعت على عدة ردود عليه لطلبة علم، فقد رد عليه كل من: عبد الرحمن زعيتر، وجمال سلطان، وسليمان العودة، وأبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري وآخرون سواهم، مع أننا لسنا في حاجةٍ إلى ترف الردود، ولم يقف خطر هذا الكتاب عند هذا الحد، فقد استغل، فقد أقبل عليه أصناف من الناس لا يعرفون بالتزامٍ بالأمور الشرعية حتى أنه كان يطبع في كل شهر طبعة، وما كان إقبال الناس عليه لسواد عين الشيخ بل لأنه كما يقول المثل: «وافق شنٌّ طبق»: يريدون إباحة غناء،

وترخص في مسائل، وتحكيم عقلٍ في مسائل شرعية، ولا عليهم أن يتعبوا أنفسهم، فقد أراحهم الشيخ الغزالي، حتى إنَّ ندوة ما عقدت للبحث في السنة، جعلت هذا الكتاب دستوراً لتعامل الصحوة المعاصرة مع السنة، ولكن الأمور أتت على غير ما يريدون، فنوقش الكتاب من قبل مجموعة من أهل العلم، ووعد الرجل بالعودة عن أخطائه في كتابه، ثم لم يفعل، وشتم ناقديه، ورماهم بعدم الفهم، فالله المستعان.

هذا مثال على ردود الفعل، ومدى الأذى الذي يوقعه بالسنة وأهلها، وما يدخله على الناس من شرٍّ، وما يوقعه في النفوس من دخنٍ، أسأل الله أن يبعد هذا عن العلم وطلبته.

٧ ـ مرض الفهرسة:

لما بَعُدَ العهد بكتب الحديث الأصلية المسندة، وقَلَّ الحفظ والحفاظ، احتاج الباحثون إلى الوصول إلى الحديث في مظانه الأصلية بطريقة سهلة ميسرة، فكان أن نشأ علم فهرسة الحديث الشريف، وذلك حسب أطراف الأحاديث وموضوعاتها، ومحدِّدات أخر تذكر في مظانها، ولا بد لنا هنا من إلمامة سريعة بمعنى الفهرسة، فنقول:

الفهرسة لغة: قال ابن منظور: «الفهرس: الكتاب تجمع فيه الكتب»[1]. وقال الأزهري: «وليس بعربي محضٍ، ولكنه مُعَرَّب»[2].

الفهرسة اصطلاحاً: «هي علمٌ يقوم على ترتيب ألفاظٍ معينةٍ حسب ترتيب معينٍ للحروف للدلالة على مواضع ورودها في كتابٍ معينٍ»[3].

(١) لسان العرب ٦/ ١٦٧.
(٢) لسان العرب ٦/ ١٦٧.
(٣) الفهرسة الهجائية ص ١١.

هذا عن معنى الفهرسة، وأما عن اهتمام المسلمين بعلم الفهرسة، فقد اعتنى المسلمون بترتيب كتبهم بغية التفنن في التصنيف، والتيسير على الباحث، حتى تنوعت عندنا الفهارس وكثرت، وضرب المحدثون فيها بحظٍّ وافرٍ، حتى صنفت كتبُ الرجال الموضوعة على الترتيب الأبجدي، وصنفوا كتب الأطراف مرتبة على حسب حروف المعجم[1]، إلى سوى ذلك مما صنف تحت عنوان كتب الفهارس، هذا في القديم، وأما في واقع المعاصرين فقد وجدت الفهرسة وتطورت حتى كثرت كتب الفهارس كثرةً بالغةً، حتى إنها قد أصبحت مرضاً مستشرياً بين طلبة العلم، حتى كان لها بالإضافة إلى حسناتها، العيوب التالية:

١ ـ عدم الدقة: حيث إنَّ المفهرس يخرج للناس فهرساً غير دقيق في العزو، فإذا أردت الرجوع إلى المكان الذي تريده لم تجده كما عزي إليه، فربما بحثت عن حديث في فهرس مصدرٍ من المصادر ولم تجده، ومن أمثلة هذا الفعل: (فهرس الكامل في ضعفاء الرجال)، فإنه بالبحث فيه عن الحديث لا نجده، ولا يسعفنا هذا الفهرس مع أنَّ القدماء من أهل العلم يعزون الحديث إليه، لكن إذا عدنا إلى الكتاب الأصل، وفي ترجمة الرجل الذي هو علة ذاك الحديث، فإننا نجد الحديث فيه.

٢ ـ الفصل بين الباحثين وكتب الحديث الأصلية: ذلك أنه يصبح هم الباحث استخراج الحديث بواسطة الفهارس، ولا يعنيه الوقوف بأناة عند كتب الحديث، مع أنَّ هذا الفعل يفقد الباحث بركة التعامل مع كتب الحديث الأصلية، حيث إنَّ التعامل المستمر مع كتب الحديث الأصلية وخاصة ما كان منها على الأبواب، يساعد على استخراج الأحاديث دون عناء. وهكذا كان السابقون يتعاملون مع تلك الكتب.

---

(١) ينظر عن تصنيف الفهارس ما كتبه العلامة أحمد شاكر في شرحه للترمذي ١/٥٣ ـ ٦٠.

٣ ـ عدم استيعاب بعض الفهارس للكتب التي تكفلت بفهرستها، كـ(المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الشريف)، و(مفتاح كنوز السنة)، فإنَّ فيهما نقصاً كبيراً يلمسه كل من يشتغل بالتخريج عن طريقهما، مع أنهما أدقّ بكثير من تلكم الفهارس التي تلتهما.

٤ ـ اعتماد بعض الفهارس على طبعات، أو طبعة معينة، للكتب المفهرسة، وهذه الطبعة قد لا تتوفر لطالب العلم الذي يقتني ذلك الفهرس، وبالتالي فإنَّ هذا يفقد الباحث الفائدة المرجوة التي اقتنى لأجلها الفهرس.

٥ ـ عدم ذكر بعض الفهارس لاسم الصحابي راوي الحديث، ذلك لأنَّ معرفة الصحابي مهمة في التخريج، وهذا يفوِّت على الباحث بغيته.

٦ ـ الاكتفاء بذكر طرفٍ بسيطٍ للحديث لا يدل على باقيه[1].

٧ ـ الغرض التجاري: حيث أصبح الدافع وراء كثير من كتب الفهارس هو الربح المادي، حتى طغى ذلك على الناحية العلمية، فظهر استعجال الفهارس، وسرعة تصنيفها، فكثرت الفهارس كثرة كاثرة، وكان هدف كثير من تلك الفهارس الربح المادي في الغالب.

تلك في تصوُّري عيوب الفهرسة في العصر الحديث، والتي أصبحت لكل هذا مرضاً مستشرياً يعود على الباحثين بالضرر أكثر من عودته عليهم بالنفع.

٨ ـ دخول غير المتخصصين في الحديث غمار التصنيف في الحديث وعلومه:

يتنادى الناس في هذا الزمان إلى احترام التخصص، وعدم جواز الولوج في

---

(١) النقاط من ٣ ـ ٦ أخذتها من بحث بعنوان جهود المعاصرين في فهرسة كتب الحديث، للأستاذ عبد الكريم الوريكات، وهو مطبوع على الآلة الكاتبة، والنقاط الأخرىٰ هي من وضعي وشرحي.

باب ليس المرء من فرسانه، ورغم ذلك، فإن علوم الشريعة بعامة، والسنة بخاصة قد بليت بدخول غير المختصين بها في ميدان الكتابة والتأليف فيها، فيكتب، ويؤلف، ويفتي من ليس من أهل العلم بعلوم الإسلام، حتى أضحى الأمر كما قال الدكتور محمد أبو فارس: «يتردد على بعض ألسنة الشباب وبعض غير المتخصصين في علوم الشريعة الإسلامية أنَّ في وسعهم أنْ يفتوا ويستنبطوا الأحكام الشرعية، وإن لم يكونوا أصحاب تخصص شرعي، ويكتفون بدراسة كتبٍ ثقافية إسلامية لبعض الكتاب الإسلاميين، ويظنون أنهم قد استوعبوا الإسلام وفقهوه، وأصبحوا على مرتبة الإفتاء في أصعب القضايا وأعقد المشاكل»(1).

هذا وصف تلك الظاهرة، وقبل أن نعرج على تلك الظاهرة بذكر نماذجها، لا بد لنا من تعليل دخول هؤلاء في مقامٍ ليسوا من أهله، ولذا فإنَّ الناظر البصير يمكنه أن يعيد سبب دخول هؤلاء ميدان الشريعة بلا اختصاص لأمور هي:

١ ـ العمل الإسلامي العام: [الجماعات الإسلامية] حيث إنَّ تلك الجماعات أخرجت لنا من يتكلم في الشرع دون اختصاص فيه، وقد يكون طبيباً، أو مهندساً، أو غيره، بدعوى إخراج العالم أو الداعية غير الرسمي، والحقَّ أنَّه لا يملك أحدٌ من الناس أنْ يحجر على غيره في العلم إذا أحسن، وإذا لم يحسن، فلنا أن نقول للناس: إنَّ الإسلام على ضربين:

١ ـ عاطفة وانتماء: وهذا مشاع، لكل الناس، فالكلام العام في عمومات الإسلام كل الناس يحسنه، ولا يمكن منعهم من ذلك.

٢ ـ علمٌ واختصاص: وهذا لا يتقنه إلاَّ أهل العلم، ولا يجوز لأحدٍ أن يقتحمه إلاَّ بعلم، فمن توفرت فيه شرائط الإفتاء والاجتهاد، فله أن يتكلم فيه، وإلاَّ فلا.

(1) المشاركة ص ٧٠.

٢ ـ ضعف الوازع الديني في النفوس: حيث إن وجود الوازع يمنع من الفتيا بغير علمٍ، فإذا ضعفت التقوى في القلوب فمن يمنع من الجرأة على الفتيا بغير علمٍ.

٣ ـ غياب السلطة الشرعية المانعة: الأصل أن السلطة الشرعية تمنع من التألي على الله بالفتوى في الدين بغير علم، حيث كان الحاكم في بلاد المسلمين يحجر على المفتي الماجن، فكيف بمن أفتى وليس له حظٌّ في العلم؟

٤ ـ غياب الإسلام عن واقع الناس: حيث أدى إلى ولوج غير المتخصصين أبواب العلم بغير حق.

٥ ـ ضعف أهل العلم: حيث إنَّ ضعف أهل العلم، وعدم وجود المكانة لهم في نفوس الناس قد أدى إلى تسنم أناسٍ لا حظَّ لهم في العلم مقاعده، وتزييهم بزيه.

لذا، فقد تقحم أقوامٌ أبواب العلم الشرعي بعامة، وعلم السنة بخاصة، وقد كان أولئك الذين يتقحمون أبواب علم السنة على ضربين:

أولاً ـ متخصص في أحد فروع الشريعة الأخرى كالفقه، والتفسير والأصول والتوحيد وغيرها: فهو يكتب في السنة وعلومها، بدعوى الاختصاص الشرعي العام، والحق أنَّ هذا آفةٌ وبليةٌ يحمل وزرها علماء الأزهر الذين كانوا يحيلون مدرس التفسير في الأزهر ليكون مدرس حديث بلا أي استعداد، ولذا فبقدرة قادرٍ يصبح مدرس التفسير محدثاً، يدخل فيما ليس له به علمٌ دون إعداد أو استعداد، ومن أمثلة هذا الصنف ما يلي:

١ ـ كتاب (الإمام ابن ماجه صاحب السنن) للدكتور عبد العزيز عزت عبد الجليل: يبدو لي أنَّ هذا رجلٌ مختص في أحد فروع الشريعة سوى الحديث، ولذا فإنه في هذا الكتاب لا يعدو أن يكون جامع نصوصٍ ليس إلاَّ، ولا تلمس فيه

مسحة المحدث، ولذا فقارن دراسة الرجل عن سنن ابن ماجه بدراسة الدكتور تقي الدني الظاهري عن سنن أبي داود، وصحيح البخاري، لترى الفرق، بالإضافة إلى أنَّ الرجل لم يلتزم رسوم المحدثين في العزو، وإليك بعض الأمثلة:

«وعن رافع بن خديج قال: قلت: يا رسول الله إنا نسمع منك أشياء. . . يقول في الهامش: ٥ ـ منتخب كنز العمال ٥٨/٤ بحوالة الترمذي والطبراني»(١). وهذه ليست طريقة المحدثين في عزو الحديث إلى مظنته التي هو فيها.

ويقول أيضاً تعقيباً على قول الحافظ ابن حجر: «وجادة مصدر وجد يجد، ولم يكن مستعملاً وأول من استعمله المحدثون أي كاصطلاح»(٢)، قلت: وهذا كلام من لا معرفة له بالسنة، وإلَّا فكل كتب المصطلح تذكر الوجادة ومعناها وحكمها، فهلا ذكر ما عند المحدثين بدل ذلك التعليق الذي لا يسمن ولا يغني من جوع؟

تلك بعض الأمور التي تلحظ على ذلك الكتاب منها يعرف علم صاحبه بالسنة.

٢ ـ كتاب (النهج الحديث في مختصر علوم الحديث)، للدكتور علي محمد نصر، وغالب هذا الكتاب نقل عن بعض الكتب المعاصرة في علوم الحديث أمثال: كتاب (أعلام المحدثين) للدكتور محمد أبي شهبة رحمه الله، و (المنهج الحديث) للدكتور السماحي، وغيرهما.

ويلاحظ أنَّ في عزوه قصور، مثال: «حديث المرأة التي زُوجَتْ على نعلين، يذكر أنه في سنن الترمذي، وينقله من تدريب الراوي»(٣).

---

(١) الإمام ابن ماجه وكتابه السنن ص ١٣.

(٢) الإمام ابن ماجه ص ١٨.

(٣) النهج الحديث ص ٩٤.

مثال آخر: يقول المصنف: «فحديث البسملة هذا مضطرب، وقد أعله ابن عبد البر بالاضطراب، والمضطرب يجامع المعلل؛ إذ قد تكون علة المعلل الاضطراب»(١).

قلت: وهذا مجرد نقل لكلام غيره فقط، ولا يسلم له ولا للسيوطي بما ذكر في حديث البسملة، بل إنَّ حديث البسملة صحيح، وما وجه إليه من نقد مردود كما أبان الحافظ ابن حجر في كتاب (النكت على كتاب ابن الصلاح)، فليراجع(٢).

تلك بعض الملاحظات أردنا بها بيان الخلل في كتاب مصنفٍ في علوم الحديث بقلم رجلٍ مختصٍّ بالتفسير، وقد دخل ميدان علم الحديث.

ثانياً ـ غير مختص بالشريعة أصلاً: حيث يعمد بعض من لا اختصاص له بالشريعة إلى الكتابة في الحديث وعلومه بغير أهبة ولا استعداد، وحتى لا نغمط الناس نضرب الأمثلة التالية:

١ ـ كتاب (منهاج الصالحين)، لعز الدين بليق، حيث حشر هذا الرجل نفسه في مقامٍ ليس هو من أهله، وجمع في هذا الكتاب طائفة من الأحاديث دون توثيق، ثم أتمَّ ذلك بإظهار ما عنده من أفكارٍ منحرفة عبر مقالاته في إنكار أحاديث المهدي في جريدة الرأي الأردنية قبل سنوات، وفي كتابه (مقاييس الكتاب والسنة).

٢ ـ كتاب (أضواء على السنة المحمدية): لمحمود أبو رية: حيث ضَمَّن هذا الرجل كتابه أفكار المستشرقين حول السنة وشبهاتهم حول التدوين وحول بعض الصحابة كأبي هريرة، وتطاول في كتابه هذا على السنة، وأهلها، حتى أتعب العلماء في الرد عليه، فقد قام بالرد عليه الدكتور مصطفى السباعي في كتابه

---

(١) النهج الحديث ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٢) النكت.

(السنة، ومكانتها في التشريع الإسلامي)، والشيخ المعلمي اليماني في كتابه (الأنوار الكاشفة)، والشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في كتابه (ظلمات أبي رية)، وغيرهم.

وبعد: فهذه بعض الأمثلة على دخول غير المختصين ميدان السنة وعلومها، وخوضهم فيما لا معرفة لهم به، مما ألقى على السنة وأهلها تبعات عدم دقة هؤلاء، وأفكارهم المنحرفة حتى أدى ذلك إلى التلبيس على كثيرٍ من الناس، فظنوا أنَّ كل من تكلم في السنة عالم بالسنة، وفي هذا هضم للسنة وأهلها، وإجحاف في حقها.

٩ ـ المدرسية:

تمحور كبار المشتغلين بالسنة في مدارس لها تلاميذ يتبعون هؤلاء الأشياخ، بل ووصل الحد بهم إلى التعصب لهم، ثم لم يقف الأمر عند هذا فحسب، بل أوسعت كل مدرسة سواها بالردود العاطفية والأوصاف التي لا تليق، وأحاطت أنفسها بهالة كبيرة عبر تمجيد أشياخها، والذبّ عنهم، ومقارعة خصومهم، حتى أصبحت كُلٌّ من تلك المدارس لا ترى فهماً للحديث، ولا علماً به إلاَّ عندها هي، وكأنما تحتكر علم الحديث لنفسها دون غيرها ولكأن لسان حالها يقول: لنا الوصاية على الحديث دون غيرها.

وقد كان من أبرز هذه المدارس ما يلي:

١ ـ مدرسة الشيخ الألباني [اتجاه سلفي]: الشيخ الألباني رجلٌ مشتغل بالحديث، وقد أصبحت له مدرسة متميزة، وقد كَبَّل التلاميذ شيخهم بهالةٍ وأوصافٍ لعله هو لا يرضاها كقول بعضهم: محدث الديار الشامية، محدث العصر، الذي لو حلفتُ بين الركن والمقام أني لم أر أعلم منه بالحديث ما حنثتُ. وصنفوا كتباً في حياته أمثال: كتاب (حياة الألباني وثناء العلماء

عليه) لمحمد بن إبراهيم الشيباني، وظهرت ردود على مخالفي الشيخ منها: (الرد العلمي على أرشد السلفي)، وغيرها من الكتب، حتى أفضى الحال إلى مجرد تقليد للشيخ عند بعض أتباعه، فترى في كتبهم: صححه شيخنا وانظر الصحيحة، ضعفه شيخنا وانظر الضعيفة، وهكذا.

٢ ـ مدرسة الغماريين [اتجاه صوفي]: حيث أحاط تلامذة المشايخ، أحمد بن الصديق الغماري، وعبد الله بن الصديق الغماري وعبد العزيز بن الصديق الغماري بهالة عظيمة من التبجيل، والثناء، والأوصاف العظيمة كالمحدث، والحافظ، وغيرها، وأذاب أولئك التلاميذ شخصياتهم في شخصيات مشايخهم محاكاة وتقليداً لهم. وعقدوا لهم التراجم، وذبوا عنهم كلام المنتقدين، وأشغلوا الناس بأمثال: (الرد المقنع على الألباني المبتدع) للشيخ الغماري، و (وصول التهاني في الرد على الألباني) لمحمود سعيد ممدوح، و (تناقضات الألباني) لحسن السقاف، و (قاموس شتائم الألباني) له أيضاً.

أقول: أمام هذه المدرسية ضاع طالب العلم عامة، وطالب الحديث خاصة، فما أن يظهر طالب العلم الناشىء، فإنَّ المدرسية تتجاذبه، حتى إنه ليتسائل: على طريقة أي المدارس يكون علم الحديث؟ فإذا أراد البحث سيق إلى المدرسية مكرهاً، وربما نيل منه في علمه وبحثه وجهده إذا لم يضع نفسه مع هذه المدرسة أو تلك، والحق أنَّ في هذا إعاقة للعلم والتحصيل، وإغلاق لأبواب النبوغ عند طلبة العلم، فلا يمنع أحدٌ من حب شيخه، واعتزازه به، وحرصه على كتبه، لكن لا يجوز بحالٍ أنْ ينقلب الناس من تقليد القدماء إلى تقليد المشايخ المعاصرين. كما أن حبَّ الشيخ لا يقتضي بالضرورة إذابة المرء شخصيته في شخصية شيخه، كما أنَّ حب الشيخ لا يجيز لنا أكل تعبه وتحقيقه وبحثه، ولا ينسينا حق أنفسنا في البحث والدرس.

١٠ ـ عدم التجديد ومواكبة تطور طباعة المصادر الحديثية:

ومن تلكم الأمراض التي بلي بها علم السنة في هذه الأيام: أنَّ الكاتب يكتب كتاباً قبل فترة من الزمان، في فترة قلة مصادرٍ وكتب، وتمر عليه السنين دون أن يطوّر كتابه هذا، أو يعيد النظر فيه أو يستفيد من المراجع التي جَدَّ طبعها فيما بعد، بل يبقي كتابه كما هو دون تجديد فيه أو تغيير، ولربما كان فيه نقل بواسطةٍ عن عالم، وقد طبع كتاب ذلك العالم، وأصبح بين أيدي الناس، أو يذكر أمراً على أنه مُسلَّمٌ به، وما يدري أنَّ أهل العلم قد تجاوزوه.

والحق أنَّ هذا كلامٌ مزعج لطالب العلم، وفيه إضاعة للفائدة المرجوة، ولا أود أن يكون الكلام هنا نظرياً فقط، بل لا بد له من أمثلة، وسأضرب له المثالين التاليين:

١ ـ كتاب (السنة قبل التدوين)، للدكتور محمد عجاج الخطيب: أصل الكتاب رسالة علمية بجامعة الأزهر في عقد الستينات، في فترة قلة مصادر، وقد طبع الكتاب، وما زال يطبع دون تطوير ولا مواكبة لطباعة المصادر وخاصة ما كان منها من مراجعه، وبنظرة عجلى على مصادره نجد ما يلي: (أسماء الصحابة الرواة) لابن حزم، مخطوط، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور أكرمِ العمري من سنوات، (التاريخ الكبير) للإمام البخاري، مخطوط، وهو مطبوع من سنوات، و (تلقيح هوم ذوي الأثر) لابن الجوزي، مخطوط، وهو مطبوع منذ سنوات، و (الثقات)، لابن حبان، مخطوط، وهو مطبوع منذ سنوات، وغيرها.

٢ ـ كتاب (لمحات في أصول الحديث)، للدكتور محمد أديب الصالح: ف هذا في نهاية عقد الستينات، وبداية عقد السبعينات، وما زال يطبع كما هو ن تجديدٍ أو مواكبة للمصادر، وإليك بعض المواضع منه التي تحتاج إلى مراجعة ظرٍ من مؤلفه حفظه الله:

١ ـ ص ١٥٩: «إلاّ أن الكتاب [صحيح ابن خزيمة] غير موجود بتمامه، لأنَّ أكثره قد عُدِمَ»[1].

قلت: ليت الدكتور الفاضل أشار إلى أنَّ قسماً من الكتاب قد طبع بتحقيق الدكتور مصطفى الأعظمي، ويوازي ربع الكتاب الأصلي، وحبذا لو أورد أمثلة من ذلك الكتاب، ووقف عند مسألة: إنه أصح ما صنف في الصحيح بعد صحيح البخاري وصحيح مسلم، وعند مرتبة تصحيحه عند أهل العلم، ومدى قبولهم لذلك التصحيح، فهذه وأمثالها من المسائل التي تستأهل وقفة علمية ونظراً كبيراً فيها بما يجلّي لطالب العلم وجه الحق فيها.

٢ ـ ويقول أيضاً: «وكتابه [ابن حبان] المسند الصحيح يقع في خمس مجلدات، ولكن ترتيبه مخترع، فليس على المسانيد، ولا على الأبواب، لذا كانت الإفادة منه غير مُيَسَّرة، كما أنَّ الكشف منه عسر جداً»[2].

قلت: وليت الدكتور أشار إلى طبع قسمٍ من ترتيب الكتاب بتحقيق الشيخ أحمد شاكر، وقسم آخر من ترتيبه بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، وإلى طبعه كاملاً في عقد التسعينات، وليته نقل وصف ابن حبان لكتابه في مقدمته لكتابه التي أوردها ابن بلبان الفارسي في مقدمة ترتيبه، وأشار إلى ذلك الترتيب المخترع العجيب، والذي هو في تصوري ميزة من ميزات هذا الكتاب، وعنصرٌ من عناصر منهجيته، وليته أشار إلى مدى قبول أهل العلم لتصحيحه، ومرتبة ذلك التصحيح عندهم.

٣ ـ ص١٢١، ١٢٢: ذكر مراتب التصحيح السبعة[3]: قلت: ليت الدكتور توقف عند المرتبة السابعة وناقشها، خاصة وأنها تتضمن تصحيح ابن خزيمة وابن

---

(١) لمحات في أصول الحديث ص ١٥٩.

(٢) اللمحات ص ١٥٩.

(٣) اللمحات ص ١٢١ ـ ١٢٢.

حبان، وقد توافرت الكتب، وبالإمكان مناقشة هذه المرتبة، ذلك لأن المراتب الست الأولى في اجتهادي لا كلام فيها، وأما السابعة ففيها عندي نظر، وغير مقبولة؛ ذلك لأنَّ شرط كل من ابن خزيمة وابن حبان لا يوازي شرط الصحيح عند المحدثين، كما أنَّ هذين الإمامين لم يفيا بشرطيهما في كتابيهما، وعلى الأخص ابن حبان رحمه الله تعالى[1].

وبعد: تلك بعض الأمور التي تؤخذ على هذين الكتابين، وإنما مثلتُ بهما لأمور:

١ ـ كثرة تداولهما بين طلبة العلم بعامة، والحديث بخاصة.

٢ ـ إن المؤلفين من مشايخنا، فهما ـ حفظهما الله ـ طريقنا في العلم، وسندنا إلى أهله.

٣ ـ ما بلغنا عن مؤلفيهما من دماثة خلق، ومزيد فضل، وعلمٍ وإنصاف.

٤ ـ تتلمذنا في الحديث على الكتاب الثاني منهما في مرحلة الطلب.

هذا وقد قصدت بهذا النصح للعلم وأهله، والتوجيه لتكميل النقص فيما أرى، وليعذرنا كلٌّ من الأستاذين الفاضلين بحسن القصد، والرغبة في التقويم، وعدم قصد التشهير، فليس هذا من شيمة طالب العلم، والله المستعان.

١١ ـ تقديم ما حقه التأخير:

درجت طريقة جديدة في التخريج عند بعض المشتغلين بعلم الحديث، وخاصة عند المصريين منهم، وتتلخص هذه الطريقة في الأمور التالية:

١ ـ إطالة التخريج بما لا حاجة له.

٢ ـ ذكر مصادر متأخرة لا حاجة لذكرها.

٣ ـ العزو إلى كتب فرعية في التخريج.

(١) أفضت في بحث هذه المسألة في كتاب (زوائد ابن حبان دراسة ونقد)، يسر الله طبعه.

٤ ـ تقديم كتب تستحق التأخير، وهذا مثل: معاجم الطبراني، مسند الفردوس وهكذا.

ولا بد لنا هنا من ضرب الأمثلة، وهذا ما نذكره كما يلي:

١ ـ روى الإمام أحمد في كتاب الزهد حديث: «لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا»[1]، فقال محققه: مسند أحمد ١/ ٣٧٧، ٤٤٣، الترمذي ٢٣٤٨، فتح الباري ٥/ ٤، مستدرك الحاكم ٤/ ٣٢٢، المشكاة ٥١٧٨.

٢ ـ روى الإمام أحمد في الزهد حديث ابن عباس أن النبي ﷺ التفت إلى أحد فقال: «والذي نفسُ محمد بيده ما يسرني أنَّ أحداً يحول لآل محمدٍ ذهباً أنفقه في سبيل الله أموتُ يوم أموت وأدع منه دينارين إلاَّ دينارين أعدهما لدَيْن إن كان»[2]. فقال محققه: الترغيب والترهيب ٢/ ٥٧، مجمع الزوائد ١٠/ ٣٢٦، الدارمي ٢/ ٣١٥، وانظر شرح السنة ١/ ٩٩، تفسير ابن كثير ٤/ ٨٤، فتح الباري ١١/ ٢٦٨، البخاري ٨/ ١١٧.

أكتفي هنا بهذين المثالين على هذه الظاهرة، وبهذا ننتهي من الملاحظات على التصنيف في السنة وعلومها، عَلَّ في هذا ما يصوّر واقع خدمة السنة، فيزيد في إحسان المحسن، ويصوب إساءة المسيء. والحمد لله رب العالمين.

• • •

(١) الزهد برقم ١٥٩.

(٢) الزهد برقم ٢٤٧.

ـ ٢ ـ

مزايا خدمة السنة في العصر الحديث

ورغم هذا الذي ذكرناه في المبحث السابق إلاَّ أنَّ خدمة السنة في العصر الحديث قد امتازت بمزايا طيبة، نذكرها كما يلي:

١ ـ **السهولة واليسر والبعد عن التعقيد**: ذلك لأنَّ كثيراً منها قد ألف لحاجة تدريسية، مما أملى على مؤلفيها تبعة صياغتها بصورة سهلة ميسرة بعيدة عن كل تعقيد، مما ساهم في إيصال مفردات المادة العلمية إلى أوساط المثقفين ممن كانوا عاجزين عن هضم تلك المادة في المراجع القديمة المتخصصة.

٢ ـ **سعة الانتشار وسرعته**: ذلك أن وسائل الاتصال والنقل الحديثة قد ساعدت في نقل تلكم المصنفات الحديثية المعاصرة من بلد لآخر، فساهم هذا في إحداث نهضة علمية تبدت في كثرة المشتغلين بالسنة والمهتمين بعلومها في هذه الأيام، كما أن تلك الجهود لم تبق حبيسة بلدٍ معين. بل انتشرت في غيرها من البلدان، فأصبح قراء الكتاب كثرٌ، وفي بلادٍ متعددة متباعدة، والحمد لله.

٣ ـ **القرب من الدقة والمنهجية**: وخاصة تلك الكتب الأصيلة في بعض مباحث علوم السنة، والتي اتكأت على تحقيقات وجهود من سبقها من أهل العلم، فإنها إذا قارنت بينها وبين بعض كتب المتأخرين وجدتها تمتاز عليها بالدقة والمنهجية والبحث العميق بما يظهر الفرق بين هذين الجهدين.

وبعد: تلك في تصوري المزايا التي تمتاز بها خدمة السنة النبوية في العصر الحديث في حدود اطلاعي القاصر، والله المستعان.

• • •

— ٣ —

مقترحات لتحسين خدمة السنة

تحسين مستوى خدمة السنة مطلب جماعي يطالب به الباحث، والكاتب، والدارس والطابع وسواهم، فهو وسيلة لدفع المحسن إلى الإحسان، والمسيء إلى الإحجام، وقد عَنَّت لي مقترحات متواضعة في هذا المقام، وقد أحببت أنْ أذكرها بين يدي إخوتي المشتغلين بخدمة السنة، وهذه المقترحات منصبة على ميدانين هما:

١ — ميدان التحقيق.

٢ — ميدان التأليف.

ولذا سأذكر تلكم المقترحات كما يلي:

١ — مقترحات لتحسين مستوى التحقيق:

لما غابت شريعة الله عن حياة الناس، فانحرفت الموازين، واستشرت المادة وحبها في النفوس، وغلب الدافع المادي، فظهرت ظواهر غريبة في ميدان التحقيق دلت على عدم تقدير للجهود، وأكل للحقوق، ولا بد من علاج هذا الأمر، وإعادة الأمر إلى نصابه، ولذا يقترح هنا ما يلي:

١ — تنظيم عملية التحقيق بحيث تصبح خاضعة للمراكز العلمية المتخصصة

التي تميز العمل الجيد وترد الرديء، وذلك عبر إنشاء مراكز متخصصة يعرض عليها عمل المحققين من أجل تقويمه حسب القواعد الصحيحة التي يجب مراعاتها في التحقيق عند أهله.

٢ — أن يوكل التقويم هذا إلى مجموعة مختارة من العلماء المتمرسين في التحقيق، والموصوفين بالخبرة العلمية، والنزاهة، والجرأة في قول الحق في العلم، وغيره.

٣ — إلزام دور النشر ومكاتب التحقيق العلمي بعرض إنتاجها العلمي على ثقات العلماء المشهود لهم بالعلم من أجل تقويمه والنظر فيه، وتقويم اعوجاجه، وتصحيح الخطأ فيه.

٤ — حصر المخطوطات في سائر مكتبات العالم، والقيام بتصويرها بالتعاون بين المؤسسات المتخصصة، بحيث تتقاسم العمل وفق خطة شاملة[1].

٥ — تيسير الحصول على المخطوطات دون محاباةٍ ولا تحيز، بشرط إثبات الباحث الكفاءة في العمل في التحقيق عبر مراكز التحقيق المتخصصة، أو كليات الشريعة، وأقسام الدراسات العليا.

٦ — تبني تحقيق المخطوطات في الكليات الشرعية وأقسام الدراسات العليا فيها، والعمل على طبع ما يحقق، وتعميمه لطلبة العلم، وتيسيره في الأسواق لشرائه، بدل تكديسه في مخازن المؤسسات والمعاهد العلمية التي طبعته لتوزعه على الناس وفق مقاييس معينة.

٧ — إصدار نشرة دورية دولية عبر مراكز علمية عليا متخصصة تعنى بذكر آخر ما حقق في ميدان السنة المشرفة، على أنْ تكون أوسع من نشرة أخبار التراث التي تصدرها جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت.

---

(١) التراث والمعاصرة ص ٤١.

٨ ـ التنسيق بين طلبة العلم المشتغلين بالتحقيق، وذلك إما بالمراسلة المستمرة، أو تبادل الزيارات، أو الكتابة إلى النشرة الدورية، أو غير ذلك من الطرق التي تحدد الهدف المطلوب.

٩ ـ عدم فتح الباب لكل إنسان ليدلي بدلوه في التحقيق كما يريد، بل يمتحن الإنسان الذي يريد التحقيق والنشر، من قبل العلماء بهذا الفن، وينظر في أهليته من أجل إجازته للعمل في تحقيق كتب التراث، فإن كان أهلاً لذلك أجيز، وإلاَّ منع وحذر الناس من إنتاجه العلمي المزعوم.

١٠ ـ الضرب بيدٍ من حديدٍ على أيدي العابثين بمخطوطات السنة وعلومها خاصة، والشريعة عامة، بالسرقة، واستعمال الربح المادي، وأكل حقوق الآخرين، وذلك بسن قوانين حقوق المؤلفين، ومحاسبة من تَسوّل له نفسه القيام بشي من هذا، وهذا واجب الحكومات والمؤسسات الرسمية المعنية بهذا الأمر.

١١ ـ تفعيل دَوْر أقسام إجازة الكتب والمطبوعات والنشر، وذلك بعدم التركيز على الكتب التي تمس الأنظمة دون الكتب التي تمس السنة وعلومها، والشريعة وفروعها، وبمراعاة الاختصاص فيمن يوكل إليه تقويم كتب أهل العلم، فلا يعطى الكتاب الحديثي لرجل متخصص في الفقه مثلاً، ولا تحكم المحسوبيات والنزوات والأهواء الشخصية في إجازة الكتاب وعدمه، بل يسمع رأي المخالف إن كان محقاً، ويرد رأي الموافق إن كان مخطئاً.

١٢ ـ إحداث حركة نقدية علمية في الصحف والمجلات بغرض نقد المحقَّق من كتب السنة بقصد تقويمه، ودفعه إلى الأحسن، وفي هذا يقول الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله: «إنَّ متابعة النقد لما يظهر محققاً من كتب التراث كانت ذات أثرٍ فعَّال في تقويم منهج النشر»(١).

(١) قطوف أدبية ص ٦٣.

قلت: ذلك لأنها تعمل على:

١ ـ الإشادة بإحسان المحسن وتشجيعه على العمل الذي بدأ يدرج فيه.

٢ ـ التحذير من إساءة المسيء بما يدفعه إلى تحسينِ العمل الذي يقوم به.

٣ ـ لفت أنظار الباحثين وأصحاب دور النشر إلى الجيد لاقتناصه، والرديء للبعد عنه.

٤ ـ تحذير من تسوّل له نفسه بالتلاعب بالتراث من مغبة هذا الفعل. وذلك بإشعاره بوجود من ينقدون الأعمال العلمية، فيفتحون العيون على أولئك العابثين، بما يدفعهم إلى ترك هذا الفعل.

١٣ ـ عقد المؤتمرات العلمية المتخصصة في السنة وعلومها، من أجل التشاور في أمر تحقيق كتب السنة، وذلك لتلافي تكرار الجهود، وتسلّق المتسلقين، وسرقة الأعمال العلمية، والتحذير من الأدعياء في هذا الميدان.

وبعد: فهذه مقترحات لتحسين تحقيق كتب السنة وعلومها، بما يحقق النفع لطالب العلم، والناشر، والمحقق؛ في الدنيا والآخرة.

٢ ـ مقترحات لتحسين مستوى التصنيف في السنة وعلومها:

هناك مقترحات يمكن إذا عُمل بها، تحسين مستوى التصنيف في السنة وعلومها، وهذه المقترحات أذكرها كما يلي:

١ ـ احترام عقول الدارسين والقراء، وذلك بالتصنيف الجاد الواعي في علوم السنة، مع مراعاة الدقة والمنهجية في التصنيف.

٢ ـ التصنيف على أضربٍ ثلاثة كما قالوا: إما ابتداع شيءٍ جديد، أو شرح كلام الغير، أو ترتيبه، ويجب أن يكون التصنيف في السنة وعلومها عبر إحدى المحاور الثلاثة التي ذكرنا، وكم من مسألةٍ في الحديث وعلومه بحاجة إلى تحقيقٍ ودرس ومراجعة وتمحيصٍ، ولَمِّ أوراقٍ وترتيب.

٣ ـ عدم التكرار في التصنيف، والخروج من البوتقة الضيقة التي أورثها مشايخ الأزهر للناس؛ ذلك أنّه ما من أزهري يدرس مادة ما إلاّ ويؤلف فيها كتاباً، حتى أصبحت صفة تلك المؤلفات المكرورة: التكرار الممل، وعدم التجديد، حتى إنّ كتاب أحدهم ليطبع أكثر من طبعة من غير زيادة ولا نقصان، ولا تنقيح.

٤ ـ استيفاء المادة العلمية أو المظان المختلفة عند التصنيف، وعدم سلق الموضوعات، وذلك أننا نسلم بأنّ البحوث العلمية أصبحت على ضربين هما:

١ ـ ضربٌ مثالي: كبحث ترقية في الجامعات، أو رسالة جامعية وراءَها مشرفٌ، ومناقش، مما يدفع الباحث إلى مزيد حيطةٍ، وزيادة استقصاء واستيعاب بحث.

٢ ـ ضرب واقعي: وهو البحث الذي يكتبه الكاتب مما تيسر له من المظان والمراجع، وهذا حال الكثير من الباحثين، بل قد كان هذا هو المألوف عند أهل العلم من السابقين، فإنهم يكتبون مما وصلهم من المظان والمصادر العلمية، ولذا فمَا ضَرَّ الإمام ابن حزم الظاهري رحمه الله عدم وصول بعض كتب الحديث كسنن ابن ماجه، وسنن الترمذي إليه، وما ضَرَّ الإمام البيهقي عدم اطلاعه على بعض الأمهات الحديثية كذلك، طالما أنهم قد بذلوا وسعهم في البحث والدرس والتصنيف مما تيسر لهم من المظان العلمية، وهذا ينبه طالب العلم إلى لزوم جمع ما تيسر من المصادر العلمية اللازمة للبحث، وإعمال الرأي فيها لإخراج مادة علمية تحترمها عقول الدارسين، وتملأ عقول القارئين، ولا بد أنْ يكون العالم المحقق كذلك، وإلاَّ فلا يستهجن أنْ يأتي من شيخ الإسلام ما لا يقبل من الغلام، وأن يكتب الرجل ما يحكم الناس به على إنتاجه من أول مرة، وما هذا إلاّ نتيجة طبيعية لعدم الاستقصاء في العلم، وهضم المادة العلمية بشكل كافٍ، نقول هذا في وقت توفر كتب السنة المختلفة بين أيدي الدارسين، وبعد هذا فما عذر ذاك

الذي يدع كتب القدماء المسندة ثم ينقل تخريج حديث ما من مصدر فرعي متأخر، كالجامع الصغير أو نيل الأوطار، وغيرها؟ أو ينقل معلومة لإمام متقدم يتداول الناس كتابه من مظنةٍ متأخرةٍ، وهكذا.

٥ ـ ترك ردود الفعل في التصنيف: ذلك لأن ردة الفعل في البحث قاتلة له، تعمي نظر صاحبه عن الحق، وتُبعده عن طلب الصواب، والأصل في العالم ألا يستثار حتى في العلم، وهو أولىٰ الناس بالبعد عن ردة الفعل التي تورث الحزازات، وتخفي الحق، وتنكر فضل الناس، وتنافي المنهجية العلمية.

٦ ـ أنْ يترك التصنيف في السنة وعلومها، من ليس من أهل ذلك الاختصاص: فإن هذا الزمان يسمى زمان التخصص والجزئية، وأحرى الناس باحترام هذا، أولئك الذين يدخلون في التصنيف في السنة وعلومها، من غير أهل الحديث المشتغلين به، وقد قال قدماؤنا: من تكلم في غير فنّه جاء بالغرائب، ومن هنا وجب ترك التصنيف في السنة وعلومها لأهل الاختصاص فقط دون غيرهم، وهذا يعفي المكتبة المعاصرة، والدارس المعاصر من كثير من إلقاءات الجهل، وعدم الفهم؛ تلك التي تسري في أبدان كثير من متسلقي التأليف في السنة وعلومها.

٧ ـ العناية بالتحقيق والتجديد في علوم الحديث، بتأصيل تلك المسائل، واستيعاب درسها وبحثها، بنمطٍ جديد مع ملاحظة ترك المألوف في التصنيف.

٨ ـ ضرورة الدراسات النقدية في علم الحديث خاصة، وعلوم الشريعة عامة: ذلك أن الباحث في كتب الإسلام المختلفة يجد أمامه أموراً ثلاثة هي:

١ ـ التعميمات في كتب الحديث، ومنها قول الإمام السيوطي: كتبٌ خمسة يستفاد من العزو إليها الصحة: المستدرك، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، والمختارة للضياء المقدسي[1].

---

(١) الجامع الكبير ١/١.

٢ ـ الاجتهادات الخاطئة القائمة على غير دليل في كتب متأخري الفقهاء، والتفريعات الخيالية عندهم.

٣ ـ اللوازم العقلية في كتب المتكلمين، والتي تحاسب الباحث على لازم كلامه.

أقول: لا بد لنا من دراسات ناقدة تعمل على تلافي هذه الأمور من كتب أهل الإسلام عامة، وكتب السنة خاصة.

٩ ـ الاعتناء بنقد المؤلفات الجديدة في المجلات المتخصصة، والجرائد السيّارة: وذلك بقصد تقويم مسار التصنيف، والإشادة بإحسان المحسن، والتنبيه إلى إساءة المسيء، وفي هذا يقول الدكتور أكرم العمري: «إن البحث والتأليف في العلوم الإسلامية خلال القرن العشرين يحتاج إلى دراسة تقويمية ونقدية شاملة تجيب عن هذه الأسئلة:

١ ـ ما مدى اهتمام هذه البحوث والدراسات بالمشكلات العملية التي تواجه المجتمعات الإسلامية؟

٢ ـ ما هي الجوانب التي ركزت عليها، وما هي الجوانب التي أغفلتها؟

٣ ـ ما هي الجوانب التي أشبعتها، وما هي الجوانب التي لا تزال بحاجةٍ إلى بحث؟

٤ ـ ما هي مكانتها العلمية بين أنماط الدراسات المماثلة أو المقابلة عالمياً؟ هل هي مواكبة في المستوى للحركة الفكرية العالمية؟

٥ ـ ما مدى التزامها بالمنهج العلمي في الأسلوب والتوثيق؟

٦ ـ ما نسبة التكرار فيها؟»[١].

(١) التراث والمعاصرة ص ٨٥.

أقول: التأليف في السنة وعلومها جزء من علوم الإسلام، ولذا فهي بحاجة إلى الإجابة على تلك الأسئلة، وبحاجة إلى النقد البنّاء الذي يقصد به إثراء البحث العلمي، وتسديد مسيرته، وفي أهمية هذا النقد يقول الدكتور أكرم: «إن الثقافة الإسلامية تمر بأزمةٍ قويةٍ تتمثل في غياب حركة النقد الواعية التي تحكم على الأعمال الفكرية والأدبية، مما يوضح الإيجابيات والسلبيات أمام المفكرين فضلاً عن جمهور القراء»[١]. ثم يحدد الدكتور أكرم مظاهر المرض الفكرية الناتجة عن غياب حركة النقد بأنها:

١ ـ ضياع مقاييس التقويم.

٢ ـ وكثرة التكرار في الأشكال والمضامين.

٣ ـ وغلبة السطو الأدبي من الجدد على القدامى، ومن المبتدئين على الراسخين.

٤ ـ اختلطت الأعمال المبدعة الأصيلة بالكتابات الغثة المتهافتة.

٥ ـ وتحكمت المقاييس الكمية[٢].

١٠ ـ عقد المؤتمرات العلمية التي يتواصل فيها العلماء، ويطلع كُلٌّ على كتب سواه، وليتبادل العلماء الزيارات، واللقاءات المفيدة التي تجدد علومهم، وتفتح مداركهم، وتوصل إليهم كل جديدٍ في المعرفة بما يخدم علومهم.

١١ ـ التحلي بأخلاق العلماء في النقد وحدوده، وفي التعامل مع الناقد: ذلك لأن العلم للجميع، وهو أمانة، والتقويم والنقد حق المؤلف على القارىء، وواجب القارىء تجاه المؤلف، لكن الذي يحصل أن لا يعرف القارىء الأسلوب الأمثل في النقد، وأن يركب المؤلف رأسه أمام وجود الخطأ في كتابه، فيدعي

(١) التراث والمعاصرة ص ١٢٩ بتلخيص.

(٢) التراث والمعاصرة ص ١٢٩.

لنفسه ما لا يستحقه، ولذا ليس المهم أن ننقد، ولكن المهم أن نعرف لم ننقد، وهل نُوصل النقد بطريقة لبقة يتقبل معها من نقد ما قيل فيه، ويتحلى فيها بصفة أهل العلم في قبول النصح، وصفاء النفس، والعود عن الخطأ؟ هذا ما ينبغي أن يكون، ونرجو الله أن يعين الجميع على تمثل هذه الأمور.

تلك هي المقترحات التي يبدو لي أنها تساهم في تحسين مستوى التصنيف في السنة وعلومها، وعسى ألا أكون قد تحاملت أو أجحفت في حق غيري، والله المستعان.

• • •

الخاتمة

وبعد هذه الجولة الطويلة التي جلنا فيها في رياض خدمة السنة المشر
تحقيقاً وتصنيفاً، وذلك من أجل التأريخ لخدمة السنة في العصر الحديث
والتعرف على الجهود والخيِّرة التي بذلت في تلك الخدمة، وتقويم تلك الخد
بذكر محاسنها، وما وقع فيها من هنات، وما اقترحنا من أجل تحسينها م
مقترحات؛ لا يسعنا إلاَّ أن نؤكد على أنَّ ميدان خدمة السنة زاخر بكل خير، بحا
إلى كل جهد، مفتقر إلى كل تقويم، وما الذي ذكرناه هنا إلاَّ ومضات كاشفة تصو
ذلك الواقع، وتدل على ما فيه من خير، وتنبه إلى ما فيه من نقصٍ يمكن أن يتلا
بعون الله تعالى، وما هذا إلاَّ جهدٌ نؤرخ به لخدمة سنة رسول الله ﷺ في هذا العص
بما يحبب للدارس الوقوف على تلك الجهود، ويحفز الباحث إلى بذل جهده
الباذلين، ويهمس في أذن المحسن أن يزيد من إحسانه، ويقرع سمع المسيء
يدفعه إلى إحسان عمل أو اعتزال ذلكم الميدان وإعطاء القوس لباريها، والخ
لسائسها، وهكذا تكون الأمور، وهذا ما نرجوه بعون الله تعالى.

والحمد لله رب العالمين.

(٢)

فهـرس الموضوعـات

الباب الثاني:

تحقيق كتب السنة

الباب الثالث:

خدمة السنة تصنيفاً

الباب الرابع:

خدمة السنة في الميزان

• • •